



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: M.A.E/08/13

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: الإدارة البيئية في منظمات الأعمال

العنوان:

دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي

للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر

- دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة -

إعداد الطالب

السعيد زنات

تاريخ المناقشة: 2016/02/06

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

|              |                            |                      |                  |
|--------------|----------------------------|----------------------|------------------|
| رئيسا        | جامعة محمد بوضياف بالمسيلة | أستاذ محاضر (أ)      | د. كمال قاسمي    |
| مشرفا ومقررا | جامعة محمد بوضياف بالمسيلة | أستاذ التعليم العالي | أ.د. علي دبي     |
| ممتحنا       | جامعة الجزائر 1            | أستاذ محاضر (أ)      | د. عبد الغني عكة |
| مدعوا        | جامعة محمد بوضياف بالمسيلة | أستاذ محاضر (أ)      | د. بوعلام ولهي   |

السنة الجامعية 2015/2016



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي  
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ  
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿

النمل: ١٩

## شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تنزل البركات وبعفوه تغفر الخطايا والزلات، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم. يسرني في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والتبجيل للأستاذ المشرف الدكتور "علي دبي" الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ما قدمه من توجيه وإرشاد ودعم وتضحية بوقته الثمين كي يكتمل هذا العمل ويصبح جاهزا للمناقشة، داعيا الله العلي العظيم أن يوفقه لكل خير. كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، وأخص بالذكر الدكتور "بوعلام ولهي" على مساعدته لي. أشكر كذلك طاقم مكتبة باب الجامعة وخاصة "أحمد مراد" أخيرا أدعو الله أن يوفقنا إلى ما فيه كل خير.

أبو معتز  
السعيد زنات

## إهداء

إلى الأرواح الطاهرة، جدي، جدتي وأبي.

إلى أمي، أطل الله في عمرها.

إلى زوجتي الغالية، وولدي العزيز "معتز".

إلى كل الإخوة، الأهل والأقارب.

إلى أفراد الأسرة الجامعية، وأخص بالذكر جامعة محمد

بوضياف بالمسيلة.

أبو معتز  
السعيد زنات

## فهرس المحتويات

| الصفحة   | المحتويات  |
|--|--|
|  | شكر وعرهان   |
|  | إهداء  |
|  | فهرس المحتويات   |
|  | قائمة الأشكال والجداول   |
| أ  | مقدمة  |
| <b>الفصل الأول: السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية</b> |  |
| 08   | تمهيد  |
| 09   | المبحث: التعريف بالبيئة والنظام البيئي في ظل التنمية المستدامة             |
| 09   | المطلب الأول: التعريف بالبيئة  |
| 09   | أولا: التعريف اللغوي والاصطلاحي  |
| 10   | ثانيا: التعريف حسب مقررات المؤتمر العالمي للبيئة (إستكهولم)                |
| 10   | ثالثا: البيئة في التشريع الجزائري  |
| 11   | رابعا: البيئة في الفكر الإسلامي  |
| 12   | خامسا: البيئة كأحد أبعاد التنمية المستدامة                                 |
| 13   | المطلب الثاني: عناصر وقوانين البيئة  |
| 13   | أولا: عناصر البيئة   |
| 13   | ثانيا: قوانين البيئة   |
| 14   | المطلب الثالث: التعريف بالنظام البيئي وتوازنه                              |
| 15   | أولا: أشكال النظام البيئي  |
| 15   | ثانيا: توازن النظام البيئي   |
| 17   | المبحث الثاني: الإطار العام لاسراتيجية السياسة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية |
| 17   | المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية                             |
| 17   | أولا: مفهوم وأهداف السياسة البيئية   |
| 18   | ثانيا: مبادئ وأدوات السياسة البيئية  |
| 21   | المطلب الثاني: الاستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية                     |
| 21   | أولا: ماهية الاستراتيجية البيئية   |

|  |   |
|--|---|
| 25   | ثانيا: أنواع الاستراتيجيات البيئية  |
| 28   | ثالثا: الاستراتيجية البيئية في الجزائر                                      |
| 29   | رابعا: الانعكاسات السلبية للاستراتيجية البيئية                              |
| 31   | المبحث الثالث : ماهية السلوك البيئي وتحدياته                                |
| 31   | المطلب الأول: ماهية السلوك البيئي   |
| 31   | أولا: تعريف السلوك البيئي   |
| 38   | ثانيا: أنواع السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية                               |
| 41   | المطلب الثاني: التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية |
| 41   | أولا: التحديات البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية                           |
| 48   | ثانيا: التلوث البيئي كأحد التحديات البيئية للمؤسسة الاقتصادية               |
| 50   | ثالثا: ردود فعل المؤسسات الاقتصادية تجاه التحديات البيئية                   |
| 51   | المطلب الثالث: مظاهر ومحددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية               |
| 51   | أولا: مظاهر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية                                |
| 62   | ثانيا: محددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية                              |
| 71   | خلاصة الفصل   |
| <b>الفصل الثاني: الضرائب والرسوم البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية</b> |   |
| 73   | تمهيد   |
| 74   | المبحث الأول: الضرائب والرسوم البيئية                                       |
| 74   | المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للضرائب والرسوم البيئية                      |
| 74   | أولا : الضريبة البيئية: النشأة والمفهوم والأشكال والأهداف                   |
| 86   | ثانيا: عناصر الضريبة البيئية  |
| 94   | المطلب الثاني: الضرائب و الرسوم البيئية بين التأييد والمعارضة               |
| 94   | أولا: مزايا وصعوبات فرض الضرائب والرسوم البيئية                             |
| 96   | ثانيا: أفضلية الضريبة البيئية في توليد الحافز لتعديل السلوك الملوث          |
| 98   | المطلب الثالث: "النموذج الأوربي"، تنوع وفعالية في الضرائب و الرسوم البيئية  |
| 99   | أولا: مختلف الضرائب و الرسوم البيئية في بعض دول أوربا                       |
| 104  | ثانيا: النتائج المحققة من وراء فرض الضرائب و الرسوم البيئية في دول أوربا    |
| 107  | المبحث الثاني: الضرائب و الرسوم البيئية في الجزائر                          |
| 107  | المطلب الأول: الضرائب و الرسوم البيئية على الانبعاثات الملوثة               |

|  |   |
|--|---|
| 107  | أولاً: الرسوم الخاصة على الانبعاثات الجوية  |
| 108  | ثانياً: الرسم الخاص على الانبعاثات السائلة الصناعية   |
| 109  | المطلب الثاني: الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة  |
| 109  | أولاً: مفهوم الرسم  |
| 110  | ثانياً: تعديل قانون المالية لسنة 2000   |
| 110  | ثالثاً: معامل المضاعف   |
| 112  | المطلب الثالث: الضرائب والرسوم البيئية الخاصة بالنفايات الصلبة وضرائب ورسوم أخرى ذات بعد بيئي                               |
| 112  | أولاً: الضرائب والرسوم البيئية الخاصة بالنفايات الصلبة  |
| 115  | ثانياً: ضرائب ورسوم أخرى ذات بعد بيئي   |
| 118  | المبحث الثالث: انعكاسات الضرائب والرسوم البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية  |
| 118  | المطلب الأول: الطابع الردعي والتحفيزي للضرائب البيئية   |
| 118  | أولاً: التحفيزات الجبائية عوامل حاثّة للمؤسسة الاقتصادية على سلوك حماية البيئة  |
| 119  | ثانياً: الطابع الردعي للضرائب البيئية   |
| 120  | المطلب الثاني: استخدام الضريبة البيئية لتغيير السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية  |
| 120  | أولاً: كفاءة الضرائب البيئية  |
| 121  | ثانياً: توجه المؤسسة الاقتصادية نحو حماية البيئة من خلال الضرائب البيئية  |
| 122  | المطلب الثالث: نماذج عن المجالات الاقتصادية محل الضرائب و الرسوم البيئية  |
| 123  | أولاً: مجال الطاقة  |
| 124  | ثانياً: مجال النقل  |
| 126  | خلاصة الفصل   |
| <b>الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة</b> |   |
| 128  | تمهيد   |
| 129  | المبحث الأول: الرسم (TAPD) خلال الفترة [2010-2014] لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية كنموذج للضرائب والرسوم البيئية في الجزائر |
| 129  | المطلب الأول: حصيلة الرسم (TAPD) لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية للفترة [2010-2014] من خلال مديرية البيئة                    |
| 129  | أولاً: تقديم مديرية البيئة  |

|     |  |
|-----|--|
| 129 | ثانيا: الوثائق المرتبطة بالرسم (TAPD)  |
| 133 | المطلب الثاني: تحليل وتقييم حصيلة الرسم (TAPD)   |
| 133 | أولا: سوناطراك محطة الضخ رقم 03- المسيلة   |
| 134 | ثانيا: EPE EATIT (تيندال سابقا)  |
| 135 | ثالثا: لافارج اسمنت المسيلة (LAFARGE Ciment M'sila)                                    |
| 136 | رابعا: NAFTAL-SPA (District Com Setif Antenne M'sila)                                  |
| 137 | خامسا: مطاحن الحضنة (المسيلة)  |
| 139 | المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على المقابلة |
| 139 | المطلب الأول: تقديم المؤسسات الاقتصادية محل إجراء المقابلة وطريقة سير هذه الأخيرة      |
| 139 | أولا: تقسيم المؤسسة الاقتصادية   |
| 139 | ثانيا: طريقة سير المقابلة  |
| 141 | المطلب الثاني: تحليل نتائج المقابلة  |
| 141 | أولا: تحليل النتائج حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة                                 |
| 146 | ثانيا: تحليل النتائج حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة                               |
| 148 | ثالثا: تحليل النتائج حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة                               |
| 152 | رابعا: تحليل النتائج حسب المحور الرابع من أسئلة المقابلة                               |
| 158 | خلاصة الفصل  |
| 160 | الخاتمة  |
|     | الملاحق  |
|     | قائمة المراجع  |
|     | الملخص   |



# قائمة الأشكال والجداول



## قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل   | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 27     | الإستراتيجية البيئية كجزء من الإستراتيجية التشغيلية   | الشكل 1   |
| 35     | تقديم نموذج للسلوك الإيكولوجي   | الشكل 2   |
| 44     | تتمين أهمية الماء (تطبيق صعب في غياب المرجعية الدولية)                                      | الشكل 3   |
| 53     | تكنولوجيا الإنتاج الأنظف  | الشكل 4   |
| 87     | العلاقة بين ضريبة التلوث و الإنتاج و التلوث   | الشكل 5   |
| 91     | المستوى الأمثل للتلوث   | الشكل 6   |
| 93     | منحني التكاليف الحدية للضرر   | الشكل 7   |
| 96     | أفضلية الضريبة في توليد الحافظ لتعديل السلوك الملوث   | الشكل 8   |
| 131    | تغيرات نسبة تحصيل الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014 | الشكل 9   |
| 133    | تغيرات مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014      | الشكل 10  |
| 134    | تغيرات مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014      | الشكل 11  |
| 135    | تغيرات مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014      | الشكل 12  |
| 136    | تغيرات مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014      | الشكل 13  |
| 137    | تغيرات مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014      | الشكل 14  |

## قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول  | الصفحة |
|------------|---|--------|
| الجدول 1   | مقارنة شروط استخدام التنظيم و الأدوات الاقتصادية  | 21     |
| الجدول 2   | أربعة أنواع للاستراتيجيات البيئية   | 26     |
| الجدول 3   | مصنوفة الاستراتيجيات المجتمعية  | 28     |
| الجدول 4   | السلوك البيئي للمؤسسة من وجهة نظر الجمعيات العالمية   | 37     |
| الجدول 5   | تصنيف السلوكيات البيئية للمؤسسات  | 40     |
| الجدول 6   | بعض أنواع الرسوم البيئية في السويد  | 100    |
| الجدول 7   | مبالغ الرسم (Ticpe) من سنة 2007 حتى سنة 2011  | 101    |
| الجدول 8   | مبالغ الرسم (TiGN) من سنة 2007 حتى سنة 2010   | 101    |
| الجدول 9   | الرسم على تلوث الهواء في فرنسا  | 102    |
| الجدول 10  | مبلغ إتاوات اقتطاع المياه من سنة 2007 حتى سنة 2010  | 103    |
| الجدول 11  | الإيرادات الضريبية لرسوم الطاقة و استعمالاتها   | 106    |
| الجدول 12  | أصناف الإجراءات الجبائية  | 109    |
| الجدول 13  | رسوم النشاط الصناعي و الرسم على الوقود  | 112    |
| الجدول 14  | نسبة تحصيل الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014 لولاية المسيلة  | 130    |
| الجدول 15  | مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014 لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة   | 132    |
| الجدول 16  | طريقة سير المقابلة التي أجريت لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة   | 140    |
| الجدول 17  | إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة (نوع النشاط - المورد الطبيعي المستخدم)   | 141    |
| الجدول 18  | إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة (المخلفات الناتجة عن النشاط - طرق معالجتها)  | 143    |
| الجدول 19  | إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة (علاقة المؤسسة الاقتصادية بالإدارة البيئية على المستوى المحلي - إمكانية وجود مصلحة بيئية بالمؤسسة) | 145    |

|     |   |           |
|-----|---|-----------|
| 146 | إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة               | الجدول 20 |
| 147 | إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة               | الجدول 21 |
| 149 | إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة                      | الجدول 22 |
| 150 | إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة                      | الجدول 23 |
| 153 | إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الرابع من أسئلة المقابلة                      | الجدول 24 |
| 154 | إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الرابع من أسئلة المقابلة                      | الجدول 25 |
| 156 | نقاط التوافق و الاختلاف في إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب كل محور من أسئلة المقابلة | الجدول 26 |

## قائمة المختصرات

| الاختصار        | المصطلح المقابل باللغة العربية                |
|-----------------|---|
| TAPD            | الرسم على الانشطة الملوثة أو الخطيرة          |
| RH              | الموارد البشرية                               |
| GES             | الغازات الدفيئة                               |
| EPE             | المؤسسات من أجل البيئة                        |
| CE              | أكسيد الكبريت                                 |
| HC              | الهيدروكربونات                                |
| SO              | أكسيد الكبريت                                 |
| PB              | الرصاص  |
| NO <sub>2</sub> | ثاني أكسيد الأوزون                            |
| BP              | بريتش بتروليوم                                |
| IE              | المعلومة البيئية                              |
| UNEP            | برنامج البيئة للأمم المتحدة                   |
| ACCA            | جمعية الخبراء المحاسبين التقنيين              |
| OCDE            | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية             |
| CO <sub>2</sub> | ثاني أكسيد الكربون                            |
| EPM             | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                    |
| PPP             | مبدأ الملوث يدفع                              |
| PIB             | الناتج الداخلي (المحلي) الاجمالي              |
| SO <sub>2</sub> | ثاني أكسيد الكبريت                            |
| TICPE           | الرسم الداخلي للاستهلاك على المنتجات الطاقوية |
| TICGN           | الرسم الداخلي للاستهلاك على الغاز الطبيعي     |
| TICFE           | الرسم الداخلي على الاستهلاك النهائي للكهرباء  |
| TVS             | الرسم على سيارات الشركة                       |
| TCFE            | الرسم على الاستهلاك النهائي للكهرباء          |
| TCG             | الرسم على البطاقات الرمادية                   |

|   |      |
|---|------|
| الرسم على السيارات المستعملة الأكثر تلويث | TCPP |
| الرسيم العام للأنشطة الملوثة              | TGAP |
| حمض الكلور هيدريك                         | HCL  |
| الرسم الشبه الجبائي على تلوث الهواء       | TPPA |
| رسم إخلاء النفايات العائلية               | TEOM |
| مكافحة كلور الكربون                       | CFC  |
| الرسم على القيمة المضافة                  | TVA  |

## مقدمة:

في ظل التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والحاجة إلى الزيادة في الإنتاجية قصد تلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات، ومع ظهور أفكار التنمية المستدامة الرامية إلى استغلال الموارد الطبيعية لتلبية الأجيال الحاضرة مع ضمان نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد.

ولأن هذه الموارد تعتبر جزءاً من البيئة، لذا يجب الحفاظ عليها وضرورة الترشيد في استغلالها، من خلال عدم تجاوز معدلات تجدها في الطبيعة بالنسبة للموارد غير المتجددة، والبحث عن بدائل لها.

إن الأمر لا يتعلق بعملية استغلال الموارد فقط، وإنما بدمج البعد البيئي في كل مرحلة من مراحل النظام الإنتاجي في المؤسسة الاقتصادية، خاصة مع انتشار الوعي البيئي، حيث أن الجمعيات الناشطة في مجال البيئة والمؤسسات الدولية أصبحت طرفاً من الأطراف ذات المصلحة.

إن مبادرة المؤسسة الاقتصادية بالحوار مع الأطراف ذات المصلحة يضع البيئة كأولوية الأولويات، ولأجل ذلك تحاول المؤسسة الاقتصادية في الجزائر دمج أفكار التنمية المستدامة في عمق أنشطتها. بهدف حماية البيئة والحد من ظهور المشكلات البيئية الناتجة عن الجشع في استغلال الموارد الطبيعية (الماء والطاقة وغيرها)، وعدم التفكير في إعادة تدوير المخلفات الصناعية الصلبة، وكذا عدم إيجاد حلول ناجعة لها، انبعاث الغازات الدفينة، والتلوث البيئي الناتج عن مختلف الأنشطة الاقتصادية كعمليات الاستخراج (استخراج الرمل، المقالع الحجرية... الخ) وغيرها.

إن هذا التوجيه إنما يتأتى من خلال تدخل الدولة عن طريق القوانين والتشريعات البيئية، التي تستخدم كوسيلة للحد من الآثار البيئية غير المرغوب فيها، إذ تعد الضرائب والرسوم البيئية وسيلة من وسائل تدخل الدولة لحماية البيئة والمحافظة عليها من خلال التأثير على توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

إذ أن هذه الضرائب والرسوم تفرض على الأنشطة التي تؤثر بصفة سلبية على البيئة ولذلك فإن الهدف منها هو ردعي أكثر منه مالي، لجعل المؤسسة الاقتصادية تساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال مختلف ردود الأفعال التي تعكس سلوكياتها البيئية.

## أولاً: طرح الإشكالية

في التشريع الجزائري، منظومة الضرائب والرسوم البيئية تحاول الدولة من خلالها حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها الطبيعية، لضمان الديمومة والاستمرارية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية هذا على المستوى الجزئي. أما على المستوى الكلي فيعني ذلك تحقيق تنمية مستدامة متكاملة الأبعاد.

هذه المنظومة متنوعة، وأهدافها مختلفة تبعاً لاختلاف الضرائب والرسوم. دراسة هذه الأخيرة، وتوضيح الدور الذي تلعبه كوسيلة تدخل من قبل الدولة لحماية البيئة، يقود إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما تأثير الضرائب والرسوم البيئية على توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى قابلية المؤسسة الاقتصادية للتعاطي مع المنظومة التشريعية البيئية في الجزائر؟
2. ماهي أشكال ردود أفعال المؤسسة الاقتصادية تجاه البيئة من خلال الضرائب والرسوم البيئية؟
3. هل للضرائب والرسوم البيئية دور في الحد من التلوث البيئي الذي تساهم فيه المؤسسة الاقتصادية؟
4. هل للضرائب والرسوم البيئية دور في ترشيد استغلال الموارد الطبيعية من قبل المؤسسة الاقتصادية؟

## ثانياً: صياغة الفرضيات

بناءً على التساؤلات المطروحة سابقاً، تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

**الضرائب والرسوم البيئية لها دور في تحسين السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.**

أما الفرضيات الفرعية فهي:

1. تسديد المؤسسة الاقتصادية لمستحققاتها من الضرائب والرسوم البيئية ناتج عن الوعي البيئي.
2. الضرائب والرسوم البيئية المتعلقة بالتلوث تدفع المؤسسة الاقتصادية نحو التقليل من التلوث البيئي.
3. الضرائب والرسوم البيئية المتعلقة بالموارد الطبيعية تدفع المؤسسة الاقتصادية للترشيد في استغلال الموارد الطبيعية.
4. الضرائب والرسوم البيئية تساهم في بعث ابداعات بيئية في المؤسسة الاقتصادية.

### ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في محاولة التأكد على أن الضرائب والرسوم البيئية وسيلة قانونية تساهم في انحراط المؤسسة الاقتصادية في مسعى التنمية المستدامة، وإظهار مختلف أشكال ردود أفعالها تجاه البيئة، ومن ثم السلوك البيئي، ومدى تحسنه من خلال هذه الضرائب والرسوم.

وتظهر الأهمية كذلك في التأكد من أن هذه الوسيلة القانونية لها دور في صياغة سياسة بيئية حقيقية تنتهجها المؤسسة الاقتصادية، قد تحقق من خلالها ميزة تنافسية بدلا من الاكتفاء بالمشروعية فقط.

### رابعا: أهداف البحث

إن أهم ما يهدف إليه هذا البحث نجد الآتي:

1. إبراز الدور الذي تلعبه الضرائب والرسوم البيئية في إشراك المؤسسة الاقتصادية لتحقيق البعد البيئي.
2. معرفة ردود فعل المؤسسة الاقتصادية تجاه البيئة من خلال الضرائب والرسوم البيئية.
3. توضيح أثر الضرائب والرسوم البيئية من حيث الوعاء والحساب والتحصيل.
4. فهم القيد الذي تمثله الضرائب والرسوم البيئية على مختلف أنشطة المؤسسة الاقتصادية التي لها أضرار على البيئة.
5. تقييم السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من خلال التزامها بتسديد مستحقاتها من الضرائب والرسوم البيئية.
6. محاولة ربط الحد من الآثار البيئية غير المرغوب فيها بفعالية الضرائب والرسوم البيئية.

### خامسا: مبررات اختيار البحث

ينبع اختيار البحث من مبررات ذاتية وموضوعية لعل أهمها:

#### المبررات الذاتية:

- رغبة البحث في موضوع الضرائب والرسوم البيئية، كون هذه الرغبة نابعة من التعلق بمجال الجباية عموما.
- البحث في مجال التخصص (الإدارة البيئية في منظمات الأعمال)، من خلال البحث في موضوع الضرائب والرسوم البيئية.

## المبررات الموضوعية:

- الاهتمام بهذا الموضوع وجعله من مواضيع البحث، قد يدفع الدولة إلى الاهتمام والتركيز أكثر على هذه الوسيلة القانونية (الضرائب والرسوم البيئية).
- حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى فهم أن تكلفة وعبء الضرائب والرسوم البيئية، إنما هو ربح وعوائد مالية في المستقبل من خلال اهتمامها بالبيئة وتوجيه سلوكها البيئي.
- حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى الوعي البيئي، يجعلها تساهم في التقليل من الأضرار البيئية.

## سادسا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تتمثل الحدود الزمانية والمكانية للبحث في:

### الحدود الزمانية:

تمثلت الفترة الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة من : 2010-2014 .

### الحدود المكانية:

بالإضافة إلى مديرية البيئية، تم اختيار مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بالمسيلة. هذه المؤسسات تم اسقاط الدراسة الميدانية عليها، لمعرفة مدى مساهمة الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

### سابعا: منهج البحث

إن طبيعة البحث، استدعت استخدام مناهج بحث متعددة، إذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والأطر النظرية للإحاطة بمختلف جوانب البحث وفهمها. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل العلاقة بين الضرائب والرسوم البيئية (متغير مستقل) وتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر (متغير تابع). أما في الجانب الميداني فقد تم إجراء المقابلة لتحصيل المعطيات، والاعتماد على التحليل الوثائقي، فكلاهما يعتبر من أدوات المنهج الوصفي.

## ثامنا: الدراسات السابقة

توجد بعض الدراسات التي تطرقت إلى الضرائب والرسوم البيئية كأداة من أدوات الجباية البيئية، حيث نجد:

1. **الدراسة الأولى:** وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام،

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2007. وقد كان التساؤل الرئيسي فيها هو:

ما هي مختلف الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر؟

وكان من أهم نتائجها:

- تطبيق الرسوم الإيكولوجية بكل صرامة سيؤدي إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الملوثة.

- فعالية وتأثير الجمعيات في حماية البيئة ومواجهة الانتهاكات اليومية يظل ناقصا.

- نظام الحسابات الخاصة المرصودة لحماية البيئة الذي اعتمد حديثا من أجل إيجاد وسائل مالية ثابتة لتمويل عمليات حماية البيئة لا يزال في بداية الطريق، بفعل الكثير من النقائص التي تعترى هذا النظام.

2. **الدراسة الثانية:** مسعودي محمد، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير،

كلية الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008.

وأوضحت الدراسة، كيف أن الجباية البيئية تعتبر أداة اقتصادية للحد من التلوث البيئي.

3. **الدراسة الثالثة:** عبد الباقي محمد ج، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر،

مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2010.

وقد كانت إشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة الجباية البيئية كآلية من الآليات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة؟

وكان من أهم نتائجها: يعتبر التلوث البيئي بمختلف أنواعه ومصادره، من أهم المشاكل التي قد تحد من

استمرار التنمية في المستقبل، كما أن مفهوم الاستدخلات يعبر عن إدخال التكاليف الخارجية السلبية -

التلوث البيئي - وجعلها تكاليف داخلية، ومن أهم الأدوات التي تستعمل في هذا الشأن الجباية البيئية،

حيث تم فرض بعض الرسوم على الأنشطة المسببة للتلوث.

## تاسعا: خطة البحث

القسم النظري يحتوي على فصلين، حيث في الفصل الأول السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول التعريف بالبيئية والنظام البيئي في ظل التنمية المستدامة، في المبحث الثاني الإطار المفاهيمي لاستراتيجية السياسة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية، ثم المبحث الثالث ماهية السلوك البيئي وتحدياته.

أما في الفصل الثاني الضرائب والرسوم البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم تناول فيه الضرائب والرسوم البيئية، بينما تناول المبحث الثاني مختلف الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر، أما المبحث الثالث فيتناول انعكاسات الضرائب والرسوم البيئية على السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية.

الجانب الميداني، تم تناوله في شكل فصل ثالث. تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث في المبحث الأول الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال الفترة [2010-2014] لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة، كنموذج للضرائب والرسوم البيئية في الجزائر. بينما تناول المبحث الثاني الدراسة الميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على المقابلة.

# الفصل الأول

السلوك البيئي

للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

البيئة بمختلف ما تحتويه من ماء، هواء، تربة، وموارد طبيعية،... وغيرها، على المؤسسة الاقتصادية أن تحافظ عليها، وأن تسعى جاهدة لحمايتها من التلوث بمختلف أشكاله.

ردود الفعل المختلفة التي تقوم بها المؤسسة تمثل سلوكياتها البيئية، لكسب الرهانات البيئية التي تواجهها، لتحقيق من خلالها ميزة تنافسية، دون الاكتفاء بالمشروعية فقط، من خلال تطبيقات السياسة البيئية الحقيقية المستهدفة في ظل أفكار التنمية المستدامة الرامية إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، لضمان نصيب الأجيال القادمة. بالإضافة إلى التطلع لضمان حياة ذات نوعية أفضل، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن الضغط الذي تمارسه الدولة على هذه المؤسسة الاقتصادية من خلال التشريعات البيئية، أصبحت المؤسسة مجبرة من ورائه، لتعمل وتزاول أنشطتها مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة كعنصر مؤثر قد يكون سبب في زوالها.

ولذلك سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالبيئة والنظام البيئي في ظل التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لاستراتيجية السياسة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: ماهية السلوك البيئي وتحدياته.

## المبحث الأول: التعريف بالبيئة والنظام البيئي في ظل التنمية المستدامة

### المطلب الأول: التعريف بالبيئة

سنتناول في هذا المطلب التعريف اللغوي والاصطلاحي، التعريف حسب مقررات المؤتمر العالمي للبيئة (إستكهولم)، البيئة في التشريع الجزائري، البيئة في الفكر الإسلامي، والبيئة كأحد أبعاد التنمية المستدامة.

### أولاً- التعريف اللغوي والاصطلاحي:

#### 1- التعريف اللغوي:

اتفقت معاجم اللغة العربية على أن لفظ البيئة مشتق من الجذر الثلاثي (بؤأ) الذي أخذ من الفعل (باء) كما نستخلص التعريف اللغوي للبيئة على أنها المكان أو الوسط أو المنزل الحسن المهيأ للنزول والإقامة.<sup>1</sup>

أما المعجم الفرنسي الذي لا يختلف عن المعجم الانجليزي في تعريفه لكلمة البيئة أي environnement على أنها كل ما يحيط بكائن حي وما يجاوره من عناصر فيزيائية أو كيميائية أو بيولوجية طبيعية أو اصطناعية.<sup>2</sup>

#### 2- التعريف الاصطلاحي:

إن مصطلح Environment = Environnement هو المصطلح الذي استخدمه العالم الفرنسي "سانت هيلر" "St. Heliere" سنة 1835 دلالة به على المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، مينا تلك الرابطة القوية بين الكائنات الحية والمحيط الذي تعيش فيه، ليصبح مصطلح البيئة يعني: "مجموع الظروف والمؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> منور أوسرير، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، ص 334.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 334.

<sup>3</sup> فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2009-2010، ص 345.

أما كلمة إيكولوجيا (Ecologie) تعود إلى العالم "هنري ثورو" عام 1858م، إلا أنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة أرنست هيكل فقد وضع كلمة إيكولوجي بدمج كلمتين يونانيتين "المنزل أو المكان، الوجود أو العلم".<sup>1</sup>

وتعرف البيئة من طرف الباحث "ريكاردوس ألبر" مؤسس جمعية أصدقاء الطبيعة على أنها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي، والتي تحدد نظام حياة مجموعة الكائنات الحية المتواجدة في مكان ما وتؤلف وحدة إيكولوجية مترابطة.<sup>2</sup>

ويمكن تعريف البيئة بأنها المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية، ومنشآت أقامها لإشباع حاجاته، وتعرف أيضا على أنها مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان والمحيط بالمساحات التي يقطنها والتي تحدد نشاط الإنسان واتجاهاته، وتؤثر في سلوكه ونظام حياته.<sup>3</sup>

عرفه كل من "R.Perraud و C. Bliefert" البيئة على أنها: "نظام مركب، من التربة، الماء، الهواء، وعالم الحيوانات والنباتات، والمناخ، من مكوناته الكبرى".<sup>4</sup>

#### ثانيا- التعريف حسب مقررات المؤتمر العالمي للبيئة (إستكهولم):

عرف المؤتمر العالمي للبيئة باستوكهولم لسنة 1972 بأن البيئة هي: "كل شيء يحيط بالإنسان"، كما عرفت تفصيلا على أنها: "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني الإنسان".<sup>5</sup>

#### ثالثا- البيئة في التشريع الجزائري:

المشرع الجزائري لم يعرف لنا المقصود بالبيئة وحمايتها مباشرة وإنما أشار إليها ضمنا وهذا ما تضمنته المادتين 08، 09 من المرسوم التنفيذي رقم 03/83 المؤرخ في 1983/02/05 والمتضمن قانون حماية البيئة

<sup>1</sup> سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية، دراسة للآثار المترتبة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2010/2011، ص 3.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 4.

<sup>3</sup> كمال رزق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، 2007، ص 96.

<sup>4</sup> Xavies Michel, Patrice Cavaillé et Coll, Management des Risques pour un développement durable, Dunod, Paris, France, 2009, pp 112-113.

<sup>5</sup> فارس مسدور، مرجع سابق، ص 345.

الجزائري.<sup>1</sup> حيث المادة 08، 09 تطرقتا إلى حماية الطبيعة والحفاظ على فصائلها، بالإضافة إلى حماية الأراضي من التصحر والانجراف.

أما بخصوص المادة 04 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فقد تم تعريف مكونات البيئة على أنها: "تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية".<sup>2</sup>

#### رابعاً- البيئة في الفكر الإسلامي:

لقد وردت في القرآن الكريم إشارات إلى تسخير الله سبحانه البيئة بمختلف عناصرها لخدمة الإنسان، ومن الإشارات القرآنية نجد:<sup>3</sup>

﴿وَأذْكُرُوا إِذْ جَعَلْنَا خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأْنَاكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ

بُيُوتًا فَأَذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف: 74).

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ (البقرة: 22).

﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ (الحديد: 25).

﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (الأنبياء: 30).

﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَفْهًا مَحْفُوظًا﴾ (الأنبياء: 32).

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ

إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (الحج: 65).

<sup>1</sup> كمال رزيق، مرجع سابق، ص 96.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، العدد 43، القانون 10/03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو لسنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المادة 04، ص 10.

<sup>3</sup> القرآن الكريم.

﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ ﴾ (الحجر: 22).

وكلها إشارات تبين أن هذه العناصر البيئية التي سخرت في مجموعها لخدمة البشرية لا يجب أن تدمر ولا أن تستغل بطريقة غير رشيدة، بل على الإنسان أن يشغلها لخدمته وخدمة بني بلده دون أن يلحق الضرر بعناصرها.<sup>1</sup>

#### خامسا- البيئة كأحد أبعاد التنمية المستدامة:

يقوم البعد البيئي على استغلال الموارد الطبيعية بعقلانية، بحيث إذا كان الأمر يتعلق بالموارد الطبيعية غير المتجددة، فلا يجب أن يتجاوز استغلالها معدل تجددها في الطبيعة، وضرورة البحث عن بدائل لهذه الموارد، أما بالنسبة للموارد المتجددة، فيجب اعتماد الرشادة في استخدامها، الإفراط في استغلال هذه الموارد يتسبب في حدوث المشكلات البيئية، من تلوث بيئي، احتباس حراري، ثقب طبقة الأوزون،... وغيرها.

**1- حماية الموارد الطبيعية:** تتطلع التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود بداية من التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار، وإلى حماية مصائد الأسماك من التوسع في الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد للسكان لأن أي فشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل لحدوث نقص في الأغذية في المستقبل وتعني هنا التنمية المستدامة استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة.<sup>2</sup>

**2- صيانة التنوع البيولوجي:** تواصل انخفاض مساعدة الأراضي القابلة للزراعة، مما يقلص من الملاجئ للأنواع الحيوانية والنباتية، كما تتعرض الغابات المدارية والساحلية والأراضي الرطبة لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذ في التسارع واستدامة هذا النوع تبدأ بصيانة ثراء الأرض بالتنوع البيولوجي للأجيال القادمة بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فارس مسدور، مرجع سابق، ص 346.

<sup>2</sup> بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاد المغربي، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2010/2011، ص 86.

<sup>3</sup> بن ماضي قمبر، دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2011/2012، ص 61.

البعد البيئي يعني دمج الاعتبارات البيئية، قبل وأثناء وبعد العمليات الإنتاجية، من خلال استغلال الموارد الطبيعية بعقلانية، والبحث عن بدائل للموارد الناضبة، واستخدام تقنيات الإنتاج الأنظف بهدف التقليل من المشكلات البيئية (الاحتباس الحراري، التلوث البيئي، ثقب طبقة الأوزون،... الخ).

### المطلب الثاني: عناصر وقوانين البيئة

#### أولاً- عناصر البيئة:

تتكون البيئة من مجموعة من العناصر، والتي يمكن تقسيمها إلى:<sup>1</sup>

**1- البيئة الطبيعية:** تسمى أيضا البيئة المادية وتتكون من أربعة نظم مترابطة فيما بينها وهي: الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء، هواء، تربة، معادن، مصادر الطاقة، النباتات، والحيوانات، وكل هذا متاح للإنسان ليتمتع بها ويحصل على مقومات حياته فيها من ملابس ومشرب ومأوى.

**2- البيئة البيولوجية:** تعتبر البيئة البيولوجية جزء لا يتجزأ من البيئة الطبيعية، وتتكون من ثلاث أنواع: الإنسان "الفرد"، وأسرته ومجتمعه، الحيوان، والنبات.

**3- البيئة الاجتماعية:** يقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات بين أفرادها بعضهم ببعض، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، واستحدث الإنسان خلال حياته بيئة حضارية تتحدد في جانبيين الأول مادي، وهو ما استطاع الإنسان أن يضعه كالملبس والمسكن ووسائل النقل...، أما الثاني غير المادي: يشمل كل من العادات، التقاليد، الأفكار، الثقافة وكل ما تنطوي عليه نفس الإنسان الفطرية أو المكتسبة.

#### ثانياً- قوانين البيئة:

إن للبيئة ثلاث قوانين طبيعية تعرف بالقواعد الإيكولوجية وهي:<sup>2</sup>

**1- قاعدة الاعتماد المتبادل:** إن العلاقات الغذائية صورة لسلسلة غذائية بحيث ينتقل الغذاء من المنتج إلى المستهلك وتتكون هذه العلاقات الغذائية بين الأحياء وتكون متداخلة، تعطي للمستهلك الكثير من الفرص.

<sup>1</sup> مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة SCAEK، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2012/2011، ص ص 5-6.

<sup>2</sup> بن ماضي قمير، مرجع سابق، ص 8-9.

2- قاعدة ثبات النظم البيئية: المحيط الحيوي، كما هو معروف، نظام كبير الحجم، كثير التعقيد، متنوع المكونات، محكم العلاقات، يتميز بالاستمرار والتوازن، وهذا النظام الكبير يتألف من مجموعة من النظم البيئية الأصغر فالأصغر ويقصد بالنظام البيئي تلك الوحدة الطبيعية، التي تتألف من مكونات حية وأخرى غير حية تتفاعل فيما بينها أخذًا وعطاءً مشكلة حالة التوازن الديناميكي أو المرن.

3- قاعدة محدودية الموارد البيئية: البيئة بالمفهوم الشامل هي: " ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته، ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر، وتمثل مكونات هذا الإطار موارد متاحة للقيام بنشاطاته العملية والاقتصادية المختلفة".

من هذا الإطار يمكن أن نصنف موارد البيئة إلى ثلاث أصناف وهي:

- موارد البيئة الدائمة.
- موارد البيئة المتجددة.
- موارد البيئة غير المتجددة.

من منطلق المحدودية لهذه الموارد، إذن يجب الحفاظ عليها من خلال استغلالها برشادة وعقلانية، بمعدلات لا يجب أن تتجاوز معدلاته تجددها، هذا بالنسبة للموارد البيئية المتجددة، أما بالنسبة للموارد غير المتجددة، فيجب البحث عن بدائل لها.

### المطلب الثالث: التعريف بالنظام البيئي وتوازنه

النظام البيئي (Ecosystem) يشمل الجماعات والمجتمعات والمواطن والبيئات، ويشير بصورة خاصة إلى التفاعل الحركي لجميع أجزاء البيئة مع التركيز على تبادل المواد بين الأجزاء الحية وغير الحية، كما يعرف النظام البيئي بأنه ذلك النظام الذي يشمل التفاعل فيما بين العناصر الحية من حيوان، نبات، وكائنات مجهرية، وبين تلك العناصر المختلفة، والذي يؤدي إلى وجود استقرار للعلاقات المتجددة.<sup>1</sup>

المشرع الجزائري يرى بأن النظام البيئي هو مجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات، وأعضاء مميزة وبيئتها غير الحية، والتي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> منور أوسرير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، الجزائر، ص 41-42.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، العدد 43، القانون 10/03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المادة 04، ص 09.

## أولاً- أشكال النظام البيئي:

استخدم مصطلح النظام لأول مرة من طرف علماء الطبيعة أي البيولوجيا قبل أن يستعمله علماء الاجتماع، وأول من استعمله من علماء الاجتماع العالم "فون برتلائنفي" (Von Bertalanffy)، وذلك لوصفه وتشخيصه للظواهر الاجتماعية عام 1951، لكن لم يشع هذا المفهوم إلا بعد أن أصدر "دانيال كاتز" (Daniel Katz)، و"روبرت كان" (Robert Kahn) من جامعة مشيكان كتابهما الشهير في علم النفس الاجتماعي للمنظمات (The social psychology of organization) والتي أوضحت معنى النظام المفتوح، وهنا يجب التمييز بين النظام المغلق والنظام المفتوح:<sup>1</sup>

**1- النظام المغلق:** "هو ذلك النظام الذي لا يعتمد على البيئة، أي مستقل بذاته معزول عن العالم الخارجي سيكون لديه الطاقة التي يحتاجها والموارد بما يكفي لاستمرار واجباته دون الحاجة إلى الموارد الخارجية".

**2- النظام المفتوح:** "هو ذلك النظام الذي يتفاعل مع البيئة لأجل بقاءه، فهو يستهلك موارد ويصدر مواد إلى البيئة، فهو يتغير باستمرار ويتكيف مع البيئة".

فالمنظمة عبارة عن نظام مفتوح تتفاعل باستمرار مع بيئتها سواء الداخلية أو الخارجية، فينبغي عليها التحديد الدقيق لعناصر بيئتها بغرض التحرك بشكل مناسب.<sup>2</sup>

## ثانياً- توازن النظام البيئي:

### 1- مفهومه ومظاهره:

أهم ما يميز النظام البيئي هو التوازن الدقيق القائم بين مكوناته مع المرونة والحركة واتزان النظام البيئي يعني المحافظة على البيئة بأعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقصانها وتجديدها المستمرين، ولتوازن البيئة مظاهر إيجابية تعمل على استمرار التوازن واستعادته وهي:<sup>3</sup>

- البقاء: يقصد به استمرار البيئة بالنسق التي وجدت عليه، بمعنى أن يكون استعمالها لمواردها الطبيعية في حدود قدرة البيئة على إفراز بديل الموارد غير المتجددة.
- التجدد: يقصد به وجوب استعمال الموارد المتجددة في حدود قدرتها على التجدد مرة أخرى.
- الاستقرار: يقصد به عدم تغير معالم البيئة بما يجعلها غير قادرة على استعادة توازنها.

<sup>1</sup> مشان عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 7-8.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 8.

<sup>3</sup> منور أوسرير، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، مرجع سابق، ص 335.

- النقاء: حيث أن البيئة تبقى نقية ما بقيت قادرة على استيعاب فضلاتها التي تلقى فيها.
- النمو والتوازن: يعتبر من أهم مظاهر التوازن البيئي، وقد تبين للإنسان مؤخرا أن هدف النمو والتنمية يتحقق على حساب البيئة حتى أصبح الأمر خطيرا، وهذا ناتج عن غياب الوعي بالعلاقة التي تربط التنمية والمحافظة على البيئة.

## 2- التوازن الاقتصادي والتوازن البيئي:

يوجد ارتباط بين التوازن الاقتصادي والتوازن البيئي، يمكن تفسيره كآآتي حيث أن هناك قدرة استيعابية للوسط البيئي، كما أن هناك كمية تلوث منبعثة عن الأنشطة الاقتصادية، ومن خلال التقاء هذين البعدين تتشكل نقطة التوازن الإيكولوجي مع الأنشطة الاقتصادية، عند هذه النقطة يمثل مستوى الإنتاج المستوى الأمثل للنشاط الاقتصادي الذي يحقق التوازن البيئي على اعتبار أن القدرة الاستيعابية لن تتأثر، وأي زيادة في مستويات الإنتاج ينجم عنها زيادة في كميات التلوث الذي ينجم عنها الاختلال في التوازن البيئي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> شراف براهيم، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)، مجلة الباحث، عدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 98.

## المبحث الثاني: الإطار العام لاستراتيجية السياسة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية، ثم الاستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية.

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية

#### أولاً- مفهوم وأهداف السياسة البيئية:

**1- مفهوم السياسة البيئية:** السياسة البيئية هي التعبير الواضح للإدارة على مستوى عالي لنياتها العامة، وتوجهات المؤسسة المرتبطة بأدائها البيئي.<sup>1</sup>

ترتبط السياسة البيئية بمفهوم السياسة العامة للدولة، فهي بذلك عنصر من السياسة العامة، تتمثل في التوجيهات العامة المتعلقة بالبيئة لمؤسسة ما، يتم إملؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة.<sup>2</sup> كما يمكن تعريفها بأنها تلك الخدمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الاستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأطر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم هذه النتائج وفقاً للأهداف التي تم تحديدها مسبقاً مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية.<sup>3</sup>

إذن من خلال هذا يمكن تعريف السياسة البيئية على أنها التصريح المكتوب والذي يوضح بدقة النوايا والتوجه البيئي للمؤسسة.

السياسة البيئية يجب أن تكون:<sup>4</sup>

- مناسبة، موافقة لطبيعة ولبعد وللتأثيرات البيئية لأنشطة المؤسسة، منتجاتها وخدماتها؛
- تقدم مهمة المؤسسة، مبادئها، رؤيتها، قيمها واعتقاداتها الأساسية؛
- تحمل إلتزام التحسين المستمر والوقاية من التلوث؛
- تحمل الإلتزام المؤسسة بمطابقة التشريعات والتنظيمات البيئية المطبقة والضغوطات المسجلة من قبل المؤسسة؛
- تعطي نطاق لتأسيس واختبار الأهداف البيئية المحددة؛
- تتنبأ تنسيق مع السياسات الأخرى للمؤسسة، على سبيل المثال من ناحية النوعية، تأمين العمل؛

<sup>1</sup> Ordre des experts comptables, la gestion environnementale, Dunod/expert-comptable Média, Paris, 2008, p 159.

<sup>2</sup> سامية سرحان، مرجع سابق، ص 17.

<sup>3</sup> نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية ( المبادئ والممارسات ) منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، 2003، ص 96.

<sup>4</sup>Ordre des experts comptables, op-cit, p 160.

- موثقة (في شكل وثيقة)، قابلة للتنفيذ، معلنة لكل الأشخاص؛

- متاحة (متوفرة) للجمهور؛

يجب الإشارة إلى أن التحسين المستمر والوقاية من التلوث، كلاهما يتعلق بنظام الإدارة البيئية، حيث أن التحسين المستمر لنظام الإدارة البيئية يسمح بالتحسين المتزايد للأداء البيئي الشامل، التحسين المستمر يتعلق بالتأثيرات البيئية وكذلك البنية التنظيمية، التأثيرات البيئية ترتبط بالتأثيرات على الماء، الهواء، إنتاج المخلفات... وغيرها. أما الوقاية من التلوث هي نقطة أساسية لوضع نظام الإدارة البيئية، يجب على المؤسسة أن تضمن بأن نظام إدارتها البيئي يأخذ في الحسبان هذا الجانب (الوقاية من التلوث) أثناء استعمال الإجراءات، التطبيقات، المواد أو المنتجات التي تعيق تخفيض أو رقابة التلوث، كاستخدام تكنولوجيا أنظف، إعادة التدوير، تجميع الطاقة، اقتصاد المواد الأولية أو الطاقة، وتغيير الإجراءات.<sup>1</sup>

**2- أهداف السياسة البيئية:** السياسة البيئية المثلى هي التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث أو ما يعرف بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي في القاموس الاقتصادي، وفي هذا الإطار من القيود الاقتصادية تعمل السياسة البيئية المتكاملة لتحقيق:<sup>2</sup>

- تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتحقيق آثاره البيئية قدر الإمكان.

- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية والإنتاجية قدر الإمكان.

- مراعات الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

**ثانيا- مبادئ وأدوات السياسة البيئية:**

**1- مبادئ السياسة البيئية:**

السياسة البيئية لها مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Valérie Baron , pratiquer le management de l'environnement, Edition AFNOR, 2011, paris, France, pp34-35.

<sup>2</sup> مصطفى بابكر، السياسات البيئية، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الخامس والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، كانون الثاني/ يناير 2004، صص 6-7.

<sup>3</sup> منور أو سرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص 177.

- مبدأ حماية التنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم الإضرار بالموارد الطبيعية.
- مبدأ الإحلال.
- مبدأ التكامل.
- مبدأ العمل الوقائي والتصحيحي حسب الأولوية من المصدر.
- مبدأ الحیطة.
- مبدأ الملوث الدافع.
- مبدأ الإعلام والمشاركة.

أحد نشاطات، منتجات أو خدمات المؤسسات التي يمكن أن تتفاعل مع البيئة، والتي تمثل مصدرا للتأثير البيئي عن طريق إجراء تغيير في البيئة سواء كان إيجابيا أو سلبيا يعرف بالجانب البيئي، ويمكن معالجته في أربع خطوات:<sup>1</sup>

- اختيار النشاط، السلعة أو الخدمة: حيث يكون النشاط، السلعة أو الخدمة قابلة للفحص ومفهومة بشكل كاف.
- تحديد مجموعة من الجوانب البيئية المتوافقة مع النشاط المختار، السلعة/الخدمة.
- تحديد الآثار البيئية: وهي التغيير الذي يحتل مكانا هاما في البيئة، كنتيجة لهذا الجانب (تحديد الآثار البيئية الإيجابية والسلبية، الفعلية والمحتملة، والتي تترافق مع كل جانب بيئي محدد).
- تقييم أهمية الآثار: إن عملية التقييم تساعد على الحكم والتقدير، حيث أن الآثار البيئية مختلفة في المؤسسة ويمكن أن تتم عملية التقييم عن طريق الأخذ بعين الاعتبار كلا من حجم الأثر البيئي، خطورة الأثر، احتمال الحدوث، بقاء الأثر، هذا من ناحية الاهتمامات البيئية، أما من ناحية اهتمامات الأعمال يؤخذ بعين الاعتبار الكشف القانوني والتشريعي المحتمل، الصعوبة في تغيير الأثر، أثر التغيير على العمليات والأنشطة الأخرى، مصالح الجهات المهتمة بالإضافة إلى الأثر على السمعة العامة للمؤسسة.

## 2- أدوات السياسة البيئية:

تصنف أدوات السياسة البيئية إلى ثلاث مجموعات والتي هي على النحو التالي:

<sup>1</sup> موسى عبد الناصر، برني لطيفة، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008، 75-76.

**2-1- أدوات المجموعة الأولى:** أدوات المجموعة الأولى تسمى الأدوات التنظيمية، هذه المقاربة التي تحمل هذا الاسم في المعجم الانجلوساكسوني، "Command and control approach"، تركز على الحد من الآثار السلبية لمنطق جبري (قهري)، بمعنى البحث لإلزام الملوث باستخدام التهديدات والعقوبات الإدارية أو القانونية. تركز على التدخل المباشر للقوة العمومية وتؤيد النصوص القانونية البيئية: قانون المياه، الهواء، التجهيزات المصنفة لحماية البيئة. التنظيم المباشر هو أداة لسياسة بيئية أكثر استجابة، تعطي للهيئات العمومية والصناعية، أكثر خبرة لتطبيقات قانونية في مختلف مجالات الحياة العامة، المقاربة التنظيمية تتكون أساسا من رخص الاستغلال والقوانين.<sup>1</sup>

التنظيم يسعى لتسوية المشاكل البيئية بطريقة مباشرة من خلال سياسات حماية البيئة، هذه السياسات تحدد أهداف النوعية لعناصر البيئة (الهواء، الماء، وغيرها) أي الحدود التي لا يجب تجاوزها للتلوث.<sup>2</sup>

**2-2- أدوات المجموعة الثانية:** الأدوات الاقتصادية تعتبر كأدوات للمجموعة الثانية، تركز على إدخال الآثار الخارجية السلبية، تنحدر أساسا من التحليل النيوكلاسيكي للإخراجات. هذه الأدوات تؤدي إلى نفس النتيجة (الإيكولوجية) والمتمثلة في تخفيض التلوث، الصعوبة تكمن في تحديد المستوى النقدي المفروض على الملوث للوصول إلى مستوى أفضل، وهناك ثلاث أنواع مختلفة للأدوات الاقتصادية، الأولى تركز على تحديد تكلفة استعمال البيئة، وتمثل في الرسوم والإتاوات، النوع الثاني يتمثل في إعانات المكافئة للجهود المبذولة لحماية البيئة، النوع الأخير يمثل رخص التداول.<sup>3</sup>

يوجد اختلاف واضح بين مختلف الأدوات الاقتصادية، من جهة هناك أدوات ضبط بواسطة السعر (الرسوم، الاتاوات والإعانات) ومن جهة أخرى أدوات الضبط بواسطة الكمية تمثل رخص التداول.

في الحالة الأولى، يتم ضمان التحكم الاقتصادي بدون إلزامية تحديد مستوى التلوث الشامل، في الحالة الثانية، مستوى التلوث يكون محدد.<sup>4</sup>

**2-3- أدوات المجموعة الثالثة:** المجموعة الثالثة تكون "المقاربات الطوعية والإعلامية"، العكس مع أدوات المجموعة الثانية، فالأدوات الإعلامية والاتفاقات الطوعية خاصة، تطورت بواسطة مختلف العوامل، من بينها نجد

<sup>1</sup> Erwan Harscoet, Développement d'une comptabilité environnementale orientée vers la création de valeur : l'application a un investissement de prévention des pollutions, thèse de doctorat, école doctorale N : 432 : science de métiers de l'ingénieur (école national supérieur d'arts et métiers), Paris, 2007, p 26.

<sup>2</sup> Hervé Devillé, Economie et politique de l'environnement, le Harmattan, France, 2010, p 166.

<sup>3</sup> Erwan Harscoet, op-cit, p p26-27.

<sup>4</sup> ibid, p 27.

صراحة السلطات العامة، الأدوات الإعلامية تركز على تغيير النطاق الإعلامي للتلوث، باستعمال إشارات لها قابلية دمج الاعتماد الطوعي لسلوكيات أقل تلويث. يجب الإشارة إلى أن المقاربات الطوعية يمكن تصنيفها إلى مجموعات تحمل التزام أحادي الجانب (من طرف واحد) للتلوث، منها الاتفاقات الخاصة، اتفاقات التفاوض والبرامج الطوعية العامة.<sup>1</sup>

الجدول الآتي تتم من خلاله مقارنة شروط استخدام التنظيم والأدوات الاقتصادية، ومعرفة مدى الاستجابة لكل منهما.

الجدول رقم (01): مقارنة شروط استخدام التنظيم والأدوات الاقتصادية

| الأدوات الاقتصادية | التنظيم      | الحالات                       |
|--------------------|--------------|-------------------------------|
| تخصيص مورد نادر    | اتفاق مشترك  | مشكل مركزي                    |
| مرتفع              | ضعيف         | عدد الأعوان المعنيين بالتخصيص |
| معلومة غير متناسقة | معرفة مشتركة | منفذ المعلومة                 |
| انحدار ضعيف        | انحدار قوى   | شكل منحني الخطر               |
| عدم وجود عتبات     | وجود عتبات   | تباين ميزات الأعوان           |
| مرتفع              | ضعيف         | أثر منتظر للإبداع التقني      |
| مرتفع              | ضعيف         | أثر منتظر للضبط               |

Source : Hervé Devillé, Economie et politique de l'environnement, le Harmattan, 2010, Paris, p 167.

في المؤسسة الاقتصادية، تختلف الاستراتيجية البيئية عن السياسة البيئية، حيث أن الأولى تعني مجموعة الأهداف الواضحة وكيفية تنفيذ هذه الأهداف (الوسائل المستعملة)، وعملية الرقابة على التنفيذ بما يتوافق والبيئة، بينما السياسة البيئية كما رأينا سابقا هي الإعلان أو التصريح المكتوب عن النوايا والتوجه البيئي للمؤسسة.

#### المطلب الثاني: الاستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية

##### أولا- ماهية الاستراتيجية البيئية:

1- مفهوم الاستراتيجية البيئية: ككل استراتيجية عامة لمؤسسة، الاستراتيجية البيئية تكون مكتوبة، القراءة الأولى تسمح لنا بفهم أنه توجد أنواع مختلفة لدمج البيئة في المؤسسات، هذه الأنواع أساسا مركزة حول الإبداعات

<sup>1</sup> Erwan Harscoet, ibid , p 27.

واستراتيجية الدمج البيئي، مارتيني (Martinet) وراينود (Reynaud) يعرفان ثلاث مقاربات استراتيجية ترتبط بالبيئة الطبيعية: "الاستراتيجية التنافسية، الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية الصناعية"<sup>1</sup>.

- الاستراتيجية الأولى (الاستراتيجية التنافسية) تبحث إجمالاً في دور البيئة الطبيعية في التنافسية تسمح بفهم أي إجراء يأخذ في الحسبان، لريح المباراة بين المتنافسين.
- الاستراتيجية السياسية تمس مسألة المشروعية، تقود تبعاً للأهداف المتبعة إرضاء الأطراف ذات المصلحة.
- الاستراتيجية الصناعية تترجم استراتيجية الحماية على مستوى المنتجات والسلوكيات، تقترح أدوات للرقابة على تخفيض التلوث.

حسب بوارال (Boiral): "المقاربات الثلاث تركز على أولوية الأخذ في الحسبان الرهانات البيئية على مستوى عال لإدارة المؤسسة، للاستفادة من الفرص والتهديدات الجارية"<sup>2</sup>.

الاستراتيجية البيئية هي التي تلبى احتياجات المؤسسات وأصحاب المصالح، مع حماية وإدامة وتعزيز الموارد البشرية والطبيعية التي ستكون هناك حاجة لها في المستقبل.<sup>3</sup>

الاستراتيجية البيئية إذن هي الاستراتيجية التي تبحث عن الموازنة بين الهدف الأساسي للمؤسسة (الربح)، وأهداف أصحاب المصالح المهتمين بحماية البيئة من التلوث، والحفاظ على مواردها الطبيعية، لضمان استمرارية هذه المؤسسات.

**2- طريقة تدرج الاستراتيجية البيئية:** يمكن اقتراح طريقة في ستة مراحل، تسمح بتوسيع الاستفادة من الاستراتيجية البيئية، وزيادة فعاليتها كما يلي:<sup>4</sup>

- معرفة بوضوح الرهانات البيئية وتشكيل استراتيجية متماسكة، هي نقطة انطلاق تعطي للمؤسسات القدرة على تفعيل آلية التدريب.

<sup>1</sup>Halata Lyasmine, impact de la certification environnementale ISO 14001 sur la performance environnementale d'une entreprise Algérienne : cas de l'entreprise nationale des industries de l'électroménager (ENIEM), mémoire de magister, option : management des entreprises, département des science de gestion, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2012, pp 36-37.

<sup>2</sup> ibid, p 37.

<sup>3</sup> سليم بلعربي، الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن مقتضيات المنافسة الدولية و المتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2011/2012، ص 118.

<sup>4</sup> Pierre Baret, Quatre temps implémenter une stratégie environnementale, Revue de management et avenir, 2009/9 N : 29, pp 249-250.

- تنظيم تكوينات ملائمة، من خلال القيام بالتحسين، تكوينات وملتقيات تنظم في الداخل. على هذا المستوى، طريقة تحمل المؤسسة مسؤوليتها تجاه أصحاب المصالح المرتبطين بها (SD 21000) يضمن بإحكام لفريق المشروع أهمية هذا التكوين الداخلي.
- إدارة المعارف (الحصول عليها، نشرها ورسمتها\*)، يعطي لفريق المشروع، بواسطة تشكيلته لعب دور مركزي للقيام بالمراجعة الشاملة في المؤسسة، بخصوص الحصول على المعارف وجعلها رأسمال، له أهمية أكثر في إعطاء خاصية لمدير المشروع، هذه المرحلة تسمح مع الوقت بتقوية وتعزيز المرحلة السابقة للتكوين.
- تثمين المبادرات، الفردية أو الجماعية، المساهمة في الاستراتيجية البيئية، من خلال الاهتمام بمصلحة الموارد البشرية (RH)، ومحاولة استرجاع المبادرات الضائعة. هذه المرحلة تساعد على إثبات قيم جديدة داخل المؤسسة.
- دمج الاستراتيجية البيئية في سياسة الموارد البشرية، خصوصا فيما يتعلق بالتقييم والمكافأة، وكذلك تسيير الوقت. واقعا الكثير من المؤسسات مترددين في إدراج نظام علاوة على الرهانات البيئية، ينوه لتحسين الإنتاجية.

**3- الإجراءات التي تحسن التنافسية من خلال الاستراتيجية البيئية:** المؤسسة التي تهتم بحماية البيئة الطبيعية المباشرة والاستدامة البعيدة لأنشطتها، ستضمن لنفسها ميزة تنافسية قوية على المؤسسات التي لا تفعل ذلك، وتحقق لنفسها منزلة لمدة قرن وأكثر من النمو المؤسسي، حيث هناك مجموعة مقبولة جدا من الإجراءات التي تحسن التنافسية من خلال الاستراتيجية البيئية، والتي يسهل تذكرها، فهي تلي المختصر DISCREN وهي على النحو التالي:<sup>1</sup>

- التعريف Definition: أن تصف معضلاتك البيئية بعناية.
- المعلومات Information: أحصل على الحقائق، أي البيانات التي تحتاج إليها لحلها.
- المتفاعلين Stakeholders: حدد الأطراف التي يجب مراجعة مصالحها بأفضل صورة عند اتخاذ أي قرار.
- الإذعان Compliance: تأكد من أنك ملتزم بالقانون والتشريعات البيئية.
- الطاقة Energy: أنظر أين يمكن تحقيق الفعاليات بتوفير أو تدوير الطاقة.

\* رسمتها: جعلها رأسمال في المؤسسة.

<sup>1</sup> ليزا ه نيوتن: ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد، نحو شركات خضراء (مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة)، شركة مطابع المجموعة الدولية، الكويت، يوليو 2006، ص 196.

- الموارد Resources: أنظر أين يمكنك توفير أو تدوير المواد التي تستخدمها.
- البيانات الملائمة Niches: أنظر أين يمكن أن تسوق منتجاتك وخدماتك إلى المواضيع البيئية الملائمة.
- 4- الاستراتيجية البيئية كجزء من الاستراتيجية التشغيلية في المؤسسة: تقوم بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسة على أربعة أبعاد أساسية، البعد المالي والذي يعكس النجاح المالي للمؤسسة (كيف تظهر)، بعد العميل والذي يستخدم لتحقيق الرؤية والاستراتيجية والأهداف المالية (كيف تبدو لعملائنا؟)، بعد التعلم والنمو لتحقيق المهام والاستراتيجيات (كيف ندعم قدرتنا على التفسير والتطوير؟)، بالإضافة إلى بعد العمليات الداخلية لإرضاء المساهمين والعملاء (ما هي عمليات المشروع التي يجب التفوق فيها؟).<sup>1</sup>

هناك آراء متعددة في كيفية إدخال ودمج البعد البيئي في بطاقة الأداء المتوازن للمؤسسة، يرى Figgetel (2001) أن هناك ثلاث إمكانيات لدمج الأمور البيئية والاجتماعية في البطاقة وهي:<sup>2</sup>

- دمج المقاييس البيئية والاجتماعية في الأبعاد الأربعة للبطاقة.
  - إضافة بعد خامس يأخذ الأمور البيئية والاجتماعية في الحسبان.
  - تكوين بطاقة خاصة بالأداء البيئي والاجتماعي.
- يهتم البعد البيئي بتحقيق هدفين أساسيين، أولهما ترشيد استخدام الموارد البيئية المحلية (المتجددة وغير المتجددة) في العمليات الإنتاجية، وثانيهما المحافظة على طاقة الحمل للأنساق البيئية (التي تعني قدرتها على تجديد حيويتها)، وهذا الهدف متعلق بصورة أساسية بالموارد البيئية المحلية المتجددة. لا تعتبر منظمة التجارة العالمية أن السبب الرئيسي للتدهور البيئي هو التجارة، بل إخفاق آليات السوق. والسياسات البيئية، هذا وقد دفعت جولة الأروغواي المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والمتعلقة بانتقال السلع، وارتباطها بالبيئة إلى اتخاذ تدابير مثل: معايير السلع النهائية، عمليات التصنيع، طرق الإنتاج، طرق تقييم المخاطر، متطلبات التعبئة والتغليف،... وغيرها.<sup>3</sup>

يعتمد إظهار ودمج البعد البيئي على الرأي الذي يناهض بتخطيط وتقييم السلوك الأخضر على مستوى الاستراتيجية التشغيلية، ووفقا لهذا المدخل نلاحظ أن البعد الخاص بالعمليات التشغيلية، الذي يتضمن المقاييس

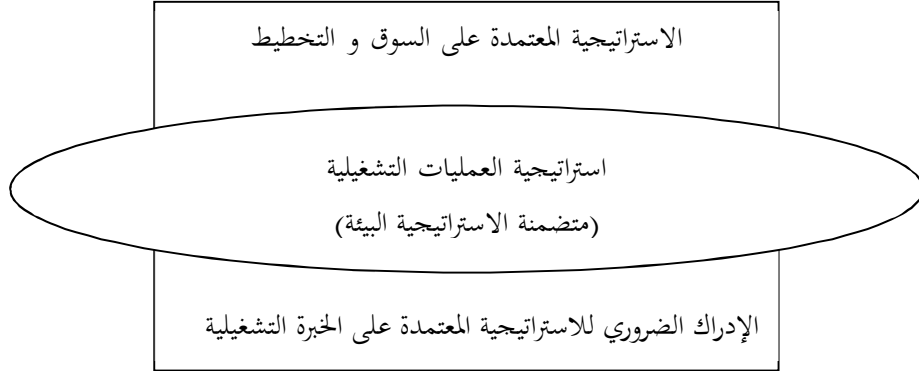
<sup>1</sup> نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر 2005، ص 8.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 24.

<sup>3</sup> محمد قويدري، إشكالية تحديد التجارة الدولية وقضايا البيئة والتنمية المستدامة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 53، 54 / شتاء - ربيع 2011، ص ص 11-12.

البيئية المرتبطة به يقود الأبعاد الثلاثة الأخرى لبطاقة الأداء المتوازن (البعد المالي والبعد الخاص بالعميل والبعد الخاص بالتعلم والنمو)، ويحاول أن يعيد توفيق متطلبات السوق مع الموارد والمقدرة التشغيلية للمؤسسة.<sup>1</sup>

### الشكل رقم (01): الاستراتيجية البيئية كجزء من الاستراتيجية التشغيلية



المصدر: نادية راضى عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر 2005، ص 24.

### ثانيا- أنواع الاستراتيجيات البيئية:

صنف ستيفر (Stiger) الاستراتيجيات البيئية حسب فرص السوق المتأتمية من الأخذ في الحسبان الجوانب البيئية، حسب الخطر البيئي الناتج عن نشاط المؤسسة. وضع الاستراتيجيات اللامبالية جانبا والمرتبطة بالمؤسسات التي لا تأخذ العامل البيئي كفرصة سوقية لأن نشاطها له خطر بيئي ضعيف. ستيفر (1993)، ميز بين ثلاث أنواع من الاستراتيجيات البيئية، والتي هي كما يلي:<sup>2</sup>

**1- الاستراتيجية الدفاعية:** تقود المؤسسات لإنجاز برامج تسمح بالوصول إلى المطابقة مع التشريعات البيئية، وتعتبر منفذ للقيام بإجراءات نهاية الدورة المرتبطة بالإنتاج، هذا النوع من الاستراتيجية يخص مؤسسات قطاع إنتاج الكهرباء مثلا، التي تركز على استعمال مورد الطاقة الأحفورية.

**2- الاستراتيجية الهجومية:** توصل لإنجاز برامج تركز على المنتجات البيئية السليمة، كتغيير المنتجات الموجودة، بحيث تصبح تحمل ميزة إضافية للمستهلك عند استخدامها وتضمن كذلك للمؤسسة ميزة تنافسية على المنتجات المنافسة، مؤسسات صناعة الأغذية الزراعية مثلا، تتبنى طوعيا استراتيجية بيئية هجومية.

<sup>1</sup> نادية راضى عبد الحليم، مرجع سابق، ص ص 24-25.

<sup>2</sup> Aurore Moroncini, Stratégie environnementale des entreprises (contexte, typologie et mise en œuvre), première édition 1998, presses polytechniques et universitaire romandes, ch-1015 Lau Sanne, p 49.

**3- الاستراتيجية الابداعية:** هي التي يأخذ فيها المتغير البيئي كجزء من اعتبارات النسق التنافسي عند تشكيل استراتيجية التطوير للمؤسسة، البرامج البيئية تقود لاستعمال إجراءات إنتاج متغيرة في عمق المفهوم المختلف جذريا للمنتجات، العديد من فروع قطاعات الصناعة الكيميائية مثلا، دخلت في هذا الطريق.

من خلال تلبية رغبات الأطراف ذات المصلحة المرتبطين بالمؤسسة، سبق توقعاتهم، وضع (حالة) المسؤولية البيئية ومدى تفاعل المؤسسة معها، المتغيرات المجتمعية، نوع محاور التنفيذ كالاستباقية البيئية والتكنولوجية، الأداء البيئي، السلوك البيئي، النموذج الاستراتيجي، طريقة التطور، والأفق الاستراتيجي. نستطيع تصنيف الاستراتيجيات البيئية إلى أربعة أصناف، استراتيجية رد الفعل، الاستراتيجية الدفاعية، الاستراتيجية المصالحة، والاستراتيجية الاستباقية.<sup>1</sup>

الجدول الموالي يوضح كيفية تفاعل كل استراتيجية من الاستراتيجيات السابقة (استراتيجية رد الفعل، الاستراتيجية الدفاعية، الاستراتيجية المصالحة، والاستراتيجية الاستباقية) مع العناصر السابقة الذكر.

<sup>1</sup> Sandrine Gherra, stratégies de développement durable, revue Française de gestion 2010/5-n° 204, p 150.

الجدول رقم (02): الأنواع الأربعة للاستراتيجيات البيئية

| نوع الاستراتيجية البيئية                                 | رد الفعل                          | الدفاعية                                  | المصالحة                            | الاستباقية   |
|--|-----------------------------------|---|-------------------------------------|--|
| تلبية رغبات الأطراف ذات المصلحة                          | جزئية جدا                         | جزئية                                     | واسعة                               | كاملة  |
| سبق توقعات الأطراف ذات المصلحة                           | لا                                | لا  | جزئية                               | نعم  |
| حالة المسؤولية   | نفي المسؤولية                     | الدخول في معركة مع المسؤولية              | تتقبل المسؤولية                     | سبق في تحمل المسؤولية                              |
| موضع المتغيرات المجتمعية                                 | خارجية: تهديدات وعقبات            | داخلية: تخفيض التكاليف                    | داخلية: المفاضلة في تخفيض التكاليف  | فرص للتطور بواسطة الإبداع                          |
| نوع محاور التنفيذ: الاستباقية البيئية التكنولوجيا التردد | نهاية القناة: ضعيفة تكميلية منتظم | وسط القناة: قريبة من الضعيف تكميلية ممارس | بداية القناة: قوية مدحجة ممارس أكثر | دمج كلي على مستوى الإجراءات: أكثر قوة مدحجة متواصل |
| الأداء البيئي  | أقل من اللازم                     | في الحد الأدنى من اللازم                  | في اللازم                           | أكثر من اللازم                                     |
| السلوك البيئي  | رد فعل                            | واق                                       | المفهوم الإيكولوجي                  | مستدام   |
| النموذج الاستراتيجي                                      | تكيف                              | تموقع                                     | موارد ومعارف                        | قصد (نية) استراتيجي                                |
| أنواع الموارد  | موارد                             | موارد ومعارف                              | موارد، معارف وقدرات ديناميكية       | موارد، معارف وقدرات ديناميكية                      |
| طريقة التطور   | استغلال                           | استغلال                                   | تنسيق                               | ريادة  |
| الأفق الاستراتيجي  | قصير المدى                        | متوسط المدى                               | طويل المدى                          | طويل المدى، رؤية طويلة المدى أكثر                  |

Source : Sandrine Gherra, Stratégie de développement durable, Revue Française de gestion, 2010/5- n° 204, p 150.

مدى الالتزام البيئي والاجتماعي للمؤسسة، ودرجة القوة أو الضعف لكل منهما، هي التي تحدد نوع الاستراتيجية المجتمعية المعتمدة من قبل هذه المؤسسة.

الاستراتيجيات المجتمعية<sup>1</sup>، تعرف كذلك باستراتيجيات الالتزام المجتمعي، هي الاستراتيجيات التي تركز على الأداء الشامل المتضمن الجوانب الاجتماعية والبيئية، تقدم فرص حقيقية، بما فيها الاقتصادية للمؤسسات.

وتعرف الاستراتيجية المجتمعية على أنها تنسيق للالتزام البيئي (قوي أو ضعيف)، والالتزام الاجتماعي (قوي أو ضعيف) وإذا كان الالتزام البيئي للمؤسسة والالتزام الاجتماعي، كلاهما ضعيف ففي هذه الحالة تكون

<sup>1</sup> Soumaya Mejbri, AhlemSoualhia, et M. Habib Affes, Quelques répercussions de l'écologie sur le comportement de l'entreprise, ISSN 2028-2324 Vol 7, No 1 Aug, 2014, p 492.

الاستراتيجية المجتمعية هي استراتيجية رد الفعل. وفي حالة الالتزام البيئي ضعيف والالتزام الاجتماعي قوي، تصبح الاستراتيجية المجتمعية، استراتيجية طقسية. أما في حالة عكس هذه الأخيرة، أي الالتزام البيئي للمؤسسة قوي والالتزام الاجتماعي ضعيف، تسمى الاستراتيجية بالاستباقية. إذا كان كل منهما قوي، فالاستراتيجية هي استراتيجية معبئة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): مصفوفة الاستراتيجيات المجتمعية (Adapte de Berge- Douce, 2007)

|                     |                     |      |                    |
|---------------------|---------------------|------|--------------------|
| الالتزام البيئي     |                     |      | الالتزام الاجتماعي |
| قوي                 | ضعيف                |      |                    |
| استراتيجية استباقية | استراتيجية رد الفعل | ضعيف |                    |
| استراتيجية معبئة    | استراتيجية طقسية    | قوي  |                    |

Source :Soumaya Mejbri, AhlemSoualhia, et M. Habib Affes, Quelques répercutions de l'écologie sur le comportement de l'entreprise, ISSN 2028-2324 Vol 7, No 1 Aug, 2014, p 492.

الالتزام البيئي يترجم قدرة المسيرين على تخفيض مستوى التلوث لمؤسساتهم. يحددون ببلاغة النتائج البيئية، في حين الالتزام الاجتماعي هو رباط مستدام موجود بين الفرد وأعماله. في ظل المؤسسة، صاحب المؤسسة منجز العمل، عندما هذا الشخص يلتزم، يعني هذا أنه تشبه بهذا العمل، الذي قام به. إذن الالتزام المجتمعي هو ترقية الشراكة مع الشركاء المحليين لتسهيل الدمج الاجتماعي، التطور البيئي، احترام حقوق الانسان، وتسيير المخاطر المرتبطة بالتسيير.<sup>1</sup>

ثالثا- الاستراتيجية البيئية في الجزائر:

يمكن عرض أهم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية والخاصة بحماية البيئة في إطار التخطيط للإستراتيجية البيئية وخلال تطبيقها، على النحو التالي:<sup>2</sup>

**1- في مجال التلوث الجوي:** اتخذت الجزائر عدة إجراءات للتقليل من أخطار التلوث الجوي كتمويل عدة مشاريع للتزويد بمحطات مراقبة نوعية الهواء على مستوى العديد من نقاط القطر الجزائري، واختيار أنواع من الوقود خالية من الملوثات والتحول من مصادر الطاقة النظيفة (الكهرباء، الطاقة الشمسية، غاز البترول المميع كغاز وقودي، البنزين الخالي من الرصاص)، بالإضافة إلى أن سوناطراك استثمرت 272 مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة.

<sup>1</sup> Soumaya Mejbri, AhlemSoualhia et Habib Affes, op-cit, p 492.

<sup>2</sup> شراف براهمي، مرجع سابق، ص ص 102-103.

كما تبنت الدولة سياسة غلق المصانع المسببة للتلوث الضارة بصحة الإنسان كغلق وحدة زهانة بمعسكر في أوت 2008 المفرزة للأميانت بعد غلق وحدة مفتاح بالبليدة، حيث تبين أن هذه المادة تتسبب في السرطان.

**2- في مجال تلوث المياه والبحر والمناطق الشاطئية:** بادرت الجزائر بإعداد خطة للتهيئة الشاطئية، إضافة إلى ذلك الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية، وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء، ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية والمتعلق بتحديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار جزائري أُنجزت منه 50%.

**3- في مجال النفايات الحضرية والصناعية:** تعتمد الجزائر خطة للتخلص من النفايات الخطيرة أصبحت قانونا عام 2001 على تقليص حجم المخزونات وخطر المنتجات السامة، وفرض غرامات على من يقومون بتلويث البيئة وعمليات معالجة النفايات وتشجيع المشاريع للمحافظة على البيئة بمحاولة إزالة كمية النفايات التي تفرزها كالزئبق والزنك وبقايا النفط، ويستوجب ذلك استخدام تكنولوجيا حديثة تتوافق مع المقاييس البيئية، وقد تم إبرام حوالي 60 عقدا خاصا بالبيئة والأداء الاقتصادي سنة 2005 بين وزارة البيئة والمشاريع العاملة في مجال الغذاء والصناعة، وفيما يخص النفايات الحضرية تم اتخاذ إجراءات لمحاولة التقليل من أضرارها وذلك بقرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي تم منحه من طرف البنك الإسلامي لولاية الجزائر.

حماية البيئة على المستوى الكلي من خلال الإستراتيجية التي تعتمدها الدولة، يجب أن يرافقه تطبيق لهذه الإستراتيجية من قبل المؤسسات الاقتصادية العاملة في مختلف قطاعات النشاط، ففي المجالات الثلاثة السابقة الذكر (مجال التلوث الجوي، مجال تلوث المياه ومجال النفايات الصناعية)، نجاح الإستراتيجية البيئية للدولة تعكسه التطبيقات السليمة لهذه الإستراتيجية من قبل المؤسسات الاقتصادية، والذي يظهر في شكل سلوكياتها البيئية.

#### رابعا- الانعكاسات السلبية للاستراتيجية البيئية:

إذا كان على سياسات النمو الاقتصادي أن تكون حذرة فيما يخص البيئة، فإنه يجب على مجهودات حماية البيئة أن لا تكون مكلفة وعلى حساب شروط النمو الاقتصادي والتنمية التي هي الهدف الأساسي للدول النامية بصورة خاصة في سبيل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها. من هذه الناحية يمكن القول وخاصة في حالة الدول النامية أن هناك انعكاسات اقتصادية سلبية لتحقيق متطلبات حماية البيئة يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>1</sup>

**1- تهديد مستوى النمو الاقتصادي:** إن حماية البيئة بصورة دائمة وشاملة يحتم على الدولة الحذر في استعمال الإضرار بالبيئة أو نضوب مواردها، كما أن تنفيذ سياسات حماية البيئة يحتاج إلى إنفاق مالي معتبر وبصورة دائمة

<sup>1</sup> أحمد لعمى، إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مقاربة توفيقية، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص 92.

ومنتظمة قد تفتقر إليه الدول النامية أو تكون على حساب الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لهذه الدول، وفي كلتا الحالتين يؤدي الكبح في الموارد الطبيعية والموارد المالية إلى التقليل في الإنتاج وبالتالي انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

**2- ارتفاع التكلفة الإنتاجية:** إن جهودات حماية البيئة وتطويرها والتوعية بالشؤون البيئية والقيادة بالدراسات الخاصة بمواضيع البيئة وكذلك إدخال وسائل تكنولوجية جديدة للتخفيف من الآثار الضارة للبيئة يقود إلى تضخيم تكلفة الإنتاج لدى المؤسسات الإنتاجية مما يسبب لها عبئا ماليا إضافيا وقد ينتج عنه تفادي المستثمرين الاستثمار في بعض المجالات التي قد تكون استراتيجية للاقتصاد الوطني مثل الاستثمار في قطاعات مواد البناء والصناعات الاستراتيجية.

**3- ارتفاع مستوى البطالة:** بسبب الشروط الموضوعية على استغلال الموارد الطبيعية وكذلك زيادة الانفاق حماية البيئة على حساب الاستثمارات الاقتصادية تقلص حجم الإنتاج المحقق وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي مما يزيد من معدلات البطالة على المستويات المعهودة قبل عمليات الانفاق على حماية البيئة. ومنه فإنه الدول التي تعاني من البطالة ومنها الدول النامية قد تواجه تحديا كبيرا متمثلا في التناقض الظاهري بين أولوية النمو وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية كأولوية اقتصادية واجتماعية من جهة أخرى وهدف حماية البيئة التي تمثل المحيط المعاشي للسكان ومصدرا لمواردهم الطبيعية والغذائية من جهة أخرى.

على المؤسسات الاقتصادية أن توفق بين البحث عن نموها الاقتصادي، وتحقيق رفاه المجتمع من جهة أخرى واستغلال الموارد الطبيعية برشادة وعقلانية وحماية البيئة التي تنشط فيها من التلوث من جهة أخرى، لأنه حتى تحافظ على بقائها، يجب عليها تفعيل الحوار بينها وبين الأطراف ذات المصلحة، خاصة وأن هذه الأخيرة شهدت توسعا نظرا للوعي البيئي السائد اليوم، يجب عليها كذلك أن تغير من سلوكياتها البيئية، ليس فقط لكسب القبول أو المشروعية من قبل المجتمع عموما والأطراف ذات المصلحة، بل لتحقيق بهذا السلوكيات ميزة تنافسية.

المبحث الثالث : ماهية السلوك البيئي وتحدياته

المطلب الأول: ماهية السلوك البيئي

أولاً- تعريف السلوك البيئي

1- السلوك البيئي للمؤسسة حسب مقارنة علوم التسيير:

سنحاول التطرق إلى السلوك البيئي للمؤسسة (مقارنة علوم التسيير) من خلال معرفة السلوك البيئي من الناحية الاستراتيجية، ومن خلال المفهوم التسويقي كذلك.

**1-1- التعريف المقترح في الاستراتيجية:** يعرف Art Kleiner ما يسميه المؤسسات الإيكولوجية بأنها تلك المؤسسات التي لها رؤية مسبقة فيما يتعلق بقرائن (بدائل) التصنيع ورغبات المستهلكين بخصوص حماية البيئة، إلا أن بقية الكتاب يرون بعكس Art Kleiner أي أن المؤسسة تأخذ سلوك بيئي لأنها مرتبطة بضغوطات الزبائن والمنافسين وليس جدية بأن يطلق عليها "إيكولوجية". وأنه لا بد من توافر محددات عدة محددة في الأدبيات.<sup>1</sup>

من خلال الجدول رقم 02\*، والذي يوضح الأنواع الأربعة للاستراتيجيات البيئية، لاحظنا كيف أن السلوك البيئي في المؤسسة يختلف باختلاف الاستراتيجية البيئية. فقد يكون عبارة عن رد فعل فقط، كما أنه قد يكون سلوك بيئي واق للمؤسسة من صدمات الرهانات والتحديات البيئية، يمكن كذلك أن يكون كمفهوم إيكولوجي، وإذا كانت الاستراتيجية البيئية المعتمدة في المؤسسة هي استباقية، وهذا نادرا من نجده في المؤسسات الاقتصادية اليوم، نجد السلوك البيئي هو سلوك مستدام.

**1-2- التعريف المقترح في التسويق:** السلوك البيئي للمؤسسة من وجهة نظر التسويق، تتجسد في توجيهها للتسويق الأخضر، هذا الأخير الذي يعرفه Darymple & Parson<sup>2</sup> على أنه مدخل إداري خلاق يهدف إلى تحقيق الموازنة بين حاجات الزبائن ومتطلبات البيئة وهدف الربحية.

توجه التسويق الأخضر يتحدد في بعدين رئيسيين: الزبائن الأخضر Green Customers والمنتجات الخضراء Green Products حصرا وعبر المزيج التسويقي الذي يضع باعتباره الاعتبارات البيئية عاملا مهما في عملية

<sup>1</sup> عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر/ دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود، مذكرة ماجستير فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007/2008، ص 58.

\* أنظر الجدول رقم 02، ص 27.

<sup>2</sup> ثامر البكري، أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 46.

اتخاذ القرار الخاص بالمؤسسة. جنبا إلى جنب مع الهدف التقليدي المتعلق بتحقيق النمو وزيادة المبيعات<sup>1</sup>. ومن مبررات ظهور التسويق الأخضر، نشر دليل المستهلك الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989 وقد تضمن هذا الدليل أنواع المنتجات التي لا تضر بالبيئة أو المستهلك<sup>2</sup>.

إذن هذا التوجه المتمثل في التسويق الأخضر، والذي تعتمده المؤسسة حتى يكون لها سلوك بيئي، يجب أن تحقق من وراءه ميزة تنافسية بالإضافة إلى المشروعية (قبول لدى المجتمع الذي تنشط فيه).

انطلاقاً من هذا، يمكن تعريف السلوك البيئي من وجهة نظر التسويق، من خلال تعريف كل من المنتجات الخضراء والمستهلكين الأخضر.

هناك من يرى بأن المنتج الأخضر يمثل المنتج النظيف، ويكون المنتج نظيفاً إذا كان مصنوعاً بشكل نظيف، قابلاً للاستعمال بشكل نظيف، وقابلاً للرمي بشكل نظيف<sup>3</sup>، عرف Peattie المنتج الأخضر على أنه "المنتج الذي يلبي حاجيات المستهلك ويلقى القبول الاجتماعي، ويتم انتاجه بطريقة مستدامة"، إلا أنه وجد بعد ذلك أن معيار الاستدامة يمثل مشكلة كبيرة للمؤسسات عند تطوير وتسويق هذه المنتجات، لأن تكاليف المنتجات التقليدية لا تزال أقل بكثير من تكلفة المنتجات المستدامة مما يؤدي إلى إحجام الكثير من المؤسسات عن التعامل في هذه المنتجات، مما جعله يعيد تعريف المنتج الأخضر على أنه "المنتج الذي يحقق تحسناً في الأداء البيئي والاجتماعي والانتاجي، والاستخدام والتخلص من المخلفات، ويستمر هذا التحسن مقارنة بالمنتجات التقليدية أو المنافسة الأخرى"<sup>4</sup>.

يشير هور (Hour) إلى أنه من الصعب تحديد ما هو المنتج الأخضر بشكل دقيق حيث ذلك يعتمد على المعتقدات السائدة، الثقافة، المعيار الزمني ونظرة المستهلك إلى المنتج. إلا أن هناك من يشير إلى أن المنتجات الخضراء هي التي تستجيب لحاجات البيئة ومطالبها، وتتميز المنتجات الخضراء بالخصائص التالية:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> أرشد عبد الأمير حاسم، مفهوم وفلسفة التسويق الأخضر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، جامعة الكوفة العراق، 2010، ص143.

<sup>2</sup> عروبة رشيد علي، التسويق الأخضر وأثره في الأداء التسويقي / دراسة ميدانية في مديرية بلدية البصرة، المجلد 28، العراق، 2011، ص90.

<sup>3</sup> حليلة السعدية قريشي، شهلة قدرى، التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة لفائدة المنتدى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 381.

<sup>4</sup> حليلة السعدية قريشي، شهلة قدرى، المرجع نفسه، ص 381.

<sup>5</sup> سميرة صالحى، التسويق الأخضر: بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة لفائدة المنتدى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 414.

- المنتجات الخضراء هي منتجات ذات منافع للبيئة كأجهزة معالجة التلوث البيئي والتخلص الآمن من النفايات الانبعاثات.
- منتجات أقل أضرارا وتكلفة بيئية مقارنة بالمنتجات المماثلة الأخرى (كالمنتجات ذات علب التغليف القابلة للتدوير أو للتخلص البيولوجي أو لإعادة الاستخدام، أو السيارات والآلات التي تستعمل البنزين الخالي من الرصاص).
- منتجات أكثر استخداما للمواد الخطرة كالمواد الحافظة والكيماوية، السمية والنووية.
- منتجات أكثر تحقيقا للجودة البيئية كأن تكون أقل تلفا، تلوثا وآثارا جانبية وفي المقابل أكثر استجابة لحاجات الزبائن وجمعيات حماية المستهلك.
- منتجات موجهة لحاجات حقيقية خضراء لدى الزبائن وليس نحو الرغبات التي يخلقها التسويق والإعلان السلبي عن طريق إثارة الحاجات المزيفة.
- منتجات أكثر تحقيقا للإعادات الخمس (5Rs) وهي: إعادة التدوير (Recycling)، إعادة الاستعمال (Reuse)، إعادة التكييف (Reconditioning)، إعادة التصنيع (Remanufacturing) وأخير التصليح (Repair).

أما عن الزبائن الخضراء (المستهلكين الخضراء)، فهم تلك الشريحة من الزبائن الذين يمتلكون وعيا بيئيا متفردا يجعلهم أكثر اهتماما من غيرهم من المستهلكين بالتركيز في مشترياتهم على المنتجات التي يراعي فيها متطلبات وشروط التوجه نحو البيئة أو ما تعرف (المنتجات الخضراء)، وفي مسح أجري عام 1995 يكشف بأن 82% من الألمان، و67% من السويسريين و77% من الأمريكيين يبدون اهتماما كبيرا للاعتبارات البيئية عند القيام بعمليات التسويق وفي دراسة مماثلة وجدت مجموعة (هارتمان) Hartman Group في مجال مشتريات الأطعمة توجهها جديدا قويا نحو الاخضرار في أوساط (45) مليون مواطن أمريكي، فهؤلاء يبدون اهتماما متزايدا على تكامل القيم البيئية والاجتماعية في مشترياتهم اليومية.<sup>1</sup>

السلوك البيئي إذن يكمن في اعتماد المؤسسة أو توجهها نحو المنتجات البيئية (الخضراء)، ومراعاة رغبات المستهلك البيئي بخصوص المواصفات البيئية التي يجب أن يتوفر عليها هذا المنتج، هذا من وجهة نظر التسويق.

<sup>1</sup> أرشد عبد الأمير جاسم، مرجع سابق، ص 143.

التفضيل بين المنتجات من ناحية الخصائص البيئية، يقودنا إلى معرفة سلوك هذا المستهلك البيئي أو الأخضر، حيث سلوك المستهلك الأخضر<sup>1</sup> هو مجموعة من التصرفات التي تدفع الفرد نحو تفضيل المنتج ذي الخصائص البيئية عن غيره، والنابعة من مجموعة من المتغيرات وفي مقدمتها الأفكار والآراء التي يحملها أولئك الأفراد والتي تدفعهم نحو ذلك السلوك.

نموذج السلوك الإيكولوجي للمستهلك<sup>2</sup>، يركز على ثلاثة أبعاد أساسية، تتمثل في معرفة المشاكل المرتبطة بالبيئة، الحس الإيكولوجي، والسلوك الإيكولوجي. تتأثر هذه الأبعاد بمجموعتين من المتغيرات، متغيرات بسيكوغرافية وأخرى سوسيوديمغرافية.

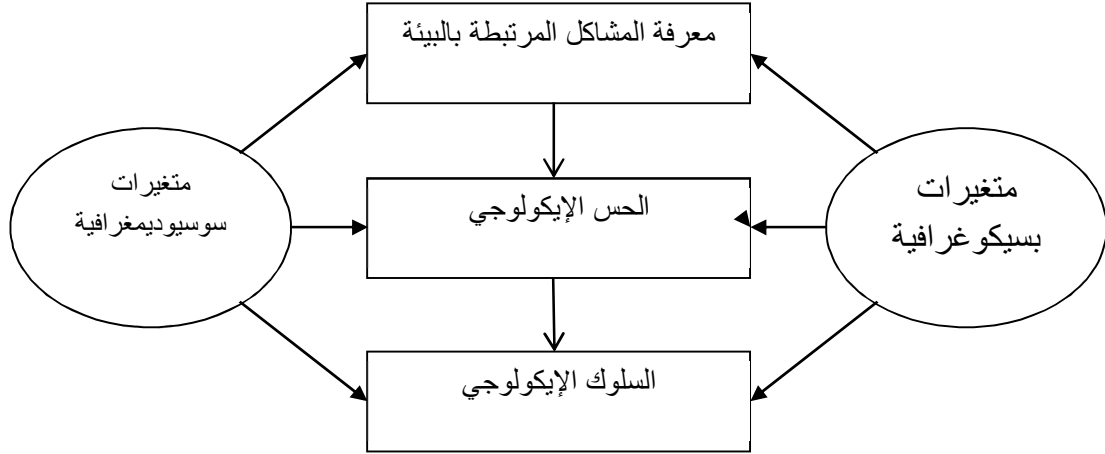
- معرفة البيئة تقاس بواسطة سلم مكون من مجموعة أسئلة، هذه الأخيرة تعكس درجة المعرفة تجاه مشاكل التلوث، الحفاظ على الطبيعة، المخاطر المرتبطة بتدهور البيئة، مكونات النظام البيئي، معرفة المنتجات الإيكولوجية... وغيرها. من بين أسئلة هذا السلم، السؤال المرتبط بالمشكل الأكثر أهمية الذي يعيق البيئة، والمتمثل في التمدن (ضحيج، تلوث الغلاف الجوي، مخلفات العائلات... وغيرها).
- الحس الإيكولوجي يقاس بواسطة سلم مكون من مجموعة أسئلة، تعكس هذه الأسئلة درجة التأثير التي تمس الفرد والمرتبطة بالبيئة. الأحاسيس المرتبطة بتدهور وندرة الموارد الطبيعية، أهمية التلوث ومخاطره على حياة الفرد ورد فعل هذا الأخير على مشاكل التلوث، درجة وعي الفرد واهتمامه بالمنتجات الإيكولوجية. من بين أسئلة هذا السلم، السؤال المرتبط مثلا برمي الأوراق على الرض من قبل الأشخاص.
- السلوك الإيكولوجي يقاس بواسطة سلم مكون من أسئلة تمس نوعين من السلوك:
  - سلوك تجاه البيئة يحدد بواسطة مجموعة معينة من المحاور، التي تمس جمع وفرز المخلفات، المساهمة في التظاهرات الإيكولوجية، دعم المجالات النفسية والمالية.
  - سلوك المستهلك تجاه المنتجات الإيكولوجية: استعداداته لشراء المنتج مقابل الدفع أكثر، ومن بين أسئلة هذا السلم، السؤال المرتبط بدفع رسوم لمساعدة الحكومة لتفعيل الرقابة على التلوث.

<sup>1</sup> ثامر البكري، أحمد نزار النوري، مرجع سابق، ص 103.

<sup>2</sup> Imed Zaiem, « le comportement écologique du consommateur » Modélisation des relations et déterminants, la revue des sciences de gestion, 2005 / 4 n° 214-215, pp 78-79

الشكل الموالي يمثل نموذج للسلوك الإيكولوجي للمستهلك.

الشكل رقم (02): تقديم نموذج السلوك الإيكولوجي



**Source :** Imed Zaiem, « le comportement écologique du consommateur » Modélisation des relations et déterminants, la revue des sciences de gestion, 2005 / 4 n° 214-215, p 78.

حسب قابريال (Gabriel) سنة 2003، التسويق يسمح للمؤسسة بالاتصال، يعطيها المشروعية لدى الأطراف ذات المصلحة، ويضمن لها البقاء مع الوقت. المؤسسة تقوي تموقعها بالنسبة لمنافسيها في ذهن المستهلكين وباقي الأطراف ذات المصلحة، تعكس صورتها وتجد تموقع للنوعية يعطيها المصادقية والقبول.<sup>1</sup>

## 2- السلوك البيئي للمؤسسة حسب مقارنة العلوم الاقتصادية:

إذا كانت الرفاهية الاقتصادية مطلبا تحرص الدول المتقدمة على تحقيقه من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وإذا كانت التنمية الاقتصادية بذات الدرجة مطلبا ملحا وعاجلا للدول النامية، تحقق من خلاله مستوا معيشيا ملائما لسكانها وتعوض به سنوات تخلفها في محاولتها اللحاق بالتقدم الاقتصادي. فإن النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية قد تحقق كل منهما ولازال يجري على حساب البيئة، حيث كان سببا أساسيا في تفاقم مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية ومشكلة التلوث والإخلال بالأنظمة البيئية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Soumaya Mejbri, Ahlem Soualhia, et Habib Affes, op-cit, p 489.

<sup>2</sup> عصام خوري، عيبر ناعسة، التحليل الاقتصادي للمشكلة البيئية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 2، 2008، ص 119.

فوجود مشكلة التلوث بيئي في منطقة معينة، ربما يكون مصدره مدخنة أحد المصانع التي تنفث الدخان وغيره من الملوثات في بيئة المنطقة. يمكن مكافحة التلوث عن طريق تركيب تقنية لخفض التلوث تقوم بالفعل بترشيح المخلفات الصادرة من المدخنة وتزيل جزءا من النفايات السائلة. تتيح تقنية خفض التلوث الترشيح الفعال إلى حد ما للنفايات السائلة، لكن انبعاث نفايات أنظف يتحقق مقابل تكلفة أعلى. ويمكن أن نفكر ربما في الحاجة إلى مرشحات أكبر أو أكثر تطورا، أو في تكاليف تشغيل أعلى إذا كانت عملية تنظيف النفايات السائلة ستزيل نسبة أعلى من النفايات السائلة المسببة للتلوث. سيترتب على ذلك أن نواجه مجموعة من الاحتمالات الخاصة بالنسبة المئوية لتخفيض التلوث، وليس مجرد قرار ينطوي على أحد خيارين لا ثالث لهما: "نعم أم لا؟" يمكننا خفض التلوث بدرجة أكبر لكن ذلك سوف تقابله تكاليف أعلى. ومقابل تكاليف الخفض التي تهدف لمكافحة التلوث، نقيس منافعها من حيث تقليل الأضرار الناجمة عن التلوث. لنفترض أن الضرر الناجم عن التلوث في هذه الحالة يتخذ فحسب صورة القذارة التي تسبب التآكل، والتي تؤدي إلى تدهور حالة المركبات والمنشآت وغيرها من الممتلكات. وكلما ارتفع مستوى الانبعاثات، ارتفع معه مستوى الملوثات ومستوى الضرر. وعلى النقيض من ذلك، يؤدي تخفيض الانبعاثات بنسب مئوية إلى استفادة أعلى بالتوازي من حيث تجنب الأضرار الناجمة عن التلوث.<sup>1</sup>

السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، من المنظور الاقتصادي يعني الاعتماد على التحليل الاقتصادي للتكلفة والعائد، مع دمج الاعتبارات البيئية، هذا ما يؤدي بالمؤسسة إلى اعتمادها الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية. والبحث في إحلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بالموارد الطبيعية المتجددة، وبالتالي الحد من التلوث البيئي.

من خلال وجهة نظر علوم التسيير والعلوم الاقتصادية للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، يمكننا إعطاء مفهوم للسلوك البيئي لهذه المؤسسات. والذي يترجم كل ما يساهم في حماية البيئة، وضرورة توجيه المؤسسة لاستخدام الطاقات المتجددة في الطرق الإنتاجية، وتبني المنتجات الخضراء، وبالتالي المساهمة في مكافحة التلوث البيئي.

<sup>1</sup> ستيفن سميث، الاقتصاد البيئي، ترجمة إنجي بنداري، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2014، مصر، ص 23.

### 3- السلوك البيئي للمؤسسة من وجهة نظر الجمعيات العالمية:

هناك من الجمعيات التي تنشط في مجال حماية البيئة من اهتم بالسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية. حيث اختلفت هذه الجمعيات في تعريفها لهذا السلوك، والجدول الموالي يوضح مختلف التعاريف التي قدمتها بعض الجمعيات العالمية لسلوك حماية البيئة.

#### الجدول رقم(04): السلوك البيئي للمؤسسة من وجهة نظر الجمعيات العالمية

| الجمعية                       | التعريف المقترح  |
|-------------------------------|--|
| كفاح الطبيعة                  | المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك المؤسسات التي تحاول إيقاف الاضطرابات المرتبطة بالاستهلاك والتدمير بشكل نهائي  |
| هيئة 21                       | المؤسسات الحامية للبيئة هي المؤسسات المسؤولة التي تختار شعار التنمية المستدامة   |
| Lybrand و Cooper              | حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني:<br>- خفض استهلاك المواد الأولية.<br>- خفض استهلاك الطاقة.<br>- خفض المطروحات الجوية (الهوائية).<br>- خفض كمية أو أضرار النفايات.<br>- استعمال مواد مسترجعة.<br>- تمديد عمر المنتجات  |
| Green Peace                   | حماية البيئة تعني امتلاك آثار إيجابية فقط على البيئة، مع أنه لا توجد حماية البيئة حقيقة من طرف المؤسسة.  |
| أصدقاء الأرض                  | حماية البيئة من طرف المؤسسة غير موجودة، فالمؤسسة عند قيامها بعملية الإنتاج تنشأ بالضرورة عنه آثار سلبية على البيئة، وفي أي حال من الأحوال فتمويل فعل إيكولوجي (مثل إعادة التشجير)، لا يدخل في إطار حماية البيئة من طرف المؤسسة.  |
| Reseau Ecole Nature           | حماية البيئة من طرف المؤسسة، هو الحد من تخريب البيئة وتفضيل التحسينات حتى على حساب عوامل أخرى كتعظيم الفائدة.  |
| الشركة الوطنية لحماية الطبيعة | المؤسسات وحماية البيئة هما مفهومان مرتبطان فعلى كل حال المؤسسة مجبرة على حماية البيئة بفعل التشريع، لكن يمكننا اعتبار أن المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك التي تستوعب مفهوم التنمية المستدامة.   |
| WWF                           | حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني: الحفاظ على موارد كوكبنا أي:<br>- الموارد الأولية<br>- سيرورة الإنتاج.<br>- التعلب<br>- التوزيع<br>- إفراغ النفايات<br>- استعمال مواد قابلة للتجدد ومستدامة على المدى القصير كما على المدى الطويل.<br>- خفض التلوث والتبذير.<br>- إدخال منتجات محترمة للبيئة.<br>- احترام التشريعات<br>- تمويل مشاريع الحفاظ على البيئة سواء التعليمية أو التربوية. |

المصدر: عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر/ دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود، مذكرة ماجستير فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007/2008، ص 63.

## ثانيا: أنواع السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

يختلف السلوك البيئي للمؤسسة باختلاف الإستراتيجية البيئية المتبعة، سنحاول التطرق من خلال هذه النقطة إلى ثلاثة أنواع من السلوكيات البيئية يمكن للمؤسسة أن تتخذها، والتي هي على النحو التالي:

### 1- السلوك البيئي الدفاعي:

المؤسسة التي تتبنى هذا السلوك تعتبر الطبيعة أو البيئة كمورد. حيث تتبع منطق مالي بحت وذلك بتفضيلها للوفرات الاقتصادية الفورية، وهدفها الوحيد والأسمى هو الربح. أما الاستثمارات البيئية فتعتبرها كتكاليف غير مجدية ومتعارضة مع البعد الاقتصادي. والمشاكل البيئية تدرج ضمن المجال التقني والنظام التسييري يتميز بها برقابة أقل، وليس للمؤسسة دراية بالتشريعات، سواء كان عمدا أو بدون قصد. كما يضع هذا النوع المؤسسة بعيدا عن الظاهرة البيئية والتي يعتبرها كخطر يهدد المؤسسة، مقتنعين بأن الاهتمام بالبيئة هو ضد الاقتصاد. كما يعتبر بأن البيئة توجب تكاليف غير ضرورية.<sup>1</sup>

### 2- السلوك البيئي الممثل (المساير):

تكتفي المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك بالامتثال والالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك حتى وإن كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك. هذه المؤسسات ترى بأن الاستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها لكن يجب العمل على التخفيض من مستوياتها، بعبارة أخرى تنظر إلى الاهتمام بالبيئة كأمر ضروري لكن الاستثمار في ذلك يجب أن يخفض قدر الإمكان. لذا فهي تكتفي بالامتثال للحد الأدنى للمعايير البيئية القانونية. في هذا الصنف من السلوك، تدخل المعطيات البيئية إلى المستويات التنظيمية في المؤسسة لأنها تدمج ضمن متغيرات أغلب القرارات المتخذة. الهدف الرئيسي للمؤسسة ذات سلوك بيئي ممثل هو تحقيق مستوى أفضل من الأرباح مع المحافظة على صورتها من التضرر في حالة عدم التزامها بالتشريعات البيئية. يؤدي الضغط بالوسائل القانونية بالمؤسسات من هذا الصنف إلى إدراك الحد الأدنى من واجبتها تجاه البيئة، لكن أغلب هذه المؤسسات لا ترى في ذلك أي ميزة إستراتيجية. يعد السلوك البيئي الممثل الأكثر شيوعا بين المؤسسات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عائشة سلمى كيجلي، مرجع سابق، ص 97.

<sup>2</sup> محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 2009/07-2010،

### 3- السلوك البيئي الواعي:

يطلق عليه أيضا السلوك "الاستباقي". المؤسسات التي تنتهج هذا السلوك تهدف إلى تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير القانونية. والدافع إلى ذلك، من وجهة نظر هذه المؤسسات هو أن القوانين المطبقة لا تعكس حقيقة القيم الاجتماعية السائدة. الاستثمار البيئي ينظر إليه على أنه ذو مردودية على الأقل في المدى البعيد، كما أن المعطيات البيئية تصبح عنصرا أساسيا في إستراتيجية المؤسسة. من قواعد علم الإستراتيجية هو أن الوضع التنافسي للمؤسسة التي تتنبأ بالتغيير وتتخذ إجراءات استباقية للتعامل معه أفضل من وضع تلك التي تتفاجأ بالتغيير وتبحث عن التأقلم معه. وهذا ما يتحقق فعلا للمؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية استباقية من خلال حصولها على مزايا تنافسية متنوعة: اقتصادية، تكنولوجية، اكتساب الشرعية والحفاظ على سلطتها في اتخاذ القرار. عدد المؤسسات التي تتبنى سلوكا بيئيا واعيا قليل، لكنها في تزايد مستمر وفي الغالب هي مؤسسات تنتمي إلى مجتمعات قوية ولديها قدرات مالية عالية.<sup>1</sup>

حسب الدراسة التي قام بها بليني "Bellini" سنة 1997، صنف فيها سلوكيات حماية البيئة من طرف المؤسسات إلى أربعة أضاف. والتي هي على النحو التالي:<sup>2</sup>

- السلوكيات الغير فعالة (بيئية دفاعية).
- سلوكيات رد الفعل (بيئية مساير).
- السلوكيات الاستباقية (بيئية انتقائية).
- السلوكيات الداجمة (بيئية تنافسية).

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص 21-22.

<sup>2</sup> Erwan Harscoet, op-cit, p 48.

مميزات مختلف هذه السلوكيات، يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تصنيف السلوكيات البيئية للمؤسسات

| السلوكيات                          | مجال انتماء المعلومة البيئية | إنشاء الاستراتيجية البيئية  | إدراك الاستثمار البيئي  |
|------------------------------------|------------------------------|---|---|
| الغير فعالة /<br>البيئية الدفاعية  | تقني                         | لا يؤخذ في الحسبان رهان حماية البيئة في القرارات. لا يوجد تحول تنظيمي.                    | <ul style="list-style-type: none"> <li>تكلفة غير نافعة ويجب تجنبها.</li> <li>استثمارات تعتبر ضد البعد الاقتصادي.</li> </ul>   |
| رد الفعل /<br>البيئية المسيرة      | قانوني                       | ضعف الارساء التنظيمي لرهان حماية البيئة. بعض التحولات التنظيمية الداخلة.                  | <ul style="list-style-type: none"> <li>تكلفة ضرورية يجب تخفيضها.</li> <li>منهج "التكاليف - المنافع" للانتقاء المتناوب للتلوث.</li> <li>البيئة هي عامل من بين العوامل في إجراءات اتخاذ القرار.</li> <li>حماية البيئة حسب المعايير الخارجية.</li> </ul>   |
| الاستباقية /<br>البيئية الانتقائية | تنظيمي                       | إرساء تنظيمي انتقائي. دمج قوي في عدد من الأقسام فقط. سبق التحولات التنظيمية ستكون ضرورية. | <ul style="list-style-type: none"> <li>بعض الاستثمارات في المنتج ضرورية للتموقع في السوق.</li> <li>لاتصال عبر الصورة والتسويق ضروري لبعض الجوانب.</li> <li>الأخذ القوي في الحسبان لعامل البيئة في بعض القرارات الاستراتيجية.</li> <li>حماية البيئة هي الأساس التسويقي.</li> </ul>                               |
| الداخلة / البيئية التنافسية        | استراتيجي                    | إرساء تنظيمي قوي لرهان حماية البيئة.  | <ul style="list-style-type: none"> <li>الاستثمارات مرتبطة بنوعية المنتج وهي إدراك لمواقع مميزة تنافسية على المدى الطويل.</li> <li>بحث لمشروعية داخلية (شروط العمل) وخارجية (نوعية الصورة) تكون كاستراتيجية.</li> <li>المعلومة البيئية شرط لكل خيارات المؤسسة.</li> <li>حماية البيئة هي مسلمة داخلية.</li> </ul> |

**Source :** Erwan Harscoet, Développement d'une comptabilité environnementale orientée vers la création de valeur : l'application a un investissement de prévention des pollutions, thèse de doctorat, école doctorale N : 432 : science de métiers de l'ingénieur (école national supérieur d'arts et métiers), Paris, 2007,p 48.

## المطلب الثاني: التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

سنحاول في هذا المطلب التطرق لمختلف التحديات البيئية المتعلقة بالموارد الطبيعية لما لها من أهمية كبيرة أنشطة المؤسسة. بالإضافة إلى التلوث البيئي كأحد التحديات البيئية للمؤسسة الاقتصادية.

### أولاً- التحديات البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية

#### 1- الموارد الطبيعية وأنواعها:

**1-1- مفهوم المورد الطبيعي:** هو كل ما يستخدم في إنتاج سلعة أو خدمة تشبع حاجة أو حاجات إنسان ماء، والموارد الاقتصادية هي جميع الموارد التي تتصف بالندرة من حيث المحدودية و/أو قابلية النضوب. ويكون الطلب على المورد مشتقا من الطلب على السلعة التي يكون عنصرا في إنتاجها، فالبتروك في حالته الخام لا يصلح لتلبية حاجة إنسانية إلا إذا خضع لعمليات تصفية وتكرير يترتب عنها مشتقات بترولية تصلح لتكون استخدامات في مجالات كثيرة، فيزيد الطلب على البترول بزيادة الطلب على المشتقات.<sup>1</sup>

الموارد الطبيعية حسب بوانت (Point 1991) تتميز بثلاث خصائص هي:<sup>2</sup>

- مخزونها قيمته سالبة.

- كمياتها لها سبق في الوجود، في كل نشاط اقتصادي.

- معدلات تجدها متغيرة الحالة.

**1-2- أنواع الموارد الطبيعية:** حسب الصفات البيوفيزيائية، يمكن التمييز بين الموارد المتجددة والموارد غير المتجددة على النحو التالي:<sup>3</sup>

#### 1-2-1- الموارد غير المتجددة:

- موارد غير متجددة كليا: مثل الموارد الطاقوية من نوع أحفوري كالبترول، الغاز، الفحم، واليورانيوم.

- موارد متوفرة، مرتبطة بكميات مستغلة سابقا: مثل الموارد القابلة للاسترجاع والتي جزء منها قابل لإعادة الاستعمال بعد استغلاله، كالمعادن مثلا.

<sup>1</sup> علي قابوسة، حمزة طيبي، منظومة الإدارة البيئية السليمة و التنمية المستدامة في المناطق الريفية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الواد ، العدد الرابع، جانفي 2014، ص 177.

<sup>2</sup> TalaDida Thiombiano, économie de l'environnement et des ressources naturelles, Le Harmattan, France, 2004, p 62.

<sup>3</sup> ibid, pp 62-63.

تسمى هذه الموارد كذلك بالموارد الناضبة، ويكون المورد ناضبا إذا توفرت فيه الخاصيتين التاليتين:<sup>1</sup>  
الخاصية الأولى: أن يكون سلعة غير قابلة للإنتاج، في مفهومه العام مع تجاهل عملية الاستخراج كعملية إنتاجية، وهو لا يختلف في ذلك عن باقي الموارد الطبيعية كالأرض الزراعية مثلا.

الخاصية الثانية: إن الصفة المميزة للمورد الناضب هو أنه ينفذ باستعماله في العملية الإنتاجية (أي يستهلك في العملية الإنتاجية). وبالتالي لا تعتبر بعض الموارد الطبيعية ناضبة طالما أمكن استعمالها في العملية الإنتاجية دون أن تستهلك. فصفة النضوب يجب بحثها في الواقع بالنسبة للخدمة التي يؤديها المورد وليس بالنسبة للمورد ذاته.

### 1-2-2- الموارد المتجددة:

- الموارد ذات الكمية السنوية المتوفرة، غير المحدودة بواسطة الاقطاعات السابقة، مثل مياه الأنهار.
  - الموارد ذات الكمية السنوية المتوفرة والمرتبطة بالاقطاعات السابقة، مثل الموارد البيولوجية.
- "الموارد المتجددة هو المورد الذي له القدرة لإعادة إنتاج أنظف، بمعزل عن التدخل البشري. هذا لتسجيل الفرق مع الموارد الناضبة".<sup>2</sup>

### 2- أهم التحديات البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية:

2-1- التحدي المرتبط بالمياه: الماء نعمة وهبها الله سبحانه وتعالى للجميع لتكون مصدرا للحياة والرزق والسعادة، وأن الانتفاع به هو ملك للجميع لكي يكون متكافئا ومتكاملا إلا من خلال حسن اقتسامه وإدارته واستعماله، فهو مورد نادر يجب الحفاظ عليه من الضياع والتبذير<sup>3</sup>، الحجم الكلي للماء الموجود على الأرض يقدر بحوالي 1400 مليون كم<sup>3</sup>، 98% من هذا الحجم هي مياه مالحة، من بين 2% الباقية، يوجد فقط 0.15% يساهم في دورة الماء وقابل للاستعمال لاحتياجات الإنسان.<sup>4</sup>

المؤسسة الاقتصادية أثناء مزاوله أنشطتها، عليها أن تأخذ في الحسبان حماية المياه من التلوث كرهان بيئي يجب كسبه. اكتفاء هذه المؤسسات من الموارد المائية لأنشطتها الاقتصادية هو رهان بيئي كذلك يعيق عملياتها الإنتاجية. تستطيع المؤسسات الاقتصادية كسب هذين الرهانين، من خلال ترشيد استهلاك المياه خلال العملية

<sup>1</sup> لجلد خالد، دراسة استراتيجية لإحلال الطاقات الجديدة والمتجددة في الجزائر / حالة الطاقة الشمسية في الفترة 1995-2010: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص ص 13-14.

<sup>2</sup> Gilles Rotillon, économie des ressources naturelles, éditions la Découverte, Paris, 2005, p 16.

<sup>3</sup> شكراني الحسين، نحو مقارنة بيئية للمياه العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2012، ص ص 203-204.

<sup>4</sup> Jouy -en- Josas, Politique générale de l'entreprise, STRATEGOR, 4 édition, Dunod, 2004, p 362.

الإنتاجية، واعتماد إعادة تدوير المياه المستعملة، حتى تكون هناك كفاية من هذا المورد الطبيعي الهام لسيرونة النشاط الاقتصادي.

## 2-1-1- العناصر الأساسية لإطلاع المؤسسات على التحديات المرتبطة بالماء: هناك ثلاث عناصر

أساسية لإطلاع المؤسسة على التحديات المرتبطة بالماء، هذه العناصر تضمنها تقرير المؤسسات من أجل البيئة\*

( **EPE** ) بعنوان : المؤسسة والماء ، وهي على النحو التالي:<sup>1</sup>

- معرفة المخاطر والضغوطات الخارجية: تختلف أنواع المخاطر (الفيزيائية، التنظيمية،... وغيرها)، ويجب معرفتها من خلال اتصال المؤسسة.
- معرفة مختلف أنواع أثر المورد: الآثار المرتبطة بالاقتطاعات / الاستهلاكات من الماء، والمياه المرفوضة (المطروحة)، يجب معرفتها وتكميمها، بالإضافة إلى إدراك المؤسسة الضغط المرتبط بالماء من وراء أنشطتها.
- تسيير الماء، وتنفيذ السياسيات: التزام المؤسسات بتحسين تسييرها للماء، الالتزامات والأهداف، يجب إعادة تسجيلها في سياسة مهيكلية وفي إجراءات إبداعية.

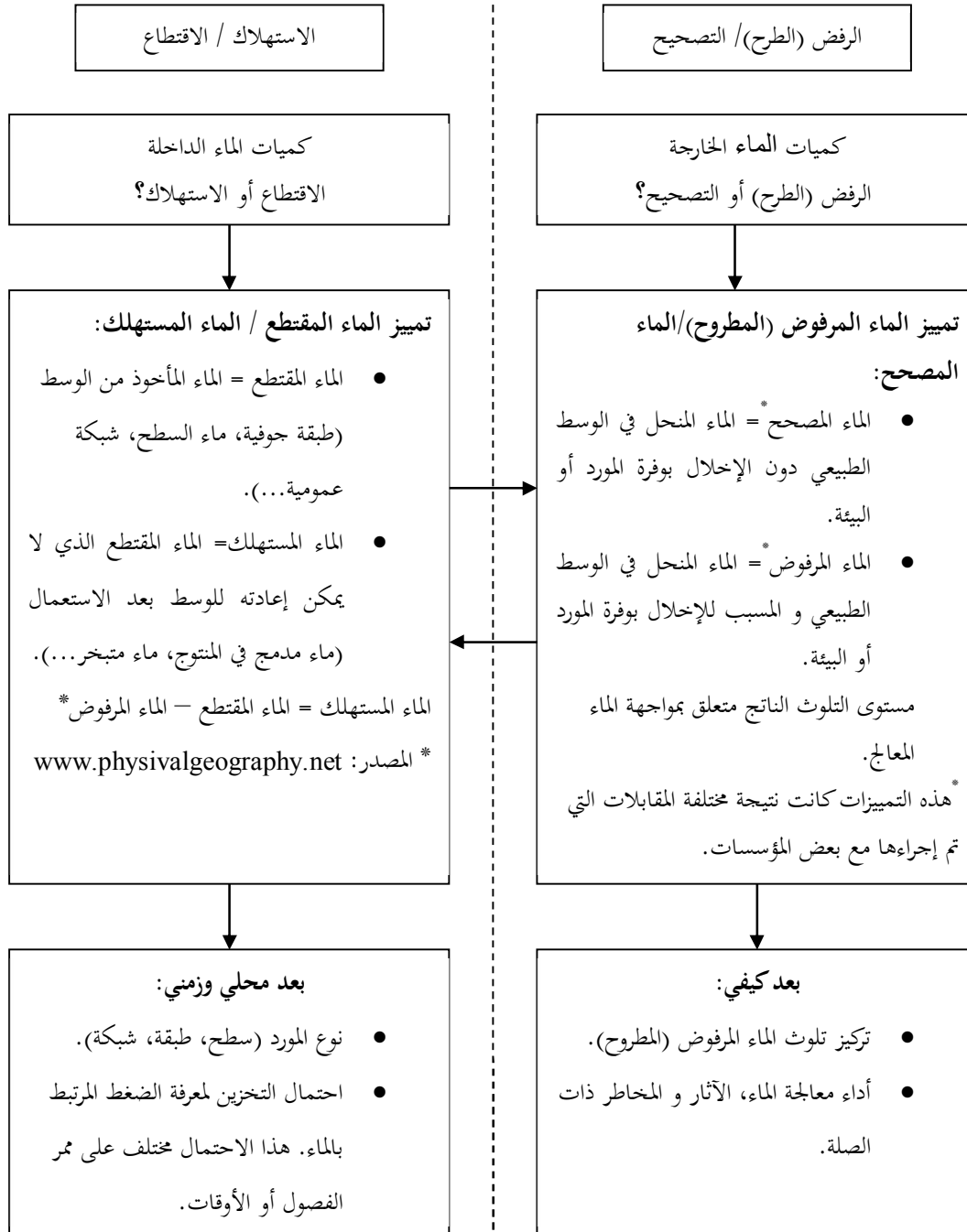
## 2-1-2- تلمين أهمية المياه:

من خلال الشكل الموالي، يمكن معرفة الأهمية البالغة لهذا المورد الطبيعي الهام في أنشطة المؤسسات. حيث تتم المقارنة بين الكميات المستهلكة والمقتطعة من جهة، والكميات المرفوضة (المطروحة) والمصححة من جهة أخرى.

\* المؤسسات من أجل البيئة : جمعية فرنسية أنشأت في 1992، وهي تجمع لأربعين مؤسسة كبرى ، تأخذ في الحسبان البعد البيئي في قراراتها الاستراتيجية ، وتنمو في عمق التنمية المستدامة .

<sup>1</sup> L'entreprise et l'eau : vers une gestion responsable, Rapport de Deloitte et EPE, 2012, P3.(voir: www.epe-asso.org).

الشكل رقم (03): تبيين أهمية الماء (تطبيق صعب في غياب المرجعية الدولية)



Source : l'entreprise et l'eau : vers une gestion responsable, Rapport de Deloitte et Epe, 2012, p14.

## 2-2- التحدّي المرتبط بالطاقة:

**2-2-1- مفهوم الطاقة:** تعني الطاقة "القدرة على القيام بعمل ما "فأيا" كان العمل فكريا أو عضليا يتطلب لإنجازه كمية ملائمة من الطاقة، حيث لا بد من توفر مصادر الطاقة بالقدر اللازم والنوعية المناسبة لإنجاز العمل المطلوب".<sup>1</sup>

وهناك صور عديدة للطاقة، يتمثل أهمها في الحرارة والضوء والصوت، هناك أيضا الطاقة الميكانيكية التي تولدها الآلات والطاقة الكيماوية التي تنتج عند حدوث تفاعلات كيماوية، وهناك الطاقة الكهربائية، الطاقة الكهرومائية، الحركية، الاشعاعية، الديناميكية والذرية، كما يمكن تحويل الطاقة من صورة إلى أخرى، من طاقة كيماوية إلى طاقة حرارية مثلا، والكهربائية إلى حركية مثل محركات السيارات والسفن والطائرات.<sup>2</sup>

**2-2-2- أنواع الطاقة:** تشكل الطاقات المتجددة مصادر هامة للطاقة بحيث تكون بديلا للطاقة الأحفورية ويتمثل الدافع الرئيسي الأول للاهتمام بهذا النوع من الطاقة في الدافع البيئي للحد من الغازات المنبعثة وخصوصا غاز ثاني أكسيد الكربون<sup>3</sup>. المؤسسة الاقتصادية، إنطلاقا من هذا الدافع يمكن أن تكسب رهان الطاقة، من خلال اعتمادها في توجهاتها الاستراتيجية على الطاقة المتجددة (النظيفة).

**2-2-2-1- الطاقة الأحفورية:** الطاقة الأحفورية "الموارد الناضبة" هي تلك التي يستحيل تشكيل وتكوين أرصدة جديدة منها أو يحتاج هذا التكوين لفترات زمنية طويلة قد تصل إلى مئات الآلاف من السنين أو أكثر. ومن أمثلتها الفحم والبتروول و الغاز الطبيعي والثروات المعدنية المختلفة وخزانات المياه الجوفية غير المتجددة. وإذا كان من الممكن إعادة تدوير بعض تلك الموارد بعد استعمالها فإن ذلك يتضمن تكلفة جد باهضة.<sup>4</sup> هي كذلك تلك الموارد التي تتناقص كميّتها نتيجة لعملية الاستغلال، ويؤثر المعدل الذي تستخدم به في الوقت الحاضر على مدى وجودها في المستقبل.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> سناء حم عيد، استراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع: الإدارة البيئية والسياحية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص 48.

<sup>2</sup> سناء حم عيد، مرجع نفسه، ص 48.

<sup>3</sup> فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، عدد 11، 2012، ص 149.

<sup>4</sup> لجلد خالد، مرجع سابق، ص 13.

<sup>5</sup> سناء حم عيد، مرجع سابق، ص 50.

**2-2-2-2- الطاقة المتجددة:** يقصد بالطاقات المتجددة، تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، كما تعرف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة.

تتميز الطاقات المتجددة بأنها أبدية وصديقة للبيئة، وهي بذلك على خلاف الطاقات غير المتجددة (قابلة للنضوب) الموجودة غالباً في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها منه ومصادر الطاقة المتجددة تختلف كلياً عن الثروة البترولية حيث أن مخلفاتها لا تتسبب في تلويث البيئة كما هو الحال عليه عند احتراق البترول.<sup>1</sup>

وللوصول إلى طاقة نظيفة يجب زيادة الأبحاث في مجال الطاقة المتجددة، والقيام باستثمارات في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية والطاقة الكهربائية وطاقة جوف الأرض. فالطاقة الشمسية مثلاً، يمكن استغلالها وفق ثلاث نظم: التطبيقات الحرارية، إنتاج الكهرباء والعمليات الكيميائية. حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، استثمرت بحدود 11.7 مليار دولار ما بين عامي 2001 و2006 لتطوير مصادر الطاقة البديلة وزادت الأموال المخصصة لتمويل أبحاث الطاقة النظيفة بحدود 22% في عام 2006، ومن شأن ذلك أن يساهم في تخفيض تكلفة الطاقة المتجددة وجعلها أكثر اقتصادية.<sup>2</sup>

حتى تكسب المؤسسة الاقتصادية رهان الطاقة، عليها أن تأخذ في الحسبان بأن الطاقة الأحفورية، هي طاقة تعتمد على موارد ناضبة، متهممة بعوائدها للبيئة، وتسعى لإحلال هذه الطاقة بالطاقة المتجددة أثناء القيام بمختلف العمليات الإنتاجية. يجب أن يكون هذا التوجه الاستراتيجي نابع من تشبعها بالوعي البيئي.

**2-3- التحدي المرتبط بالنفايات:** النفايات هي كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتج أو كل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فروحات حدة، مرجع سابق، ص ص 149-150.

<sup>2</sup> رسلان حضور، الاستثمارات البيئية و أبعادها الاقتصادية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 5، 2008، ص 47.

<sup>3</sup> حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 / 2013، ص 50.

معظم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية، خاصة الإنتاجية منها لها بقايا (مخلفات) تنتج عن العملية الإنتاجية، تكسب المؤسسة الرهان المرتبط بهذه المخلفات، إذا اعتمدت سياسة إعادة التدوير.

نعني بإعادة التدوير، إعادة المنتج أو المادة التي أصبحت في ظرف معين نفايات إلى مواد مفيدة من خلال معالجات فيزيائية أو كيميائية، وبعبارة أخرى فإن هذه الاستراتيجية تشير إلى الاستخدام المتكرر للمنتجات التي تم تصنيعها بشكل جزئي أو كلي من مواد معادة (تمت إعادة تصنيعها)، وينظر إليها بأنها طريقة لاسترجاع المواد النافعة من المخلفات بحيث يتم فصل هذه المواد ومعالجتها (إذا تطلب الأمر) ثم إعادة تصنيعها.<sup>1</sup>

كما يمكن أن تعرف ومن وجهة نظر شمولية إلى كونها "تحويل السلعة أو المادة المحدودة القيمة إلى سلعة أو مادة أخرى ذات فائدة، ولتمثل قيمة مضافة حقيقية لعملية الإنتاج أو الاستخدام أو حتى الاستهلاك" ويتضح من هذا التعريف أنه يتضمن الإشارة إلى الآتي:<sup>2</sup>

- تحويل المواد أو الأجهزة المختلفة غير الصالحة للاستخدام أو إعادة الاستخدام بالشكل المقرر لها والتي لا يكون لها قيمة مادية حقيقية والمرسلة إلى أماكن الطمر، لكي تكون مادة أو منتج آخر جديد.
- المواد المستخدمة في إعادة التدوير في الغالب لا يكون لها قيمة مادية حقيقية وقد تكون معدومة، ولكن من خلال إعادة التدوير يصبح لها قيمة مضافة حقيقية أو ذات فائدة جديدة.

إنتاج المخلفات خلال العملية الإنتاجية، يشكل للمؤسسة الاقتصادية رهان بيئي، يكون لها عائق للاستمرارية إن لم تكن تفكر بجديّة في رسم إستراتيجية لتدوير هذه المخلفات. تكون بهذا قد اكتسبت الرهان من جهة، ومن جهة أخرى تخفيض تكلفة الموارد الطبيعية الداخلة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى المساهمة في مكافحة التلوث بشتى أنواعه.

**2-4- التحدي المرتبط بتغيرات المناخ:** معظم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية ينتج عنها انبعاث للغازات، تتسبب هذه الغازات في التغيرات المناخية وظهور المشكلات البيئية من ثقب لطبقة الأوزون، والاحتباس الحراري وغيرها.

المؤسسة الاقتصادية عليها أن تكسب رهان انبعاث الغازات بمعنى أن لا يؤدي نشاطها الاقتصادي إلى بعث الكثير من الغازات (ثاني أكسيد الكربون، أكسيد النيتروجين،... وغيرها) بالإضافة إلى ذلك على هذه المؤسسة

<sup>1</sup> أحمد سليمان محمد الجرجري، تحسين الأداء الاستراتيجي للمنظمة الصناعية في إطار تطبيق استراتيجيات التصنيع البيئي، مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، المجلد 5، العدد 9، العراق، 2012، ص 225.

<sup>2</sup> ثامر البكري، الأبعاد الاستراتيجية لإعادة التدوير في تعزيز فلسفة التسويق الأخضر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت العراق، المجلد 7، العدد 23، 2011، ص 14.

أن تراجع أنظمتها الانتاجية وتعتمد الرشادة في استهلاكها لأنظمة التبريد المتهمة بتلويث البيئة، وهذا يعتبر كذلك رهان صعب على هذه المؤسسة الاقتصادية كسبه كذلك.

النشاط الصناعي أدى إلى تغير تركيب الغلاف الجوي، فالغازات المنبعثة من هذا النشاط (ثاني أكسيد الكربون، أكاسيد النيتروجين والكبريت) حين تنطلق إلى الغلاف الجوي تقوم بامتصاص جزء كبير من الأشعة الحرارية المنبعثة من سطح الأرض. وبدلاً من أن تسمح لجانب كبير منها بالتسرب إلى الفضاء الخارجي، فإنها تعيد بثها من جديد إلى سطح الأرض ليزداد سخونة وتستمر عملية انطلاق الحرارة وإعادة بثها، وهو أمر يؤدي إلى ارتفاع متوسط درجة الحرارة على مستوى العالم. ارتفاع درجة حرارة الهواء الجوي يؤدي إلى إشعاع كمية أكبر من الحرارة إلى سطح الأرض، وكلما ارتفعت حرارة الأرض فإنها تقوم بإطلاق كمية أكبر من الإشعاع، غير أن ذلك يصاحب تبخر جزء أكبر من الماء من فوق سطح الأرض، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الرطوبة في الهواء الجوي.<sup>1</sup>

فجزء من الأشعة المنبعثة من سطح الأرض يبقى في المحيط الهوائي، بواسطة غازات تسمى الغازات الدفيئة (GES). تتواجد طبيعياً في المحيط الهوائي منذ ملايين السنين، إلا أن معدلاتها ارتفعت بشكل ملموس منذ بداية الحقبة الصناعية.<sup>2</sup>

### ثانياً- التلوث البيئي كأحد التحديات البيئية للمؤسسة الاقتصادية:

عدم كسب الرهانات البيئية، يضع المؤسسة محل اتهام بتلويثها للبيئة، تعرف الأمم المتحدة التلوث على أنه<sup>3</sup> جميع النشاطات الإنسانية التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة أو إضافة مواد أو طاقة جديدة إلى البيئة حيث تعمل هذه الطاقة أو المواد إلى تعريض حياة الإنسان أو صحته أو معيشتة أو رفاهيته أو مصادره الطبيعة للخطر سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

**1- التلوث البيئي ومحدودية المياه:** يعني تلوث المياه إحداث خلل في نوعيه المياه بحيث تصبح غير صالحة للاستخدام، فضلاً عن التلوث البحري الناجم عن حركة النقل عبر المحيطات<sup>4</sup>. تقوم المصانع بصرف مخلفاتها السائلة، بما فيها التلوث الحراري والفضلات الإشعاعية إلى مجاري المياه من بحار أو أنهار، كما أنها تستهلك الكثير

<sup>1</sup> أسامة حسين شعبان، الأخطار والكوارث البيئية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 149.

<sup>2</sup> Bernard Wiesenfeld, L'énergie en 2050 (Nouveaux défis et faux espoirs), EDP Science, France, 2005, p 166.

<sup>3</sup> عقيل حميد جابر الحلو و آخرون، الآثار الاقتصادية للتلوث البيئي (المخاطر، التكاليف، و المعالجات)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 47.

<sup>4</sup> عقيل حميد جابر الحلو و آخرون، مرجع سابق، ص 48.

من المياه العذبة الصالحة للشرب وتطرحها محملة بالمواد الكيماوية، وتلعب صناعة النفط دورا كبيرا في تلويث المياه من خلال إحدى الطرق التالية:<sup>1</sup>

- عن طريق التسرب من الحاويات أثناء عمليات النقل في البحار.
- عن طريق التسرب الذي يتم من خلال التبخر أثناء التخزين في خزانات الوقود، حيث يخرج بشكل أساسي كبريتيد الهيدروجين، ومركبات الهيدروكربونات وتسربات زيتية.
- عمليات التكرير التي تقوم بها المصافي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وتطرح هذه المياه محملة بالمواد الملوثة.

في بعض المناطق الجزائرية تلوث مياه السواحل، يعتبر من أخطر أنواع التلوث كمنطقة واد السمار بالعاصمة ووادي الكرمة بوهران، ضف إلى ذلك تلوث السواحل الشرقية كسواحل مدينة سكيكدة، حيث ورد في أحد التقارير ارتفاع نسبة الزئبق في الماء إلى 1 ملغ/متر<sup>3</sup>، في حين النسبة المسموح بها دوليا تقدر بـ 0.001 ملغ/متر<sup>3</sup> مما أثر على الثروة السمكية في هذا الشريط.<sup>2</sup>

**2- التلوث البيئي وانتشار النفايات:** يعتبر تدني مستويات جمع النفايات وتسييرها من العوامل التي ساهمت في زيادة حدة التلوث البيئي حيث أنه لا توجد استراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية والصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة. حيث تلجأ المصالح المعنية إلى حرق النفايات، مما يؤثر سلبا في البيئة، بالمقابل، ليس هناك عملية تدوير للنفايات والاستفادة من النفايات القابلة للاسترجاع.<sup>3</sup>

**3- التلوث البيئي وانبعث الغازات:** إن التطور الصناعي الكبير الذي حدث في العقود الأخيرة قد رافقه زيادة كبيرة في تلوث الهواء، من خلال حرق الوقود ومن خلال العمليات الصناعية ونواتجها، وتبين الدراسات أن حرق 100 لتر بنزين يعطي 18-36 كغ أول أكسيد الكربون **CO**، ومن 4.2-8.4 كغ مواد هيدروجينية (هيدروكربونات) **HC**، ومن 6-12 كغ أكاسيد كبريتية **SO** و 100 ملغ رصاص **Pb**، كما أن نسبة الكبريت في الفيول هي 4-5% وينتج عن حرق طن فيول 8 كغ أكاسيد أزوتية **No2** و 1 كغ رصاص، و10 كغ كبريت.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد الهادي الرفاعي، التلوث البيئي الناجم عن الصناعة الثقيلة وإمكانية قياسه محاسبيا، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد 30، العدد 3، 2008، ص 224.

<sup>2</sup> شراف براهيم، مرجع سابق، ص 99.

<sup>3</sup> ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009، ص 123.

<sup>4</sup> عبد الهادي الرفاعي، مرجع سابق، ص 223.

والحد من التلوث البيئي، يتطلب من المؤسسة الاقتصادي كسب الرهانات البيئية السابقة الذكر. وضع استراتيجية بيئية فعالة لكسب هذه الرهانات يعتبر تكلفة بيئية، سيكون من الصعب تحملها من طرف هذه المؤسسة.

### ثالثاً- ردود فعل المؤسسات الاقتصادية تجاه التحديات البيئية:

خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة، لا يمكن اعتبارها هي المعيار الوحيد لتقييم المؤسسات. بل هناك معايير أخرى إضافة إلى ذلك مثل تسيير المخاطر المرتبطة بالتلوث بجميع أشكاله. في عمق المؤسسات نجد وضعيات عديدة، هي التي تقود الاستراتيجية التي تأخذ في الحسبان الجوانب البيئية، ويمكن من خلال هذا أن نميز بين ثلاث أنواع من ردود فعل المؤسسة تجاه مختلف الرهانات البيئية، هي على النحو التالي:

**1- المؤسسات الطوعية (ذات الوعي التام):** المؤسسات التي هي على يقين بأهمية التنمية المستدامة، هذا الصنف يأخذ في الحسبان وبوضوح أجزاء كبيرة من الأبعاد الثلاثة لهذه التنمية، بالإضافة إلى توقعات الأطراف ذات المصلحة. وعي هذه المؤسسات بضرورة التصدي لمختلف الرهانات البيئية، نابع من وعي مسؤوليتها، واعتقادهم بخطورة تلك الرهانات التي تشكل لها خطر على استمراريتها، تقوم هذه المؤسسات بتنمية البرامج الداخلية المرتبطة بمختلف أبعاد هذه التنمية، من خلال تقييم المسؤولين بناء على مجموعة من المعايير تتلاءم وأبعاد التنمية المستدامة.<sup>1</sup>

الاستراتيجية البيئية في هذا النوع من المؤسسات، هي استراتيجية بيئية حقيقية، أهدافها واضحة. مصدر هذه الاستراتيجية هو يقين هذه المؤسسات بأن ديمومة أنشطتها تكمن في تنفيذ البرامج البيئية من خلال وضع استراتيجية لتخفيض استهلاكات الطاقة، التسيير المستدام للمخلفات،... وغيرها.

**2- المؤسسات الموافقة للتشريع:** هذه المؤسسات تبدي احترامها لكل التشريعات البيئية. عند تصنيع منتجاتها، تولي اهتمام للجوانب البيئية لكن هذا الاهتمام غير نابع من وعيها البيئي، إنما جاء نتيجة الضغط الذي مارسه عليها مختلف القوانين والتنظيمات. هذا الصنف من المؤسسات، رغم فهمه للرهانات البيئية إلا أنه لا يقوم بأية مبادرة، إنما ينتظر الإجراءات الإجبارية لهذه القوانين والتنظيمات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Jouy –en-Josas, op-cit, p 372.

<sup>2</sup> Jouy –en-Josas, op-cit, p 373.

أمام ارتفاع هذه القوانين والتنظيمات، المؤسسات العاملة في بعض قطاعات النشاط ذات المخاطر البيئية، يجب عليها تغيير إجراءات التصنيع، النقل،... وغيرها. كما أنه يجب عليها التكيف مع تطور هذه القوانين والتنظيمات. هذا الصنف من المؤسسات، التي تنشط مثلا في صناعة الطاقة (البترو، الغاز،...) الكيماويات، الاسمنت، معالجة المياه أو النفايات، النقل،... وغيرها، يخضع كثيرا لتطور التشريع البيئي. ونجد مثل هذا النوع من المؤسسات يظهر تكيفه مع هذه التطورات الحاصلة في هذا التشريع، هذا التكيف مصدره قوة هذه القوانين والتنظيمات فقط، وليس وعي هذه المؤسسات.

**3- المؤسسات في الحد الأدنى:** الانشغال الوحيد لمثل هذا النوع من المؤسسات، هو تعظيم أرباح المساهمين. هذا الصنف يمثل الفئة الكبرى من المؤسسات، التي لا تولي أي اهتمام للبيئة. القيود المرتبطة بالبعد البيئي، والتي تشكل خطر على ديمومتها لا تأخذها بعين الاعتبار، إنما همها الوحيد هو تعظيم الربح على المدى القصير، حتى وإن كان ذلك على حساب البيئة. تعتقد المؤسسات التي تنتمي إلى هذا الصنف أن البيئة لا تهمهم، كون الغالبية منها تنقصها الإمكانيات المالية، تستطيع هذه الفئة تطبيق الحد الأدنى فقط من القوانين والإجراءات التنظيمية المرتبطة بالجوانب البيئية. هذه المؤسسات تجد صعوبة حقيقية في كسب مختلف الرهانات البيئية والتكيف معها.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مظاهر ومحددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

#### أولا- مظاهر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية:

يعتبر كل من الإنتاج الأنظف، الاتصال البيئي، والإبداع البيئي من مظاهر السلوك البيئي، التي تعكس النية الصادقة للمؤسسة الاقتصادية وتفكيرها الجدي في حماية البيئة.

تعني هذه المظاهر التبنّي الإرادي للمسؤولية البيئية\*، والناتج عن الوعي البيئي الكبير الذي وصلت إليه هذه المؤسسة.

#### 1- الإنتاج الأنظف

**1-1- مفهوم الإنتاج الأنظف:** هو التطبيق المتواصل لاستراتيجية بيئة وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات من أجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان. ويشمل الإنتاج الأنظف الحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد الخام السامة وتقليل كافة الانبعاثات والنفايات الناتجة كما وكيفا. ومن أهم الاتفاقيات التي دعت إلى تحقيق

<sup>1</sup> Ibid, p374.

\* المسؤولية البيئية: تعني اهتمام المؤسسة بمجانبين أساسيين أولهما حماية الطبيعة من مختلف أشكال التلوث البيئي و الحفاظ على الموارد الطبيعية و حماية النظر (المشاهد) الطبيعية، أما الجانب الثاني، فيرتبط بكسب الميزة التنافسية من خلال الاهتمام بما ينتظره الزبائن من مواصفات بيئية، يمكن أن يتضمنها المنتج.

الإنتاج الأنظف بروتوكول كيوتو فقد تبني مؤتمر الأطراف الثلاثة في 11 ديسمبر 1997 بروتوكول كيوتو الذي يقضي بأن تكفل الدول الصناعية تخفيض مجموع الانبعاثات من الغازات الدفيئة لديها في الفترة بين 2008-2014 بنسبة 5% على الأقل عما كانت عليه في عام 1990.<sup>1</sup>

**1-2- أهداف الإنتاج الأنظف:** إن تطبيق الإنتاج الأنظف يتضمن مجموعة من الأهداف التي تمكن المؤسسات من تحديد ما عليها القيام به للوصول إلى ما تصبوا إليه، ومن بين هذه الأهداف ما يلي:<sup>2</sup>

- الحد من تلويث عناصر البيئة عن طريق إجراء تحسينات متتابة لنشاطات، سلع/خدمات المؤسسة.
- التعديل المستمر في طرق وخطط التشغيل والعمليات الصناعية، وتحديث التكنولوجيا المستخدمة باستمرار.
- فصل المخلفات الممكن فصلها وتصنيفها وإعادة تدويرها، واسترجاع المواد الخام، والكيماويات والطاقة.
- حماية صحة الإنسان والبيئة.
- تفادي حدوث النفايات والانبعاثات (أو تقليلها إلى الحد الأدنى) وخاصة السامة والخطرة منها.
- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والطاقة إلى المستوى الأمثل.
- تحقيق مستويات أعلى من الجودة والإنتاج والربح المادي.

### 1-3-3- تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وتحليل دورة حياة المنتجات:

**1-3-3-1 مفهوم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف:** من زاوية المنتج يتحدد هذا المفهوم في تقليل آثاره الضارة خلال دورة حياته بدءاً من المواد الخام وانتهاءً بالتخلص منه. يمكن مسعى تكنولوجيا الإنتاج الأنظف من تجسيد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية بأبعاد بيئية أهمها تطوير أساليب تصنيع يادخال التحسينات على سلسلة حياة المنتجات والتي تشمل استخراج المواد الخام وتصنيعها وتخزين واستخدام المنتجات ثم التخلص منها بوسائل آمنة بيئياً.<sup>3</sup>

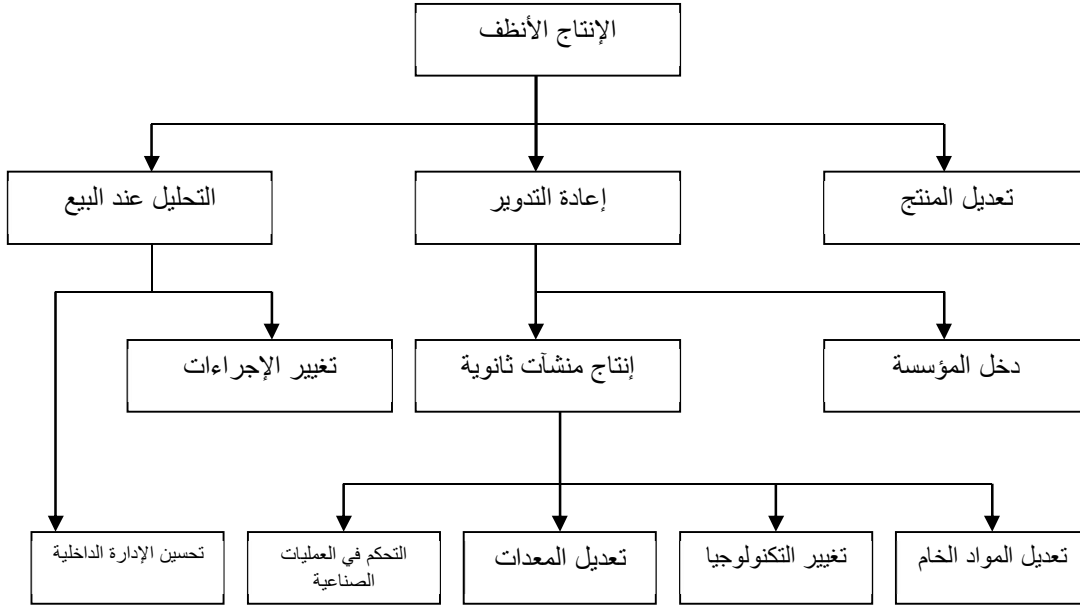
<sup>1</sup> خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2010، مصر، ص 37.

<sup>2</sup> موسى عبد الناصر، بري لطيفة، مرجع سابق، ص 86.

<sup>3</sup> عاشور مزريق، الإنتاج الأنظف بين الصيانة الإنتاجية الشاملة وأنظمة التصنيع الحديثة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، 2011، ص 19.

الشكل الموالي يوضح تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

الشكل رقم (04): تكنولوجيا الإنتاج الأنظف



المصدر: عاشور مزريق، الإنتاج الأنظف بين الصيانة الإنتاجية الشاملة وأنظمة التصنيع الحديثة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، 2011، ص 19.

**1-3-2- تحليل دورة حياة المنتجات:** تعتبر أداة للتخطيط على المدى الطويل، تسمح بتقوية توقع

المنتج، وتعزيز ميزته التنافسية من خلال التقليل من آثاره البيئية.<sup>1</sup>

**2- الاتصال البيئي:**

يعتبر الاتصال البيئي مظهر من مظاهر السلوك البيئي الذي يمكن للمؤسسة الاقتصادية من خلاله أن تعكس سلوكها اتجاه حماية البيئة، انطلاقاً من هذا المظهر، توضح لمختلف الأطراف ذات المصلحة (منافسين، موردين، زبائن، جمعيات الضغط الحكومية، أو غير الحكومية ذات الاهتمام البيئي،... وغيرها)، أن لها توجه بيئي يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تنوع من اتصالها البيئي. فتعتمد استراتيجية ترويجية بيئية خضراء، كأن تكثف من العمليات الترويجية لمنتجاتها البيئية، أي تطلع الجمهور عن مختلف المواصفات البيئية لهذه المنتجات، ويمكن أن يذهب الترويج إلى أبعد من ذلك، كأن يكشف عن مختلف تكنولوجيات الإنتاج الأنظف المعتمدة لإيجاد هذه المنتجات. تعتبر التقارير البيئية كذلك وسيلة لإيصال المعلومة لمختلف الأطراف ذات المصلحة، والمرتبطة بالجوانب

<sup>1</sup> Ordre des experts comptables, op-cit, p 204.

البيئية لمختلف المراحل الإنتاجية (استهلاك المادة الأولية، الطاقة، انبعاث الغازات،... وغيرها)، قد تشمل التقارير البيئية كل ما يتعلق بالبعد البيئي في المؤسسة.

## 2-1- الترويج الأخضر:

**2-1-1- تعريف الترويج الأخضر:** يعتبر الترويج أحد عناصر المزيج التسويقي والذي يلعب دورا هاما في التأثير الإيجابي على سلوك أصحاب المصالح سواء كان ذلك في الوقت الحالي أو في المستقبل من خلال تطوير عناصر المزيج الترويجي، حيث عرفه Me Donagh على أنه عملية التفاعل الاجتماعي التي تستهدف القضاء على سلوك العزلة الذي يمكن أن يحدث بين المنظمة وجمهورها وأصحاب المصالح.<sup>1</sup>

## 2-1-2- المصدقية واللبس من التحديات التي تواجه الترويج الأخضر:

**2-1-2-1- المصدقية:** يرى Polansky et al أن معظم المستهلكين كانوا في حالة ارتياب بالنسبة للمعلومات البيئية الموجودة على عنوان المنظفات الصناعية وكانت معظمها مضللة، وقد أوضح كل من Mend Leson and Polansky أن السبب في عدم تصديق المستهلكين للرسائل الإعلانية البيئية يرجع إلى الأداء البيئي الضعيف للمنظمات في الفترات السابقة ومن ثم تكون هناك صعوبة في إقناع المستهلكين بمصدقية الإدعاءات البيئية لتلك المنظمات في المستقبل.<sup>2</sup>

**2-1-2-2- اللبس:** نقص بعض المعلومات عن بعض الإدعاءات البيئية يجعل المستهلك في حيرة حتى إذا كان متفهما لطبيعة هذا الادعاء مثل ادعاء "إعادة التدوير"، لأنه غير قادر على تقييم صحته ومن ثم يكون غير قادر على تحديد مدى إتاحة أماكن إعادة التدوير وما هي المواد المعاد تدويرها في المنتج.<sup>3</sup>

**2-1-3- الإعلان الأخضر كأحد عناصر المزيج الترويجي الأخضر:** الإعلان الأخضر، هو الذي يدعو الناس وبغيرهم من أجل أن يجربوا المنتجات. وعليه يقع أول النقد وربما أقساه عند إخفاق هذه المنتجات في وظيفته أو عند ظهور ضرر شخصي أو اجتماعي أو بيئي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> حليلة السعدية، شهلة قدری، مرجع سابق، ص 386.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 387.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 388.

<sup>4</sup> نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال (المسؤولية البيئية لرجال الأعمال)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص

وهو ما حدث في الإدعاء الإعلاني لشركة بريتش بتروليوم (BP) بالنفط الخالي من الرصاص فائق الخضرة الذي وضع الشركة موضع السخرية فيما بعد.<sup>1</sup>

الأدلة الكافية، التي تثبت أن هذه المنتجات هي منتجات صديقة للبيئة، يجب الإعلان عنها وتكون مرتبطة بالمادة الأولية الداخلية، في الإنتاج، نوع الطاقة المستخدمة في الإنتاج كذلك، التخفيض من بعض مكونات المنتج والتي لها ضرر على صحة الإنسان، نوع الأغلفة المستعملة، طرق نقل المنتجات، ... وغيرها.

## 2-2- التقارير البيئية وإسهامات المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة:

المؤسسات الاقتصادية التي وصلت إلى درجة عالية من الوعي البيئي، والتي أصبحت البيئة بالدرجة الأولى جزء لا يتجزأ من أنشطتها. حيث أن هذا الدمج للاعتبارات البيئية لا تزيد منه كسب رضا مختلف الأطراف التي تحيط بها، بل ناتج من وعيها التام وإيمانها بالحفاظ على البيئة من مختلف أشكال التلوث البيئي والرشادة في استخدام الموارد الطبيعية. تقوم هذه المؤسسات بتفريغ مختلف المعلومات المرتبطة بالجوانب البيئية في شكل تقارير بيئية، يتم نشرها والإعلان عنها لإطلاع كل من يهمه الأمر من مساهمين، موردين، زبائن، منافسين، ... وغيرهم.

**2-2-1- التقارير البيئية:** أولى التقارير البيئية تم الإعلان عنها في نهاية الثمانينات بالولايات المتحدة، أنجزت أساسا للاستجابة لرغبات السلطات. التقرير البيئي معد لشرح وتبسيط سياسة المؤسسة من الناحية البيئية. يتكون عموما من مجموعة من التعليقات المرتبطة بالسياسة البيئية المعدة من طرف المؤسسة، المحاور المبرمجة والنتائج المتوصل إليها. يتضمن كذلك المعطيات المرتبطة بالتلوث الناتج عن أنشطة المؤسسة، معطيات مالية ومؤشرات تسهل فهم التأثير على البيئة. في نهاية التسعينات، قدمت المؤسسة تقرير أكثر شمولية يسمح بعرض الأداء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية يعرف بتقرير التنمية المستدامة، تم نشره في سنة 1987 عند الإعلان عن تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، برئاسة قروهارلم برنتلاندر Groharlem Brundtland. تقرير برونتلاندر وضح ضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والأجيال القادمة. ضرورة التوفيق هذه يجب أن تعمل بها المؤسسات، لكفاية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. إذن الحفاظ على الموارد

<sup>1</sup> سميرة صالح، مرجع سابق، ص 415.

الطبيعية وتحسينها هو ضرورة لكفاية احتياجات الأجيال القادمة. احترام مبدأ التنمية المستدامة يسمح بدمج وعلى كل المستويات أثر القرارات الاقتصادية والصناعية على البيئة.<sup>1</sup>

التنظيم وضغوطات الجمهور كلاهما يقود المؤسسة لإجراء الاتصال البيئي أي تقديم ما حققته من الناحية البيئية، ويضيف لها هذا ما يلي:<sup>2</sup>

- تطوير الميزة التنافسية.
- تحسين صورة المؤسسة.
- يعتبر كدعامة لتحقيق نقلة داخلية للمؤسسة.
- ضمان لمستقبل المؤسسة وتطورها.

## 2-2-2- المفهوم والمواصفات النوعية للمعلومة البيئية:

**2-2-2-1- مفهوم المعلومة البيئية:** لفظ المعلومة البيئية (IE) يشمل كل معلومة متاحة في شكل كتابي، شفهي، مرئي، الكتروني أو تحت أي شكل مادي آخر يسمح للمؤسسة بالسيطرة على الآثار السلبية أو الإيجابية، المباشرة أو غير المباشرة، الناتجة عن أنشطتها، منتجاتها أو خدماتها. الجوانب البيئية هي مكونات الأنشطة، المنتجات أو الخدمات القابلة للتفاعل مع البيئة. تقدم هذه الجوانب جزء من المعلومة البيئية للمؤسسة. تستطيع المؤسسة معرفتها، حيث لكل نشاط ميزانية للمدخلات، للمخرجات والتجهيزات والمعدات الضرورية. الآثار البيئية الإيجابية أو السلبية هي متنوعة جدا، خصوصا تأثير الأغلفة على استهلاك الموارد الطبيعية وتسيير المخلفات، مخلفات المياه المستعملة ومعالجتها، تلوث الهواء بواسطة ثاني أكسيد الكربون، الرصاص، أكسيد الكربون (حركية السيارات، النقل عبر الطرقات، الأنشطة الصناعية،... وغيرها).<sup>3</sup>

**2-2-2-2- المواصفات النوعية للمعلومة البيئية:** مقارنة بالمعلومة التقليدية المستعملة والمعروضة من طرف المؤسسة (ميزانية مالية ومحاسبية، موارد بشرية، اتصال داخلي وخارجي،... وغيرها)، المعلومة البيئية لها مواصفات نوعية وتتطلب معالجة خاصة، هذه المواصفات النوعية هي على النحو التالي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Alain Mikol, la communication environnementale de l'entreprise, Revue française de gestion, N° : 147, 2003/6, p155 .

<sup>2</sup> ibid, p 156.

<sup>3</sup> Dominique Spaey et Anastasio Sofias, Gestion de l'information environnementale en entreprise, choix et évaluation d'un système, revue documentaliste sciences de l'information, Vol 43, 2006/2, p 124.

<sup>4</sup> Dominique Spaey et Anastasio Sofias, op-cit, p 124.

- هي في الواقع أكثر تعقيد من حيث تعدد الأبعاد الجوهرية للمشاكل البيئية، جوانب علمية، تكنولوجية، تتطلب وقت (أجل طويل)، اقتصادية.
- هي خاضعة للشك خصوصاً العلمية، وأحياناً تكون غامضة.
- المكاسب المنتظرة من المعلومة البيئية صعبة القياس، خاصة تخفيض الآثار السلبية على الوسط الطبيعي وعلى المجتمع.
- يمكن أن تلقى المؤسسة ضغوطات متنامية من قبل المؤسسات الدولية، الجهوية، الوطنية، والمجتمع المدني بخصوص نشر هذه المعلومة؛ في الواقع العوامل البيئية تلعب دور متنامي في قرارات الأجهزة العمومية، القرارات الصناعية وقرارات المواطنين.

2-2-3- مختلف إسهامات المعلوم البيئية المقدمة من طرف المؤسسة الاقتصادية: برنامج البيئة للأمم المتحدة (UNEP) أعلن في سنة 1994 عن 50 توصية تتعلق بالمعلومة البيئية التي تقوم المؤسسة بنشرها. خمس سنوات بعدها أي في 1999 تم الإعلان عن قائمة إضافية تتضمن 20 توصية. في جوان من سنة 2000 جمعية الخبراء المحاسبين التقنيين (ACCA)، أعلنت عن معايير يجب احترامها عند تقديم تقرير التنمية المستدامة من قبل المؤسسة. تقترح بالإضافة إلى هذه المعايير وجود مراجع مستقل. يعطي هذا المراجع للتقرير المصدقية والتنوعية. يجب الإشارة إلى أن هذه المعايير ليست ضرورية وإنما احترامها يحسن من التقرير المقدم من طرف المؤسسة.<sup>1</sup>

فالسمة الجيدة للمؤسسة تسمح بكسب مزايا مباشرة وغير مباشرة، فالمؤسسات تستطيع أن تحسن من رأسمالها المرتبط بالسمة، كأن تختار اسم جديد، أو مستثمرين في أنشطة تضمن حماية البيئة، بالإضافة إلى المؤسسات التي تعلن عن أنشطة تتماشى والحفاظ على البيئة (أنشطة صديقة للبيئة).<sup>2</sup>

من ناحية الأداء البيئي، الأداء البيئي الأحسن هو ذلك الأداء الذي يخفف من تكلفة رأس المال للمؤسسة، فالمؤسسات الخضراء (البيئية) لما أفضل المنافذ في أسواق رأس المال، حيث المستثمرين الخضريين يضمون نقودهم التي تستثمر في مؤسسات تحترم المعايير البيئية، يستطيع المساهمون أن يؤثروا بواسطة المعلومة البيئية على الأداء البيئي

<sup>1</sup> Alain Mikol, op-cit, p 157.

<sup>2</sup> Déborah Philippe et Rodolphe Durand, Communication environnementale et réputation de l'organisation, revue française de gestion, N° : 194, 2009/4, p 48.

للمؤسسات، ورد فعلهم هذا يمكن ملاحظته في الأسواق المالية، من خلال إقدامهم أو عزوفهم عن المساهمة في رأسمال المؤسسة.<sup>1</sup>

ما يجعل المؤسسة كذلك في تحسن مستثمر، هو التوسع في قناة الإنتاج للحد من استخدام الموارد الداخلة (الطاقة، المواد) والحد من مخلفات المنتجات، هذا المحور البيئي هو من المحاور المكررة، التي يجب الإعلان عنها في تقرير مسؤولية المؤسسة.<sup>2</sup>

المعلومة البيئية لها إسهامات كثيرة، سواء في التحسين من صورة المؤسسة لدى الأطراف الخارجيين، كسب المساهمين وبالتالي الرفع من رأسمال المؤسسة، الحفاظ على استمرارية المؤسسة، كسب ميزة تنافسية، ... وغيرها.

من المهم الإشارة إلى أن صدق المعلومة يكمن في أن يحترم اتصال المؤسسة مجموعة من الشروط الأساسية، الدقة، التوازن والحقيقة، في ظل هذا قامت مجموعة "Hydro-québec"<sup>\*</sup> بتطوير مختلف الميكانيزمات التي تركز دائما على ضمان أن المعلومة المعلن عنها للوسط الخارجي من قبل المؤسسة هي معلومة موثوق فيها، على سبيل المثال المعلومة المعلن عنها في التقارير البيئية، حيث يجب مراجعتها من قبل هيئة خارجية مستقبلية كمرجعة التسيير السنوي المرتبط بالبيئة من خلال الأداء البيئي لكل فرع تم فحصه في المؤسسة.<sup>3</sup>

### 3- الإبداع البيئي:

المؤسسات الاقتصادية التي وصلت إلى مستوى عال من الوعي البيئي، أصبح البعد البيئي يمثل لها الميزة التنافسية بالإضافة إلى المشروعية، هذه الميزة التنافسية التي جعلت تلك المؤسسات تسيطر ليس فقط على السوق الوطنية، بل الجهوية كذلك وحتى السوق العالمية، إنما أتت هذه السيطرة على الأسواق من الإبداع البيئي لتلك المؤسسات في حماية البيئة والحفاظ عليها.

<sup>1</sup> Stefan Ambec et paul Lanoie, performance environnementale et économique de l'entreprise, revue économie et prévision, N° : 190-191, 2009/4, pp 82-84.

<sup>2</sup> Annickcastiaux, responsabilité d'entreprise et innovation: entre exploration et exploitation, revue reflets et perspectives de la vie économique, tome xl viii, 2009/4, p40.

<sup>\*</sup> Hydro-Québec : مجموعة لأكثر من 300 خبير عمل في البيئة، اتصالحم خارجي و يعملون بالتعاون مع مجموعة داخلية بالمؤسسة، تحتم كذلك بشؤون البيئة و التنمية المستدامة، تتواجد هذه المجموعة عبر كل جهات كيبك (Québec).

<sup>3</sup> Solange tremblay, développement durable et communication, presse de l'université du québec, canada, p110.

### 3-1- مفهوم وأنواع الإبداع البيئي:

**3-1-1- مفهوم الإبداع البيئي:** حسب التعريف المقترح من طرق R.Pearson و A. Kemp في تقرير القياس البيئي للإبداع (Measuring environmental Innovation) لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED): "الإبداع البيئي هو الإنتاج، التكيف أو استغلال منتج ما، إجراء معين للإنتاج، لخدمة معينة، أو هو أداة جديدة لإدارة المؤسسة، تسمح بالتطور والتحسين. وتقود على مدى دورة الحياة إلى تخفيض المخاطر البيئية، تخفيض التلوث، وتخفيض التأثيرات السلبية لاستعمال الموارد (بما فيها الطاقة) مقارنة بالبدائل الأخرى الضائعة"<sup>1</sup>، وفي موجز أو سلو في تقرير (OCDE)، تم تعريف الإبداع البيئي على أنه تلك الحلول الجديدة البديلة، التي تسمح بإجراء الرقابة، التصحيح، والبحث عن حماية البيئة من الاعتداءات، ويعني هذا إجراء مختلف التغييرات في العمليات الإنتاجية والمنتجات ذاتها، لتخفيض الآثار السلبية على البيئة.<sup>2</sup>

**3-1-2- أنواع الإبداع البيئي:** التفاعل بين مسؤولية المؤسسة من الناحية البيئية وتقنية الإبداع، يقود إلى التمييز بين أربعة أنواع من الإبداع هي على النحو التالي:<sup>3</sup>

**3-1-2-1- الإبداعات التحسينية:** تساهم هذه الإبداعات في تحسين التكنولوجيا المتواجدة بالمؤسسة، دون تغير الممارسات والتطبيقات، كسيارات هيبريد، مراكز الطاقة الشمسية... وغيرها.

**3-1-2-2- الإبداعات الاجتماعية:** تعبر عن تغيير التطبيقات المرتبطة بتحسين التقنية بالمؤسسة والتي لها علاقة بالجانب الاجتماعي، مثلا التنقل بواسطة الدراجات الكهربائية.

**3-1-2-3- الإبداعات التكنو-ثابتة:** تتعلق بالتغيرات الجذرية التقنية التي تحمي التطبيقات المتواجدة، كدفع السيارات بواسطة الهيدروجين، أو الوقود الحيوي، رقابة الكربون وتخزينه، تكنولوجيات استخراج غاز الشيست،... وغيرها.

<sup>1</sup> Xavier Galieue, le regard de l'économiste : portée et limites de l'innovation environnementale, Revue Vie et science de l'entreprise, N° : 191-192, 2012/2, p 44.

<sup>2</sup> Delphine Galland et al, la relation entre innovation environnementale et réglementation une application au secteur agroalimentaire français, Revue innovation, N° : 37, 2012/1, p 156.

<sup>3</sup> Xavier Galieue, op.cit. p 51.

3-1-2-4- الإبداعات التحويلية: مسؤولة على تنفيذ أنظمة تكنولوجية جديدة، التي تظهر بواسطة تغيير جذري في التقنيات والتطبيقات، كالانتقال لنظام كامل للنقل الكهربائي، أو إلى تطوير شبكات كهربائية ذكية، ... وغيرها.

### 3-2- تحليل إجراءات الإبداع البيئي:

إجراء الإبداع يمكن تحليله في الأساس انطلاقاً من بعدين، بعد اجتماعي، وآخر إدراكي. الاجتماعيين المهتمين بالإبداع، يحللون هذا الإجراء انطلاقاً من كونه له دور في التفاعلات بين العاملين الموجودين داخل المؤسسة والموجودين خارجها كذلك. في إطار أعمال اقتصاد المعرفة، البعد الإدراكي يتضح كإجراء للتدريب، ويكون شامل، توحيد المعارف الموجودة داخل المؤسسة بالمعارف المقتناة من الخارج، فضلاً عن شبكات المعارف الجديدة التي تم إيجادها، تستطيع المؤسسة إدراك الإبداع.<sup>1</sup>

في إجراءات الإبداع البيئي، يجب دمج المتغيرات المرتبطة بمسؤولية المؤسسة من الناحية البيئية، كإيجاد طرق جديدة لخلق منتجات جديدة، من خلال تحليل دورة حياة المنتج. هذه الأخيرة تسمح بمقارنة مختلفة البدائل للمنتجات التي تأخذ بعين الاعتبار التأثير على البيئة، ابتداءً من استخراج الموارد إلى إنجازها (المنتجات) وحتى التخلص منها. بعد المسؤولية من الناحية البيئية، عند دمجها في استراتيجية الإبداع بالنسبة للمؤسسة، يسمح لها بتقوية هذه المسؤولية، وخلق دائرة خضراء بينها وبين استراتيجية الإبداع. غياب التفاعل بينهما يشكل خطر على مساحة الإبداع الموجودة بالمؤسسة، بحيث يصبح إهمال التأثيرات البيئية في إجراء الإبداع يشكل خطر على اعتماد المؤسسة منتجات وخدمات مسؤولة بيئياً.<sup>2</sup>

يمكن ملاحظة هذا التفاعل مثلاً عند تحمل المؤسسة مسؤوليتها من الناحية البيئية والمرتبطة بانبعثات الغازات الدفيئة (خاصة المؤسسات الصناعية) أثناء العملية الإنتاجية. حيث نجدها تبحث في تخفيض هذه الانبعاثات، ليست فقط لكسب المشروعية من طرف مختلف الأطراف المحيطة بها، بل تبذل في عمليات البحث في هذا التخفيض، حتى الوصول إلى أقل مستوى ممكن من تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة (الإبداع في أجهزة التصفية).

<sup>1</sup> Leila Temri, Innovation technologiques environnementales dans les petites entreprises : proposition d'un modèle d'analyse, revue innovations, N° : 34, 2011/1, p 13.

<sup>2</sup> Annick Castiaux, op-cit, p 42.

### 3- نماذج عن مختلف أشكال الإبداع البيئي في بعض المؤسسات الاقتصادية:

كل المؤسسات تبحث عن تحسين بصمتها البيئية (بما فيها تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO<sub>2</sub>) والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية). على هذا الإثر، طورت هذه المؤسسة في إجراءات الإنتاج. فأرسلور متال (Arcelor Mittale) أول اختصاصي عالمي في صناعة الحديد، تبحث عن تعظيم تسمين المنتجات على كل قناة إنتاج الصلب. لهذا تبحث في المعادن الغير خالصة الأكثر نظافة (من الصعب جدا إيجاد هذه المعادن) والتي تستخدم في إنتاج أقل تلويث في أفران تصهير الحديد (انبعاثات قليلة لثاني أكسيد الكربون (CO<sub>2</sub>))، التخفيض في استهلاك الماء). الأفران المستخدمة لإنتاج الاسمنت، وعموما الأفران المستخدمة في التدوير. هذا الإنتاج تم بدون (CO<sub>2</sub>) مضاف، والمؤسسة في هذه الحالة درست إمكانية تسمينها. تالاس (Thalès) مؤسسة رائدة في الطيران، وجهت أبحاثها لتخفيض كمية (CO<sub>2</sub>) المنبعثة بواسطة الطائرات، بالإضافة إلى استهلاكاتها الليروزان. جنيرال اليكتريك (Général electric) طورت ابتداء من سنة 2007 برنامج "التصور البيئي"، الذي يركز على تخفيض التأثير البيئي لأنشطتها بواسطة تطوير التكنولوجيات الأنظف، حيث ركزت على استعمال الطاقة الشمسية، بطاريات قابلة للاحتراق، مواد مستدامة، تقنيات تطهير المياه. في قطاع السيارات، المفهوم البيئي للسيارة يركز على اختيار معالجة المواد الداخلة في التصنيع، وقابليتها لإعادة التدوير عند نهاية حياتها. PSA، مؤسسة رائدة في صناعة السيارات، أعلنت عن نصيب المواد الخضراء (بلاستيك) معاد تدويره، مواد طبيعية وموارد بيئية) والتي تشكل 20% من الكتلة الكلية للمواد المكثفة لسيارة في سنة 2011. استعمالها يسمح بتخفيض استعمال البلاستيك الأحفوري الأصل ويوسع من منافذ شعب إعادة التدوير. 80% من الكتلة الكلية للسيارة مكونة من معادن وسوائل واسعة التدوير. هذه المؤسسة (PSA) بسطت من عمليات فك وإزالة التلوث للسيارات الغير قابلة للاستعمال. سيارة هذه المؤسسة 95% منها قابل للتسمين (95% من كتلتها). ضمن هذه 95%، 85% قابل لإعادة التدوير، و10% الباقية تسمينها حراري. جهود هذه المؤسسة لم تتوقف فقط عند إجراء الإبداع والمفهوم البيئي لمنتجاتها الجديدة، إنما وجهت الجهود لأسواق الدول الصناعية والتي هي في عمق الاستراتيجية البيئية لهذه المؤسسات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Blandine Laperche et Gilliane Le Febure, stratégie environnementale, innovation et mutation des firmes, revue innovations, N° : 37, 2012/1, pp 136-137.

ثانيا - محددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية:

الضغوطات الحكومية، ضغط الأطراف ذات المصلحة، الفرص الاقتصادية،... وغيرها تعتبر من المحددات التي تساهم في ترسيخ إعادة النظر من طرف المؤسسة الاقتصادية بخصوص حماية البيئة. محاولة المؤسسة من خلال هذه المحددات التقليل أو إزالة التلوث الناتج عن مختلف أنشطتها، بالإضافة إلى الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية، خاصة الغير متجددة منها ومحاولة إيجاد بدائل لهذه الموارد.

1- الضغوطات الحكومية:

تعتبر الضغوطات الحكومية من المحددات الهامة التي لها تأثير على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، حيث تستخدم الدولة مختلف الأدوات للضغط على هذه المؤسسة لتأخذ في الحسبان البيئة كمتغير هام، منها الأدوات التنظيمية، الأدوات الاقتصادية والمقاربات الطوعية.

**1-1- الأدوات التنظيمية:** تعتبر الأدوات التنظيمية ضمان لحماية البيئة، فهي الأداء الرقابية التي تسمح بتأسيس إطار عام لهذه الحماية. تؤسس هذه الأدوات طرق آمنة لحماية البيئة، خاصة حالات التلوث الأكثر خطورة. الآليات الرقابية المفروضة من خلال العقوبات التي تتضمنها هذه الأدوات التنظيمية، يعطي لهذه الأخيرة الصبغة الجزية للتطبيق.<sup>1</sup>

تستطيع الدولة أن تضغط على المؤسسات الاقتصادية بواسطة التنظيم، فتقوم هذه المؤسسات بالتغيير في سلوكياتها البيئية نحو الأفضل في حماية البيئة، أو تطوير سلوك بيئي منتهج من قبل المؤسسة.

الإبداع البيئي كأحد مظاهر السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية، من بين آثاره أنه يسمح لهذه المؤسسة بتطوير المنتجات، إجراءات الإنتاج وإيجاد منافذ (أسواق) جديدة للمنتجات. فالتنظيم عامل حاث لتطوير الإبداع البيئي، وهناك أربعة حجج لتوضيح هذه الآثار الحاثثة وهي:<sup>2</sup>

- التلوث الناتج عن المؤسسة يتم من خلال تبذير مواردها الطبيعية، فهو نتيجة للاستخدام الغير أمثل للموارد، الإبداع البيئي في هذه الحالة ضروري للمؤسسة لإحلالها لمنتجات أخرى أقل تلويث للبيئة.

<sup>1</sup> Erwan Harscoet, op -cit, pp 27-28.

<sup>2</sup> Delphine Galland et al, op -cit, p 158.

- التنظيم له دور في الإشارة لتبذير الموارد من قبل المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بالمخلفات وإعادة تدويرها، هذه المخلفات القابلة لإعادة التدوير تعتبر مورد لمداحيل إضافية.
- التنظيم له أثر تخفيض التلوث، من خلال إلزامية تقديم التقارير المرتبطة بالتلوث الذي يتسبب فيه قطاع نشاط المؤسسة.
- التنظيم له دور في زيادة الضغط التنافسي، حيث يجب على كل المؤسسات احترام المستوى المسموح به للتلوث.

**1-2-1- الأدوات الاقتصادية:** بالإضافة إلى الأدوات التنظيمية، تستطيع الدولة استخدام نوع آخر من الأدوات، تستعمله كوسيلة ضغط على المؤسسات الاقتصادية للأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، أثناء قيامها بمختلف الأنشطة. إنها الأدوات الاقتصادية، وهناك مقاربتان تناولتا الأدوات الاقتصادية، هما مقارنة "بيجو" ومقارنة "كواز".

**1-2-1- مقارنة "بيجو" (Arthur Cecil Pigou):** يرى "بيجو" أن الرسوم والإتاوات والإعانات التي تفرضها الحكومات على المؤسسات، حيث أن الجباية (الرسوم)، وشبه الجباية (الإتاوات)، والإعانات (هي أموال تقدمها الدولة لتشجيع المؤسسات على اعتماد "الممارسات النظيفة"). تستند إلى مبدأ: "الملوث-الدافع" (Principe : «Pollueur-Payeur»)، والذي يقضي بضرورة دفع الملوث تكاليف إزالة الأضرار التي تسبب فيها، وتقوم السلطات العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات (الرسوم، الإتاوات والإعانات) وتتدخل باستعمالها من خلال تعديل أسعار وتكاليف الأعوان الاقتصاديين. كما يرى "بيجو" أنه يتم فرض الإتاوات في مجال جمع ومعالجة النفايات، أما الرسوم، فهي تستعمل لمحاربة التلوث، ويمكن أن تفرض مباشرة على المخلفات (وهو الإجراء الأكثر تحفيزاً)، أو تفرض على المنتجات المتأتية من استعمال أساليب إنتاج ملوثة، كما أن استعمال الإعانات من قبل الدولة يتم بحيطه وحذر بالنظر إلى إمكانية التعسف في منحها وإمكانية تحويلها عن الوجهة الأصلية لها.<sup>1</sup>

**1-2-2-1- مقارنة "كواز" (Ronald Harry Coase):** في بحث نشر في مستهل ستينات القرن الماضي بعنوان "مشكلة التكلفة الاجتماعية"، اعترض كواز على الرأي التقليدي القائل بأن مشكلات التلوث

<sup>1</sup> ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 2، حزيران/ يونيو 2013، ص 12.

تتطلب تدخلا تنظيميا من قبل الحكومات. حيث رأى أنه في ظل ظروف معينة يمكن معالجة مشكلات التلوث وغيرها من التأثيرات الخارجية معالجة كاملة عن طريق التفاوض الفردي بين الأطراف المعنية دون الحاجة إلى أي تدخل للسياسات الحكومية على الإطلاق.<sup>1</sup>

وما عرفت فيما بعد بنظرية كواز تحدد الشروط التي بموجبها يمكن أن يحقق التفاوض بين مسبب التلوث وضحايا التلوث المستوى المنشود اجتماعيا من خفض التلوث، نتيجة لتفاوض طوعي بالكامل. وعندما يواجه المتسبب في التلوث أي قيود قانونية، سيحتاج الضحايا إلى عرض دفع مبلغ لإقناعه بتخفيض انبعاثاته، وإلا فلن يكون هناك سبب يحث مسبب التلوث على الموافقة. رغم ذلك، إذا كان الضرر الذي يعانيه الضحايا كبيرا، فقد يرغبون بشدة دفع مثل هذا المبلغ، وإذا كانت تكاليف خفض التلوث التي يتحملها مسبب التلوث منخفضة، فقد يوافق أيضا مسبب التلوث على هذا المبلغ. وإذا سلك كلا الطرفين طريق التفاوض سعيا إلى الحصول على أفضل اتفاق ممكن، فستتوافق النتيجة تماما مع الحد الاجتماعي الأمثل الذي أشرنا إليه سابقا.<sup>2</sup>

**1-3- المقاربات الطوعية:** تترجم المقاربات الطوعية، تلك المبادرات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية بخصوص الجوانب البيئية، والتي تكون نابعة من الوعي البيئي التام، دون أي ضغط تمارسه الدولة بواسطة الأدوات التنظيمية أو الاقتصادية.

ما يمكن أن تستفيد منه المؤسسة الاقتصادية من خلال المبادرات الطوعية، هو تفادي تكاليف الأدوات التنظيمية الاقتصادية، الاستعمال الأفضل للموارد، بالإضافة إلى التحريض الحقيقي لإزالة التلوث من خلال البحث عن تميز في السوق والحصول على سمعة جيدة.<sup>3</sup>

تتميز المقاربات الطوعية بعدة خصائص، يمكن أن نذكر منها ما يلي:<sup>4</sup>

- تسهل عملية مشاركة المؤسسات والهيئات الممثلة للقطاعات الاقتصادية في إعداد السياسة البيئية للدولة.
- تزيد من حافزية المسؤولين في المؤسسات لتحقيق أهداف بيئية.

<sup>1</sup> ستيفن سميث، مرجع سابق، ص 30-31.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 31.

<sup>3</sup> Erwan Harscoet, op. cit, p 29.

<sup>4</sup> محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 14.

- تسمح للمؤسسة بالتحقيق السريع لأهدافها، فعلى سبيل المثال، هناك عدد متزايد من المستهلكين يقبلون على اقتناء سلع المؤسسات التي تبرهن على جهد طوعي في مجال حماية البيئة. وعليه، فالمؤسسات الصديقة للبيئة يتم مكافئتها من خلال "طلب أخضر" هو في نمو مستمر وسريع.

## 2- متطلبات الأطراف ذات المصلحة:

المؤسسة، ومن خلال ممارستها لأنشطتها المختلفة في إطار البيئة التي تعمل فيها، تصادفها بعض الجماع من الأفراد والجماعات التي تتصف بكونها تمتلك علاقات تفاعلية متباينة الشدة والتأثير بمحمل فاعليتها، وفي صيغ وأشكال مختلفة، ومثل هذه الجماع هم من يطلق عليهم بـ (Stakeholders) الذين تربطهم معها مصلحة مشتركة<sup>1</sup>. مع انتشار الوعي البيئي، وظهور جمعيات حكومية وغير حكومية تنادي لدمج البعد البيئي في مختلف أنشطة هذه المؤسسة في إطار حماية البيئة، والحفاظ عليها، زاد ضغط مختلف الأطراف ذات المصلحة (الزبائن، الموردين، الإعلام، الشركاء الماليين، المساهمين، المنظمات النقابية،... وغيرها) بخصوص الجوانب البيئية، وضرورة أخذها بعين الاعتبار من طرف المؤسسات الاقتصادية، بل ودمجها في ثقافة هذه المؤسسات.

يمكن توضيح الضغوطات التي تمارسها مختلف الأطراف ذات المصلحة، والتي لها علاقة بالجوانب البيئية، على النحو التالي:

**2-1- المساهمين:** المساهمين لهم دور في تكوين رأسمال المؤسسة. مهما كان حجمهم، يمارسون حق الإطلاع على السياسة المنتهجة من قبل هذه المؤسسة، بما في ذلك الجوانب البيئية التي تتضمنها هذه السياسة. لأجل هذا، يستعملون فيما بينهم الاجتماعات العامة، بمعنى خلال اجتماعاتهم الدورية يطرحون كيفية دمج مختلف الجوانب البيئية في عمق السياسة المنتهجة من قبل مؤسستهم. لأجل إرضاء المساهمين، تعمل المؤسسة تقرير يتعلق بالأنشطة المسؤولة بيئياً، من هذا المنطلق يظهر ضغط المساهمين كأحد الأطراف ذات المصلحة على سلوك حماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سعد العنزي، محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 13، العدد 48، 2007، ص 2.

<sup>2</sup> Delphine Gendre-Aegerter, la perception du dirigeant de PME de sa responsabilité sociale : une approche par la cartographie cognitive, thèse de doctorat, faculté des sciences économiques et sociales, université de Fribourg, Suisse, 2008, p 169.

**2-2- المستخدمين:** في إطار بحث أجري على 400 رئيس لمجموعة من أكبر المؤسسات في العالم بأكمله، أوضح أن المستخدمين هم أكبر الضغوطات المفروضة على المؤسسات فيما يتعلق بالبيئة، 68 بالمائة من الخاضعين للبحث يعتقدون أن المؤسسة التي يكون لديها أداء بيئي سيء تكون معرضة لصعوبات متزايدة في التوظيف والحصول على فرق كفأه، يعتبر إذن هذا العامل أساسيا في اهتمامات ومشاكل المؤسسات<sup>1</sup>، يلعب المستخدمون كذلك دور كبير في الضغط على المؤسسة من الداخل، من خلال الشراكات المنجزة مع مختلف الفيدراليات ذات الاهتمام البيئي، سواء محليا أو على الصعيد الدولي.

**2-3- الزبائن:** الأخذ في الحسبان ما ينتظره الزبائن بخصوص الجوانب البيئية التي تتضمنها المنتجات، يعتبر رهان بيئي بالنسبة للمؤسسة. هذا ما يجعل هذه المؤسسة تبادر لتحسين نوعية المنتجات من الناحية البيئية. في ظل الوعي البيئي السائد، عزوف المستهلك عن المنتج الذي يحتوي على مكونات تلحق ضرر للبيئة، يشكل خطرا، خاصة على المؤسسات التي لا تأخذ في الحسبان الجوانب البيئية خلال العمليات الإنتاجية، بما في ذلك مكونات منتجاتها.<sup>2</sup>

**2-4- المنظمات الحكومية، غير الحكومية، والأجيال المستقبلية:** يضغط هذا الطرف من خلال مطالبة المؤسسات الاقتصادية بضرورة الالتزام بالتقليل من الآثار البيئية السلبية، الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية للحفاظ على نصيب الأجيال القادمة منها. يطالب هذا الطرف كذلك باستعمال تحليل دورة حياة المنتجات والخدمات كمييار لتقييم الأداء البيئي لهذه المؤسسات، وإجبارها على دمج القيم البيئية في قرارات الشراء المرتبطة بالمواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية.<sup>3</sup>

**2-5- الموزعون:** يدمج الموزعون العامل البيئي بشكل موارد في سياستهم الإدارية، الأمر الذي أثر بشكل كبير على توجهات المنتجين خاصة أولئك الراغبين في التعامل مع شركات التوزيع المشهورة لتسويق منتجاتهم. هذا الاهتمام بالبيئة من طرف الموزعين يكون في غالب الأحيان ضمن إطار استراتيجية تسويق تهدف لجذب المستهلكين أصبحوا مع مرور الوقت أكثر حساسية للنوعية البيئية للسلع. وإدراكا منها لدورها في تلبية تطلعات الرأي العام، تتخذ مؤسسات التوزيع إجراءات تبرهن من خلالها على اهتمامها بقضايا البيئة، نذكر منها:<sup>4</sup>

- استعمال وسائل نقل أقل تلويثا واستهلاكاً للطاقة.

<sup>1</sup> عائشة سلمى كيجلي، مرجع سابق، ص 73.

<sup>2</sup> Delphine Gendre-Aegerter, op.cit, p 169.

<sup>3</sup> Ibid, p 170.

<sup>4</sup> أحمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 16.

- تعديل أوقات التوريد بهدف التخفيض من التلوث الصوتي (الضجيج).
- استرجاع المواد التي يمكن إعادة تدويرها (الزجاج، الورق، الزيوت المستعملة،... وغيرها).
- استعمال المواد المعاد تدويرها وخاصة في مجال التغليف.

### 3- الفرص الاقتصادية:

قيام المؤسسة الاقتصادية بدمج البعد البيئي في عمق أنشطتها، يساعدها على ضمان الاستمرارية من خلال كسب أسواق جديدة محلية جهوية أو حتى دولية. دمج هذا البعد في وظيفة التسويق يضمن لها المشروعية والسمعة الجيدة، وتستطيع الحصول على ميزة تنافسية من خلاله، في ظل المنافسة القائمة على تقديم منتجات صديقة للبيئة من قبل منافسيها.

نظرية الميزة التنافسية تركز على الربط بين المؤسسة والبيئة، من خلال النظر في ثلاث نقاط أساسية: الوقاية من التلوث، إدراك المسؤولية المرتبطة بالمنتجات خلال كل فترة، حياتها، بالإضافة إلى دمج مفهوم التنمية المستدامة. الطرح الوقائي، يركز على تجنب المؤسسة للإنتاج الضار، أما اختيار المؤسسة لمعالجة الملوثات عند مرحلة الإنتاج، يعتبر طرح علاجي لمشكلة التلوث. البحث عن الميزة التنافسية إذن يكمن في التخفيض من استهلاك المواد الأولية، تدوير المخلفات، الحد من تكاليف إعادة معالجة المخلفات أو التخلص منها، التخفيض من تكاليف الاستثمارات والتوجه إلى الاستثمارات البيئية.<sup>1</sup>

من بين الفرص الاقتصادية كذلك التحفيزات التسويقية، إذ دمج البعد البيئي في وظيفة التسويق، يساهم في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية. حيث على مستوى المنتج يجب اختيار الموردين بالنسبة للمادة الأولية، تبني تقنيات تحويل أو إنتاج، تأخذ الجوانب البيئية بعين الاعتبار، تحسين إعادة تدوير المنتجات. بخصوص السعر، يكمن دمج البعد البيئي في تبرير ارتفاع السعر بهذا الدمج، أي التكاليف المرتبطة بالجوانب البيئية والتي قامت المؤسسة بدمجها في السعر، تعبر عن توفر هذه الجوانب البيئية في المنتج. يجب أن يكون التوزيع بمعايير الإيزو14000، اختيار موزعين ذوي أداء بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية. أما الإعلان فيجب أن يتضمن

<sup>1</sup> Éric Pesrais, l'écologie a tout stratégique: une validation de L'approche ressources par la méthode PLS, revue de finance contrôle stratégie, volume 5, N° :3, septembre 2002, p 202.

المعلومات البيئية الحقيقية المتوفرة بالمنتوج، والمرتبطة مثلا باستهلاك الطاقة عند الإنتاج، المواد الصديقة للبيئة الداخلة في الإنتاج، قابليته لإعادة التدوير،... وغيرها.<sup>1</sup>

#### 4- أخلاق المديرين:

إن أخلاقيات المديرين هي بالأساس ظاهرة فردية ونفسية قبل أن تكون مسألة تنظيمية في المؤسسة. فالمدير هو أولا وقبل كل شيء مواطن عادي يتم تحليل وفهم مواقفه وسلوكياته من خلال قيمه ومعتقداته. وأثبتت الدراسات أن المديرين يحاولون دوما تسيير مؤسساتهم بما يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية. وعليه، لأخلاقيات القادة دور هام في إقرار ادماج البعد البيئي في مؤسساتهم. يمكن التفريق بين نوعين من المديرين، حيث يختلف سلوكهم تبعاً لمدى تجذر قيم حماية البيئة فيهم، هذان النوعان هما:<sup>2</sup>

- الصنف الأول ذو "توجه بيئي إصلاحي" يوظف العقلانية الاقتصادية، أي أن المعايير الاقتصادية هي التي تتحكم في طبيعة وحجم الجهد البيئي المبذول. عادة ما تقتصر الاهتمامات البيئية لهذا الصنف من المديرين في التحكم في مستويات التلوث، ويستثمرون فقط في "تكنولوجيات نهاية السلسلة".
- الصنف الثاني ذو "توجه بيئي راديكالي" يتميز بنظرة شاملة للمحيط الحيوي، تركز على المبادئ البيئية الهادفة إلى حماية الطبيعة على المدى البعيد، أي أن الأولوية لدى هذا الصنف من المديرين هي للأهداف البيئية التي على أساسها يتم تحديد الخيارات الاقتصادية، وبالتالي فهم يستثمرون في "التكنولوجيا النظيفة".

#### 5- العوامل الموقفية:

توجد مجموعة من العوامل تتعلق بالمؤسسة الاقتصادية، تستطيع هذه العوامل التأثير على السلوكيات البيئية لهذه المؤسسة، منها عمر المؤسسة، قطاع النشاط، حجم المؤسسة،... وغيرها.

**5-1- عمر المؤسسة:** عمر المؤسسة من العناصر التي تفسر اهتمام المؤسسة بالبيئة، يمكن تفسير هذا من عدة مداخل منها:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Albert Louppe, contribution du marketing au développement durable, revue française de marketing, juillet 2006, p 19.

<sup>2</sup> محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 18.

<sup>3</sup> عائشة سلمى كيجلي، مرجع سابق، ص 74.

- المؤسسات الحديثة لها قابلية أكبر للتكيف مع المتطلبات البيئية مقارنة بالمؤسسات المسنة.
- المؤسسات المسنة تكون مواقف وسلوكيات في إدارة أعمالها، ومع مرور الزمن يصعب تغييرها، عكس المؤسسات الحديثة التي تكون في الغالب مرنة.
- إدماج البعد البيئي في المؤسسات يتطلب تسييرا في المستوى التنظيمي وكذا على مستوى الثقافة، وهذا صعب الحصول عليه في المؤسسات المسنة أكثر.

**5-2- قطاع النشاط:** القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، هو المتسبب في إحداث ضغوطات من قبل الدولة بالدرجة الأولى، أو من قبل باقي الأطراف ذات المصلحة على هذه المؤسسة. فقطاع النشاط يجعل أصعب الاتهام يوجه مباشرة إلى المؤسسة بعوائدها للبيئة، خاصة إذا كان النشاط الممارس له علاقة كبيرة بالتلوث البيئي.

الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات البيئية للمجتمع، بخصوص الأنشطة ذات التأثير البيئي السلبي، ومدى احترام المؤسسات لمختلف التنظيمات البيئية، يعبر عن العلاقة الحسنة بين المؤسسة والبيئة. فنجد مثلا أزمة البترول سنة 1973 و1979، سببها هو مشروعية عدم الاكتراث في استهلاك هذا المورد الطبيعي.<sup>1</sup>

البحث عن "مؤسسة مستدامة" يتطلب التطلع إلى اقتصاد جديد، يأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية وعدم كفايتها، لاحتياجات الأنشطة الصناعية<sup>2</sup>. معظم قطاعات النشاط، إن لم نقل كلها، تعتمد على الموارد الطبيعية كالبترول، الغاز. مثل هذا النوع من الموارد يتسبب في انبعاث كبير للغازات (CO<sub>2</sub>) مثلا، والمتسببة في مشكلة الاحتباس الحراري.

**5-3- حجم المؤسسة:** يتفق المختصون على أن حجم المؤسسة هو العامل الموقفي الأكثر تأثيرا على طبيعة السلوك البيئي للمؤسسة، فالمؤسسات كبيرة الحجم تجد عوائق أقل في طريقها نحو تبني سلوك مسؤول تجاه البيئة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سبب هذا الاختلاف يعود إلى:<sup>3</sup>

- كون الاستثمارات البيئية (مثل تكنولوجيا إزالة التلوث، محطات التصفية، تجهيزات إعادة التدوير) مكلفة جدا وليست متناسبة مع حجم النشاط.

<sup>1</sup> Erwan Harscoet, op.cit, p 39.

<sup>2</sup> Boiral. O et G. Croteau, « du développement durable à l'entreprise durable, ou l'effet tour de Babel », une communication dans le cadre de la Xe conférence de l'association internationale de management stratégique, Québec, 11-13 juin 2001, p 263.

<sup>3</sup> محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 19.

- القدرة المالية العالية للمؤسسات الأكبر حجما وتوفرها على الكفاءات البشرية المؤهلة للتعامل مع المسائل البيئية.
- النظرة إلى الشركات الكبيرة باعتبارها هي الرائدة في مجال نشاطها، لذا تكون أكثر عرضة للضغوط من قبل الأطراف ذات المصلحة لأنها نموذج يحتذى به ولأن تأثيرها على المحيط الطبيعي يكون أكثر وضوح.
- كلما يزداد حجم الشركة تزداد الحاجة إلى الإجراءات الشكلية من أجل فصل وتوصيف المهام بهدف تحديد المسؤوليات، هذا الأمر يسهل من وضع نظام للإدارة البيئية الذي يتكون من مهام وإجراءات محددة من خلال نظم الوثائق التي يعتمد عليها هذا النظام.
- تشير الأبحاث المنجزة على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EPM) أن أسباب عدم إدماج هذه الأخيرة للبيئة في خططها التسييرية، يرجع إلى:<sup>1</sup>
  - ترى أن أضرارها على البيئة ضئيلة ومحدودة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
  - تتميز بمشاشة اقتصادية، إضافة إلى موارد داخلية وخارجية محدودة.
  - تجد صعوبة في التخطيط نتيجة التغير الكبير في القوانين والتشريعات البيئية.
  - عدم قدرتها على التوفيق بين تكاليف حماية البيئية وإيراداتها على المدى الطويل.

<sup>1</sup> عائشة سلمى كيجلي، مرجع سابق، ص 74.

## خلاصة الفصل:

يعتبر السلوك الذي تتبناه المؤسسة الاقتصادية تجاه حماية البيئة، الشيء الأكثر اهتماماً من طرف مختلف الأطراف ذات المصلحة، التي تشكل وسيلة ضغط على المؤسسة، خاصة مع انتشار الوعي البيئي.

وتستطيع المؤسسة الاقتصادية الحفاظ على الاستمرارية في ظل هذا الضغط إذا قامت بدمج البعد البيئي في عمق أنشطتها. ولن يتأتى هذا إلا بالرشادة في استغلال الموارد الطبيعية الغير متجددة، والبحث عن بدائل لها (التوجه إلى الموارد المتجددة) أو ما يعرف بالطاقات النظيفة.

إن السلوك البيئي الذي يكون مصدره هو الإيمان الصادق للمؤسسة الاقتصادية بحفاظها على البيئة، يحسن من صورتها مع مختلف الأطراف ذات المصلحة، يساعدها على كسب الميزة التنافسية، ويحافظ لها على البقاء.

# الفصل الثاني



الضرائب والرسوم البيئية كأداة لتوجيه  
السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية



تمهيد:

تعتبر الضرائب والرسوم البيئية من الأدوات الاقتصادية، التي تستخدمها الدولة لحماية البيئة من التلوث بمختلف أشكاله. معظم المؤسسات الاقتصادية تبحث عن الربحية فقط، دون مراعاة الجوانب البيئية أثناء مزاولة أنشطتها. إذ لهذا السبب تتدخل الدولة بواسطة هذه الضرائب والرسوم البيئية لتوجيه السلوك البيئي لهذه المؤسسات، ونقصد بهذا، كيف أن ضغط هذه الضرائب والرسوم يجعل المؤسسة الاقتصادية تعيد نظرها في التلوث البيئي عموماً، والتي تساهم في خلقه بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى ضرورة الرشادة في استغلال الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الضرائب والرسوم البيئية، معالجة مختلف الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر، بالإضافة إلى دراسة انعكاسات تطبيق الضرائب والرسوم البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: الضرائب والرسوم البيئية.

المبحث الثاني: الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر.

المبحث الثالث: انعكاسات الضرائب البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

## المبحث الأول: الضرائب والرسوم البيئية

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للضرائب والرسوم البيئية

#### أولاً - الضريبة البيئية: النشأة، المفهوم، الأشكال و الأهداف:

##### 1- نشأة الضريبة البيئية:

تعود أولى الدراسات الاقتصادية التي تصورت مفهوم الضريبة البيئية إلى العام 1920، وذلك عندما نشر عالم الاقتصاد البريطاني "آرثر سيسيل بيغو"<sup>\*</sup> كتابه المشهور "اقتصاد الرفاهية"، وفيه يعالج "البعد الخارجي" أو "التأثير الخارجي" لفعل الانتاج أو الاستهلاك. ويأخذ الكاتب كمثال شظايا الفحم الحجري المتطايرة التي تصدرها القاطرات البخارية، وهي كناية لقطع من الفحم المتأرجح تتطاير أحيانا من المداحن وتسبب احتراق للغابات أو الحقول المجاورة للسكك الحديدية، ويرى "بيغو" أن وضع ضريبة على الأضرار الناجمة عن تطاير تلك الشظايا تغرم بها شركة السكك الحديدية، قد يدفع إلى وضع تجهيزات ضد تطاير الشظايا، ويساعد في الحد من النتائج السلبية، وهذا المنطق هو الذي أسس فيما بعد مبدأ (من يلوث يدفع). في العصر الحديث، طبق نظام الضريبة البيئية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 تحت اسم (Tax Expenditure)، ويهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم الإيكولوجية (البيئية) إذا امتثلت المؤسسات الملوثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث<sup>1</sup>.

بروتوكول كيوتو، كان له دور في الإعلان عن مختلف الضرائب البيئية، خاصة تلك المرتبطة بانبعاث الغازات الدفيئة. في ديسمبر 1997، 160 دولة وقعت على بروتوكول كيوتو المنعقد في إطار الأمم المتحدة بخصوص التحولات المناخية، الناتجة عن انبعاث الغازات الدفيئة. أقر هذا البروتوكول على أن تكون الالتزامات المرتبطة بتخفيض الانبعاثات معبر عنها بالأرقام. الرسوم المرتبطة بالبيئة كانت ضمن مخططات هذا البروتوكول، حيث أعلن هذا الأخير في تقريره عن رسوم بيئية مرتبطة بالطاقة والكاربون. بالإضافة إلى ذلك إلزامية تطبيق هذه الرسوم البيئية والعمل بها، خاصة من طرف الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). أهداف

<sup>\*</sup> آرثر سيسيل بيغو (1877-1959): أستاذ الاقتصاد بجامعة كامبريدج، تناولت أعمال بيغو نظرية التأثيرات الخارجية، وهي الأساس الذي قام عليه علم الاقتصاد البيئي الحديث.

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2014، سوريا، ص 344 - 345.

بروتوكول كيوتو، ارتبطت بستة ( 06) غازات دفيئة، التي يمكن أن تساهم وبشكل كبير في التحولات المناخية، منها ( CO<sub>2</sub> )، وركزت الجهود على تخفيض هذا النوع من الغازات، وكان لهذا البروتوكول فعالية في تحقيق النتائج المرجوة، خاصة في الدول الأعضاء في المنظمة (OCDE)، وتم دمج الرسوم البيئية على المخلفات (الغازات المنبعثة) في سياسة تسيير المخلفات<sup>1</sup>.

## 2- مفهوم الضريبة البيئية:

تعتبر الضرائب والرسوم البيئية من الأدوات المباشرة لتطبيق الحماية البيئية، وهي واحدة من مضامين هذه الحماية.

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الحماية البيئية بأنها مجموع الضرائب، الرسوم والإتاوات التي يشتمل وعاءها على منتج أو خدمة تلحق أضراراً بالبيئة، أو يترجم وعاءها باقتطاع من الموارد الطبيعية. كما عرفت لجنة الحسابات واقتصاد البيئة على أنها الحماية المفروضة على المنتجات، الخدمات والمعدات... إلخ، التي لها تأثير على البيئة.<sup>2</sup>

الحماية البيئية لها مجموعة من الأهداف، تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تتضمنه الحماية البيئية من إجراءات ردية سواء كانت ضرائب أو رسوم أو غرامات مالية، أو من خلال ما تتضمنه من إجراءات تحفيزية.
- تصحيح نقائص السوق، أو ما يصطلح على تسميته بفشل السوق.
- إيجاد مصادر مالية جديدة يتم من خلالها إزالة النفايات والحد من التلوث.
- ضمان بيئة صحية لكل أفراد المجتمع، وهذا ما تنص عليه مختلف التشريعات.
- غرس ثقافة المحافظة على البيئة لدى المجتمع.

<sup>1</sup> Les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'OCDE , rapport ,OCDE, 2001, P123.

<sup>2</sup> بن الشيخ مريم ، أثر الحماية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة/ دراسة حالة شركة القلد وصنع منتوجات التلحيم TREFISOUD العالمة، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011، ص08.

<sup>3</sup> بن ماضي قمبر، مرجع سابق، ص87.

- تحقيق الفعالية البيئية والاقتصادية باعتبار أن الضرائب الكبيرة على التلوث، تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث، وبالتالي التقليل من التكاليف التي يتحملها المشروع، مما يؤدي في المدى المتوسط إلى التخفيض في الأسعار.
- التحفيز والتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخطرة.
- الحد من الأنشطة الخطيرة والملوث للبيئة، باعتبارها أصبحت مكلفة كثيرا لميزانية الدولة وهذا بحكم المصاريف الباهظة التي تدفع للتقليل من آثار هذه الأنشطة.
- تشجيع التطور التكنولوجي والبحث العلمي، فيما يخص آليات ووسائل الحد من التلوث ولا سيما في المؤسسات الصناعية الأكثر تلويث.

في علم الجباية، الضريبة مصطلح شامل يعبر عن الضريبة، كما يعبر كذلك عن الرسم، رغم الاختلاف بينهما. فكلاهما اقتطاع نقدي، إجباري، مباشر، ذو طابع نهائي، إنما الاختلاف هو كون الضريبة ليس من ورائها مقابل، إلا أن الرسم له مقابل.

سنحاول في دراستنا هذه أن تكون الضريبة البيئية مصطلح يشمل الضريبة والرسم معا.

وفقا للتعريف المستخدم من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ووكالة الطاقة الدولية والمفوضية الأوروبية تعتبر الضرائب المتعلقة بالبيئة "الاقتطاعات الجبرية للدولة التي تحصل من دون تعويض وتندرج ضمن وعاء يمثل فائدة بيئية خاصة: منتوجات طاقوية، سيارات ذات محرك، الموارد الطبيعية... وغيرها. هذه الضرائب بلا مقابل في هذا المفهوم، وأن الفائدة التي تقدمها السلطات الحكومية للمكلفين بالضريبة ليست في العادة منسوبة إلى مبلغ الاقتطاعات. إن الاقتطاعات الجبرية للدولة تتناسب مع الخدمات المقدمة (حجم النفايات التي تم جمعها أو معالجتها، على سبيل المثال). إن هذه الاقتطاعات تستطيع أن تكون: ضرائب، رسوم، إتاوات".<sup>1</sup>

وتعرف الضرائب البيئية على أنها: "تلك الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرار بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة، واستخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرّة بالبيئة".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أوصالح عبد الحليم، استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وآثارها على التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2013، ص130.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص131.

تسمى الضريبة البيئية - التي تبنها كثير من الاقتصاديين - بالضريبة البيغوفينية نسبة إلى أثر بيغو الذي عمل أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كمبرج ما بين 1908-1944، والذي اقترح في كتابه "اقتصاديات الرفاه" ( المنشور لأول مرة في 1920) فرض ضريبة بيئية كوسيلة ملائمة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة التكاليف والتكاليف الاجتماعية.<sup>1</sup>

تعريف الضريبة البيئية كذلك على أنها اقتطاع إجباري يدفعه الفرد إسهاما منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة.<sup>2</sup>

إذن مهما اختلفت تعاريف الضرائب البيئية، فإننا نجدها تركز على العناصر التالية:<sup>3</sup>

- ضرائب على الانبعاثات التي تحدد نسبتها وفقا لكمية الانبعاثات، ومدى ما تحدثه من دمار بيئي.
- ضرائب غير مباشرة على مدخلات الانتاج أو السلع الاستهلاكية التي يمكن أن يؤدي استخدامها إلى تعريض البيئة للدمار.
- الأحكام ذات الصلة بالبيئة في الضرائب الأخرى.
- أحكام الاستهلاك المعجل (المتسارع) و المعدلات الضريبية الأكثر انخفاضا للمعدات وأساليب الإنتاج التي توفر الطاقة وتحد من التلوث.

### 3- أشكال الضرائب البيئية:

يمكن الاعتماد في تصنيف الضرائب البيئية على معيارين هما: الطبيعية الاقتصادية، حل مشكلة التلوث و استدخال التكاليف الخارجية السلبية:

### 3-1- حسب الطبيعة الاقتصادية:

يمكن تصنيف الضرائب البيئية حسب الطبيعة الاقتصادية إلى:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص165.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص346.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص165.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص171.

**3-1-1- ضرائب ورسوم ذات طابع مالي:** حيث توجه حصيلتها إلى أعمال نوعية خاصة. وهي عادة ذات مستوى وأثر ضعيف في تغيير سلوك المستهلك. يتم إعادة استثمار حصيلتها. وترتبط فعالية هذه الضرائب بفعالية النفقات أو الإعانات الممنوحة من الوكالات المعنية.

**3-1-2- ضرائب ورسوم تهدف إلى تمويل الميزانية العامة:** والتي يمكن أن يكون لها أثر على البيئة من دون أن يكون ذلك مقصودا، إذا يمكن أن تؤثر في المدى المتوسط والطويل على سلوك المستهلك والمساهمة في الحد من التلوث.

**3-1-3- ضرائب ورسوم ذات طبيعة تحفيزية:** وتهدف إلى إعطاء الأعوان إشارات بعيدة المدى عن التكاليف البيئية، وهي بهذا تعمل على تحفيز الحد من استخدام الموارد النادرة، وتدفع المستهلك إلى المساهمة في معالجة التلوث الناجم.

### **3-2- حل مشكلة التلوث واستدخال التكاليف الخارجية السلبية:**

هناك أدوات يمكن الاعتماد عليها لحل مشكلة التلوث واستدخال التكاليف الخارجية السلبية، حيث يمكن تصنيف هذه الأدوات إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، وسنكتفي فقط بالتطرق إلى الأدوات المباشرة كونها ضرائب بيئية تفرض على مدخلات العملية الإنتاجية ومخرجاتها. حيث هذه الأدوات هي على النحو التالي:<sup>1</sup>

**أ- فرض ضريبة على المدخلات:** حيث تتمثل هذه الأداة في فرض ضريبة، معينة القيمة على المواد الأولية التي يمكن أن تحتوي على عناصر خطيرة في تركيبها الكيميائية، والتي تؤثر على البيئة، والتي تعتبر جد هامة في إنتاج بعض السلع.

**ب- فرض ضريبة على المخرجات:** عندما تشتغل أي مؤسسة فإن مخرجاتها تحتوي على نوعين السلع و/أو الخدمات بالإضافة إلى إجمالي المخلفات ( لجميع أنواعها سواء كانت صلبة، سائلة أو غازية ). والتي يمكن أن تطرحها خلال العملية الإنتاجية.

<sup>1</sup> عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة/ دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 87.

المنتجات والنفايات من مخرجات العملية الانتاجية. حيث تقوم الدولة بفرض ضرائب بيئية على كل منهما، قد تكون النفاية في شكل انبعاث للغازات، كما تستطيع أن تكون في شكل مواد سائلة أو صلبة قابلة للتدوير. في حالة ما إذا كانت النفاية غير قابلة للتدوير، على المؤسسة الاقتصادية التفكير في كيفية التعامل مع هذا النفاية. يمكن شرح هذه الضرائب البيئية على النحو التالي:

#### - الضريبة على المنتجات:

يقصد بهذا الشكل من الضرائب قيام الحكومة بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الانتاج في مختلف الوحدات الانتاجية التي يصاحب إنتاجها أو نشاطها تلوثا للبيئة أي إحداث أضرار اجتماعية، وذلك بهدف تخفيض حجم الانتاج، ومن ثم تخفيض حجم الملوثات الناتجة إلى المستويات المقبولة اجتماعيا. وفي ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية داخل نفس الصناعة أو نشاط يلوث إنتاجها البيئة المحيطة بمستويات متباينة حيث تختلف التكاليف الخارجية الناتجة عن ممارسة النشاط من وحدة إنتاجية إلى أخرى نتيجة لاختلاف العمر الانتاجي للأصول والمعدات واختلاف طبيعة العمليات الإنتاجية داخل كل وحدة إنتاجية، فإن فرض ضريبة موحدة على إنتاج مختلف الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافيا لتخفيض معدلات التلوث إلى المستويات القياسية المقبولة اجتماعيا، ولن يكون كافيا لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد داخل تلك الوحدات الإنتاجية بل من المتوقع أن يصحب استخدام هذا الشكل من الضريبة اختلالا في تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح بعض الوحدات وفي غير صالح البعض الآخر ليس استنادا إلى اعتبارات اقتصادية أو موضوعية بل لاختيار شكل غير ملائم للضريبة.<sup>1</sup>

#### - الضريبة على الانبعاثات:

هذه الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي يتناسب مع حجم الانبعاثات الفعلية أو المقدرة التي يتم صرفها سواء في الهواء أو الماء أو الأرض، ووفقا لهذه الضريبة فإن المنتجين يتحملون تكاليف تلوث البيئة التي تدفعهم إلى تخفيض هذه الانبعاثات من خلال البحث عن الطريقة الملائمة لتخفيض حجمها إلى المستويات المقبولة، كما يعتبر هذا النوع من الضرائب ذو نجاعة بيئية ذلك لأنه يطال الانبعاثات في حد ذاتها والتي تنجم عنها آثار جانبية

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الكويت، 2007، ص246.

ضارة، وباعتبار هذه الأخيرة لا تظهر ضمن أسعار السلع والخدمات، فإن هذا النوع من الضرائب كفيل بدمج مختلف هذه الآثار ضمن الأسعار.<sup>1</sup>

إن فرض ضرائب الانبعاثات بمعدلات مرتفعة سوف يقدم حافزا قويا للوحدات الانتاجية على الابتكار والتجديد والحصول على التكنولوجيا الحديثة الأقل تلوثا للبيئة بل المتوقع أن تقوم الوحدات الانتاجية الضخمة باستثمار جزء من أموالها في البحوث والدراسات المتعلقة سعيًا في ابتكار وسائل تكنولوجية تسمح بتخفيض معدلات التلوث إلى المعدلات المقبولة بتكلفة منخفضة نسبيًا.<sup>2</sup>

يمكن اعتبار هذه الضرائب أكثر فائدة لمواجهة التلوث، ولكنها تواجه البعض من الصعوبات وهي<sup>3</sup>:

- الضريبة المنخفضة لا تقدم الكثير من الحافز للسلوك البيئي الجيد في حين معدلاتها العالية من شأنها أن تحتاج آليات تركيب ضريبية وإدارة معقدة لذلك.
- إن الضرائب القائمة على أساس طرح النفايات الحقيقية تعتمد على إدارة كفؤة وتكاليف أكثر مما هو عليه في حالة الضرائب على المدخلات والانتاج.
- **ضريبة النفايات:**

هي عبارة عن اقتطاع نقدي يفرض على وحدة من النفايات التي يتم التخلص منها في البيئية، وفرض هذه الضريبة يترتب عنه إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها، التي سوف تحفز على التحكم في مستوى النفايات المصاحبة للإنتاج حتى لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية التي تمثلها الضريبة، فطالما أن هدفه سوف يكون تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم في التلوث مع معدل الضريبة على النفايات، فالمنتج سوف يقارن دائما مقدار الضريبة المفروضة على وحدة من النفايات مع التكلفة الحدية التي يمكن أن يتحملها في سبيل تخفيض حجم النفايات، فإذا كانت تكلفة المعالجة للوحدة أقل من مقدار الضريبة فإنه سوف يفضل معالجة النفايات والتخلص منها بطريقة علمية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بن الشيخ مريم، مرجع سابق، ص 29.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 254 - 255.

<sup>3</sup> أوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص 132.

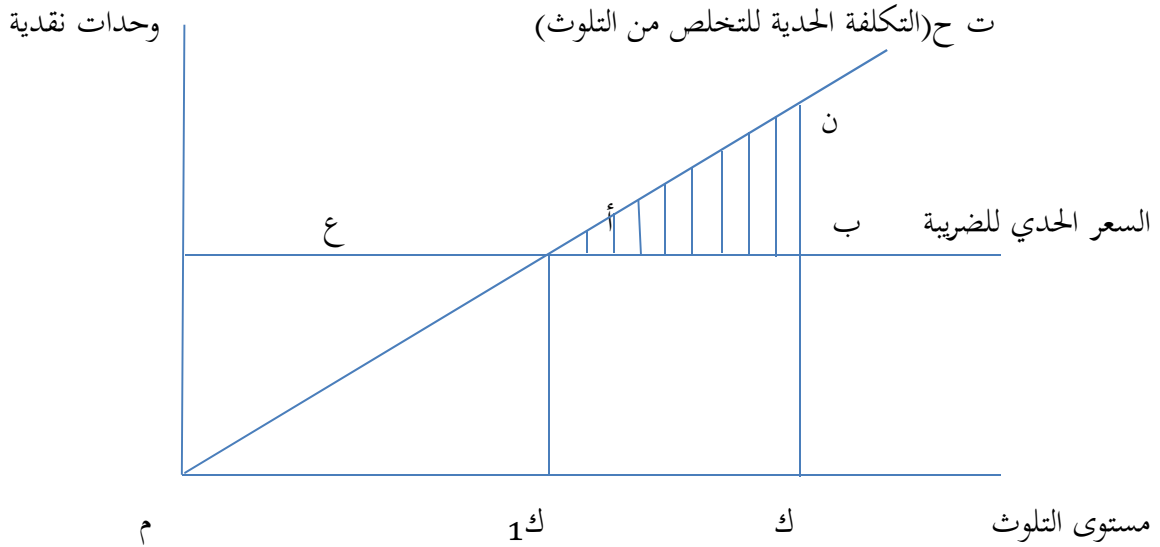
<sup>4</sup> بن الشيخ مريم، مرجع سابق، ص 30.

تعد ضرائب التلوث أو الضرائب على النفايات أحد الوسائل التي تجبر الوحدة الاقتصادية المسببة للتلوث على محاولة تعويض مقدار الضريبة المدفوعة وزيادة المحتملة في التكاليف حيث تواجه الوحدة الاقتصادية المسببة للتلوث بضرورة الاختيار بين بديلين:<sup>1</sup>

**البديل الأول:** الاستمرار في إنتاج نفس حجم الانتاج مع نفس المستوى من التلوث الناتج السائد قبل فرض الضريبة مع الالتزام بدفع الضريبة.

**البديل الثاني:** أن تقوم الوحدة الاقتصادية بالاستثمار في نوع معين من التكنولوجيا لتخفيض مستوى التلوث بدلا من دفع الضريبة.

وكل بديل من البديلين السابقين سوف يترتب عليه تكلفة تتحملها الوحدة الاقتصادية التي عليها أن تختار البديل الأقل تكلفة ( الأكثر وفرا)، حيث تتم المفاضلة بين تكلفة التخلص من التلوث من خلال الاستثمار في التكنولوجيا المعالجة للتلوث أو من خلال دفع الضريبة وتحمل تكلفتها، ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل البياني التالي:



حيث يتضح من الشكل ما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سبيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص 256-257.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 257-258.

- عند أي مستوى إنتاجي أقل من ك<sub>1</sub>، تكون التكلفة الحدية للتخلص من التلوث أقل من السعر الحدي للضريبة، ومن ثم تصبح الضريبة المدفوعة أكبر (أ ك<sub>1</sub>، م ع) من تكلفة التخلص من تلوث (أ ك<sub>1</sub> م)  $\Delta$ ، وعند أي مستوى من التلوث أكثر من ك<sub>1</sub> تصبح تكلفة التخلص من التلوث أكبر من مقدار الضريبة المدفوعة، ومن ثم سوف تفضل الوحدة الاقتصادية دفع الضريبة على النفايات دون التحمل بتكاليف إضافية للحصول على التكنولوجيا الجديدة.
- إذا كان مستوى التلوث يتراوح بين ك<sub>1</sub>، ك فإن الضريبة المدفوعة سوف تكون أقل من تكلفة التخلص من التلوث والتي تمثلها المساحة ن ك<sub>1</sub> أ حيث تكون الوفورات المحققة ممثلة بالمساحة ن أ ب  $\Delta$ . وفي نطاق هذا المدى من مستوى التلوث سوف تكون الضريبة من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية أكثر وفرا من تكلفة معالجة التلوث.

لذلك فإن الوحدة الاقتصادية المسببة للتلوث سوف تسعى لتحقيق المستوى المعياري للتلوث وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فإنها سوف تتحمل تكلفة إضافية تتكون من جزئين، جزء يمثل تكلفة التخلص من التلوث حتى المستوى ك<sub>1</sub> من خلال الاستثمار في تكنولوجيا جديدة، وجزء يمثل الضريبة المدفوعة على مستوى التلوث من ك<sub>1</sub> إلى ك.

من مزايا الضريبة على النفايات، ما يلي:<sup>1</sup>

- تشجيع البحث على طرق أقل تكلفة للسيطرة على مستويات التلوث وتخفيضها إلى المستويات المرغوبة ومعالجة النفايات بطريقة ملائمة.
- تطبيق أساليب تكنولوجية جديدة في معالجة التلوث لتخفيض التكاليف الحدية للمعالجة.
- تحفيز المؤسسات على الابتكار والتجديد والاستثمار في البحوث المتعلقة بابتكار وسائل تكنولوجية تسمح بتخفيض معدلات التلوث إلى المعدلات المقبولة بتكلفة منخفضة نسبيا.

استخدام ضريبة النفايات للحد من التلوث البيئي يواجه ببعض الصعوبات والانتقادات من بينها:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بن الشيخ مريم، مرجع سابق، ص 30.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 255 - 256.

- لا يسمح استخدام هذه الضريبة بالوصول بحجم الانتاج ومستويات التلوث إلى المستوى الأمثل اجتماعيا في حالة المنافسة غير الكاملة، وسوف ينجم عن ذلك أن معدلات التلوث الناتجة عن النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية سوف تكون أكبر من المعدلات القياسية المقبولة اجتماعيا للتلوث. ففي ظل المنافسة غير الكاملة فإن المنتج سوف ينجح في نقل الجزء الأكبر من الضريبة إلى المستهلكين دون الاهتمام بمعالجة النفايات والمخلفات طالما أن المستهلكين هم الذين سوف يتحملون عبء هذه الضريبة.
- إن فرض ضريبة موحدة على كل وحدة من وحدات التلوث بالنسبة لكافة المشروعات بغض النظر عن طبيعتها أو حجم نشاطها أو معدل تلوثها للبيئة سوف يضر بالمشروعات الصغيرة خاصة في أوقات الكساد أو انخفاض الأرباح فالسيطرة على الملوثات تخضع لفوفورات الحجم، حيث تنخفض تكاليف السيطرة على التلوث في حالة بالنسبة للمشروعات الكبيرة. فمثلا، تعتبر مصهرات الزنك والرصاص الصغيرة التي تقذف بمستويات ضئيلة من ثاني أكسيد الكبريت في وضع أضعف بكثير بالنسبة للسيطرة على تدفقات هذا الغاز مقارنة بالمصهرات الكبيرة التي يمكن أن تحول هذا الغاز إلى حامض كبريتيك.

تعتبر كذلك الإتاوات على الخدمات المؤداة والضرائب التمييزية من الأدوات المباشرة التي يمكن الاعتماد عليها لحل مشكلة التلوث واستدخال التكاليف الخارجية السلبية.

#### - الإتاوات على الخدمات المؤداة:

يمكن تعريفها على أنها مدفوعات عن تكلفة الخدمات المقدمة والتي تستخدم في المقام الأول كأداة لتمويل أنشطة الإدارة المحلية وذلك على سبيل المثال لعملية جمع ومعالجة النفايات الصلبة والصرف الصحي أما في حالة الموارد الطبيعية فمدفوعات هذا الشكل من الضرائب هي مدفوعات الاستخدام عند استهلاك أو استخدام مورد طبيعي كالصيد البحري أو في مياه الأنهار... إلخ. إن عائدات هذا النوع من الضرائب لا تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة، ذلك لأنها تهدف إلى تغطية التكاليف لأداء هذه الخدمات بالموازاة مع ضمان حماية البيئة.<sup>1</sup>

#### - الضرائب التمييزية:

تستخدم الضرائب التمييزية لمعالجة الانحرافات الناتجة عن حالة بعض المواد الأولية والإنتاج الوسيط الذي يحدث أضرارا للبيئة أكبر مما تحدثه استخدامات أو مدخلات أخرى. ولمعالجة هذه الأضرار غالبا ما يتم توظيف

<sup>1</sup> أوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص133.

الضريبة التمييزية في ذلك، فالمواد ذات مستوى التلوث الأعلى يفرض عليها معدلات ضريبة أعلى في حين يفرض على الإنتاج الأقل ضرراً نسبياً للبيئة معدل ضريبة أدنى.<sup>1</sup>

إلى جانب الأدوات الضريبية توجد مجموعة أخرى من الوسائل والأدوات التي شاع استخدامها في معالجة مشاكل التلوث، وبصفة خاصة في الدول المتقدمة والتي من أهمها:

### - نظام الدفع و الرد:

هو نظام قائم على فكرة فرض ضريبة على المتسببين في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة، على أن يتم رد هذه الرسوم لدافعيها في حالة قيامهم بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث وبالتالي فإن هذا الأسلوب يحفز المتسببين في التلوث على التخلص من الملوثات بطريقة مشروعة بعكس ما كان يحدث في نظام ضرائب النفايات والتي ترتب على استخدامها قيام بعض المتسببين في التلوث بالتخلص من الملوثات بطرق غير مشروعة وغير آمنة على البيئة كإحدى الطرق لتجنب دفع الضريبة. وبصفة عامة فإن نظام الدفع و الرد يتكون من شقين:<sup>2</sup>

- الشق الأول منه الدفع، وهذا الشق يهدف للحد من أو تغطية التكلفة الحدية الخارجية للتخلص من النفايات، وعلى ذلك فإنها تلزم مسبي التلوث بتضمين تكلفة أي خسائر قد يسببها في تكاليف إنتاجه.

- الشق الثاني والذي يتميز به هذا النظام وهو الرد فإنه يقدم حافزاً للتخلص من النفايات وبطريقة ملائمة وبما يمنع حدوث خسائر بيئية فيما بعد، حيث أن هذا النظام يستهدف التعامل مع الملوثين المحتملين وليس الحاليين وبما يضمن وضع حلول موضوعية لقضية التلوث البيئي وليس حلول مؤجلة للمشكلة.

### -تراخيص التلوث القابلة للتداول:

تم طرح فكرة تراخيص التلوث من قبل ديزر عام 1982، وهذه التراخيص هي عبارة عن رخص قابلة للتجارة تتداول في سوق خاص، وكل رخصة تحتوي على حق إطلاق كمية معينة من الانبعاثات الملوثة. الهدف من هذه التراخيص خلق حقوق الملكية بالنسبة لإصدار الانبعاثات الملوثة بحيث لا تستطيع أي مؤسسة أن تلوث إلا ما يحق لها، ويجب أن تكون الكمية المسموحة لإصدار الانبعاثات الملوثة تساوي الكمية المثالية للتلوث، وذلك للتحكم في غازات الاحتباس الحراري والملوثات الأخرى بشكل عام.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أوصلح عبد الحليم، مرجع نفسه، ص133.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص260-261.

<sup>3</sup> بن الشيخ مريم، مرجع سابق، ص33.

#### 4- أهداف الضرائب البيئية:

- تهدف الدولة من وراء فرض الضرائب البيئية إلى جملة من الأهداف، يمكن تخليصها في النقاط التالية:<sup>1</sup>
- إن فرض الضريبة يهدف إلى حماية الانسان، بتوفير الظروف البيئية المناسبة الحالية من كل مظاهر التلوث، بل إن هذا الهدف كان وراء المناادة بفرض ضريبة بأسعار مرفعة، وذلك تطبيقاً للقاعدة التي تقوم عليها السياسة الضريبية التي تعني من ناحية، أن الضريبة ينبغي أن تفرض بأسعار معقولة بالنسبة إلى السلع ذات الاستعمال الشائع، وهي تلك السلع التي لا يترتب عليها كقاعدة عامة أي آثار ضارة، وتعني من ناحية أخرى، أن الضريبة تفرض بأسعار مرتفعة على السلع الأكثر ضرراً.
  - المساهمة في إزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي يتضمنها فرض الضريبة البيئية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها المخالف لقواعد البيئة و المتسبب بأضرار لها.
  - أن فرض الضريبة وسيلة تجبر الأفراد والمؤسسات على أن تسلك أحد السبل الثلاثة الآتية :
    - إما التوقف تماماً عن النشاط الملوث للبيئة.
    - أو أن تتحمل تكاليف نشاطها الضار للبيئة، بحيث يتم استخدام حصيلة الضريبة في معالجة الأضرار التي يسببها السلوك البيئي الضار.
    - أن يبحثوا عن حلول فنية وتقنية تكفل قيامها بأنشطتها دون تلويث للبيئة.
  - الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جداً، وبالتالي سيحاول المسببين للتلوث العمل بجدية لمنع وتقليل التلوث لأنه أصبح يشكل عبء اقتصادي ومالي عليهم في حالة تسببهم أو مساهمتهم بالتلوث.
  - فرض الضريبة يوجد الحوافز والمشجعات من أجل التخلص الصحي من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة وعدم تخزينها.
  - إيجاد السبل الكفيلة بوقاية البيئة التي نعيش فيها من الإنساني الضار.
  - إيجاد وتوفير المصادر المالية الجديدة لحماية ومعالجة البيئة وتخليصها من النفايات والأضرار.
  - إيجاد الوسائل والطرق التي من خلالها نحافظ على تحقيق التنمية السريعة للمجتمع وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة بإدامة الموارد للأجيال القادمة.
  - أن فرض الضريبة للحد من التلوث يؤدي بالمكلف بأدائها إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث.

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 201-202-203.

- غرس الثقافة البيئية في المجتمع والتي تضمن المحافظة على البيئة وتجنّبها كل الأضرار والتهاك الذي قد يصيبها نتيجة الجهل البيئي.

- ضمان البيئة الصحيحة لكل شخص في المجتمع والعالم.

ثانيا- عناصر الضريبة البيئية:

1- المكلف بالضريبة البيئية:

ينبغي أن يكون المكلف بالضريبة البيئية بحسب الأصل - وفقا للقواعد العامة للعدالة الاجتماعية- هو من تسبب في إحداث هذا التلوث ( أي الملوث). هذا الأصل العام هو ما أخذ به في أدب اقتصاد البيئة، وتم صياغته في المبدأ الشهير الملوث يدفع Principle : polluter - pays والذي يتم اختصاره عادة في ( P. P.P).<sup>1</sup>

1-1- مبدأ الملوث يدفع:

لقد ظهر مبدأ الملوث يدفع ( P. P.P ) لأول مرة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في سنة 1972 كمبدأ للسياسة البيئية يهدف إلى تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وكمبدأ اقتصادي يرمز إلى تحميل الملوث تكاليف محاربة التلوث كإجراء اقتصادي لحماية البيئة.<sup>2</sup>

يقصد بمبدأ الملوث الدافع إدراج كلفة الموارد البيئية ضمن ثمن السلع أو الخدمات المعروضة في السوق، ذلك أن إلقاء نفايات ملوثة في الهواء أو المياه أو التربة هو نوع من استعمال هذه الموارد ضمن عوامل الإنتاج، وبذلك ينبغي أن يدخل استعمال هذه الموارد الطبيعية في كلفة المنتج أو الخدمة المعروضة. وتؤدي مجانية استخدام هذه الموارد البيئية التي تدخل ضمن عوامل الإنتاج إلى هدرها، لذلك يعتبر الاقتصاديون أن سبب تدهور البيئة تعود إلى مجانية استخدام الموارد البيئية.<sup>3</sup>

في مبدأ الملوث الدافع يتعلق الأمر بتحمل الملوّثين مبلغ النفقات العمومية التي صرفتها الدولة لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالإبقاء على البيئة في مستوى مقبول أو في حالة مقبولة كما حددهت السلطات العمومية ليكون كذلك.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عمرو محمد السيد الشناوي، تقوم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أبريل 2011، ص402.

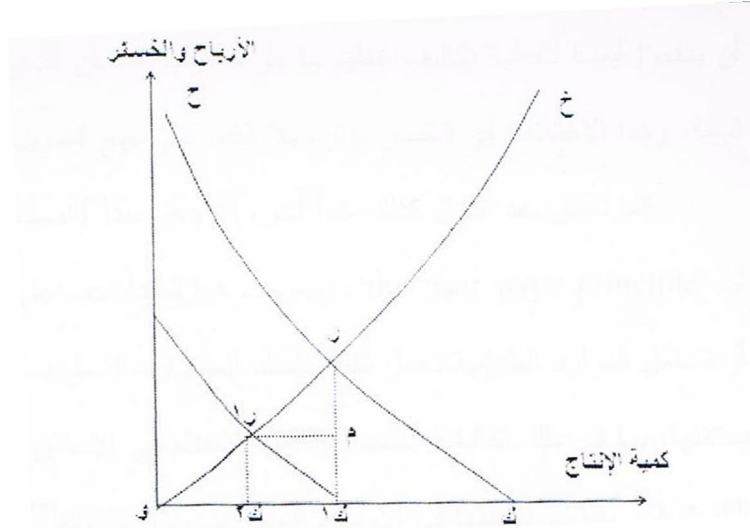
<sup>2</sup> أوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص127.

<sup>3</sup> وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص75.

<sup>4</sup> أحمد نغاش، أي مكانة للضريبة البيئية؟، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014، ص70.

ومبدأ الملوث يدفع لا يعدو أن يكون تطبيقاً للمبدأ المعروف "الغرم بالغنم"، فالمؤسسة تمارس نشاطها، وتحقق الربح، وتلوث البيئة، وتدفع مقابل ذلك، فمناط ضريبة التلوث إذن هو الإنتاج والأرباح والتلوث، ويوضح الشكل التالي هذا الفهم:<sup>1</sup>

الشكل رقم (05): العلاقة بين ضريبة التلوث والإنتاج والتلوث.



المصدر : عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد 49، أبريل 2011، ص 404.

حيث يمثل المحور الأفقي كمية الإنتاج، ويمثل المحور الرأسي الأرباح و الخسائر، ويمثل المنحنى (ح) الأرباح الحدية للمؤسسة، ويمثل المنحنى (خ) الخسائر الحدية للملوث. وكما هو واضح من الرسم أن أقصى أرباح يمكن أن تحققها المؤسسة توجد عند حجم الإنتاج (ك و) وهنا تكون الخسائر الحدية للتلوث مرتفعة جداً، ولكن المؤسسة لا تستطيع أن تنتج أكثر من (ك1)، فعند هذا الحجم من الإنتاج تتساوي الخسائر الحدية للتلوث مع الأرباح الحدية للمؤسسة.

وهنا يضطر المجتمع إلى فرض ضريبة لكي يحمل المؤسسة قدراً من تكلفة التلوث، ومع فرض الضريبة على التلوث ينتقل منحنى الأرباح الحدية للمؤسسة إلى اليسار ليصبح حجم الإنتاج المناسب بعد فرض الضريبة هو (ك2) ومستوى الأرباح (ر1 ك1).

<sup>1</sup> عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص ص 402 - 403 - 404.

معنى ذلك أن فرض الضريبة قد أدى إلى انخفاض الإنتاج من (ك1) إلى (ك2) لتقليل التلوث، وأن الخسائر الحدية للتلوث انخفضت (ر1ك2)، وأن المؤسسة أسهمت في هذه الخسائر بمقدار الضريبة (م1ر).

إن تبني هذا المبدأ من شأنه على المستوى العام الدفع بعدد من الدول إلى اتخاذ سياسات جبائية بيئية ملائمة أخذا بعين الاعتبار أن هذا المبدأ يفسر تفسيراً ضيقاً أو تفسيراً واسعاً، كما لي:<sup>1</sup>

- فالتفسير الضيق يعني أن من واجب الملوّثين أداء حقوق مالية لتمكين السلطات العمومية من تقليص أو الحد من آثار التلوث عبر ما تتخذه من إجراءات التنقية والتطهير المختلفة.
- أما التفسير الواسع فيعني تحميل المسؤولية للملوّثين والدفع بهم إلى تعويض ضحايا التلوث الذي تسببوا فيه من خلال ممارستهم لأنشطة ملوثة.

فهذان التفسيران لا يعنيان رغم ذلك حتمية التضريب البيئي وقيامه ولا إلزامية أداء الملوّثين للضرائب المرتبطة بالبيئة بل لا بد وأن يمر ذلك بطرق قانونية وتنظيمية مثل ما هو متعارف عليه في التشريعات الجبائية فوضع رسم على المؤثرات الخارجية يعني أن إجراءات التنقية والتطهير كإجراء عمومي سيتحملها الملوّث من حيث المبدأ، ولتفاديها على هذا الأخير الامتناع عن القيام بما قد يتسبب في أضرار على البيئة.

مبدأ الملوّث يدفع (p. p. p) لم يكن يستهدف أبداً أن يتم بمقتضاه السماح للملوّثين بالدفع في مقابل السماح لهم بتلويث البيئة بدون أي قيود أو ضوابط تضعها السلطات العامة، وإنما استهدفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) منه أن يكون وسيلة أو أداة لتحقيق غايتين على درجة كبيرة من الأهمية وهما:<sup>2</sup>

- الغاية الأولى: هي تحديد وتقليص نسب التلوث لأقصى درجة ممكنة.

- الغاية الثانية: توفير النفقات اللازمة للتدابير والإجراءات المتخذة لمنع ومكافحة التلوث يثير اعتبار الملوّث مكلفاً بالضريبة البيئية مسألتين بحاجة لبعض الإيضاح:<sup>3</sup>

المسألة الأولى: أنه وفقاً لمبدأ "الملوّث يدفع" يكون الملوّث هو المكلف المباشر بالضريبة، ولكن ذلك لا يحول دون أن يستقر عبء الضريبة في نهاية المطاف على غيره، إذ قد يتمكن دافع الضريبة أو المكلف القانوني بها إلى نقل ما دفعه كله أو بعضه إلى الغير.

<sup>1</sup> أحمد نغاش، مرجع سابق، ص 70-71.

<sup>2</sup> عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص 406-407.

<sup>3</sup> أوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص 128.

المسألة الثانية: تتعلق بكون المبدأ "الملوث يدفع" ليس في حقيقته مبدأ للمسؤولية المدنية، بقدر ما يعد مبدأ للكفاءة الاقتصادية. ويستطيع ذلك التسليم بأن البحث عن تلك الكفاءة يتطلب أن يتم اختيار المكلف بالضريبة بما يضمن لتطبيقها أقصى ما يمكن من فعالية وأقل ما يتوجب من نفقة وأيسر ما يتاح من إجراءات.

### 1-2- مبدأ المستخدم يدفع:

تطبق بعض الدول كذلك مبدأ آخر، ألا وهو مبدأ (المستخدم يدفع) أو " The user pays principle"، وبموجب هذا المبدأ يجب على مستخدم أو مستغل الموارد الطبيعية تحمل تكلفة تلك الموارد التي يستخدمها أو يستغلها، بما في ذلك تكاليف استخدام وسائل الإعلام في الإعلان عن أوجه التلوث التي يحدثها أو يشهدها في الأوساط البيئية المحيطة بنشاطه. ويعد هذا المبدأ في رأي مؤيديه، وسيلة هامة للتخصيص الكفء للموارد والنفقات فهو يشجع الاستخدام الرشيد للموارد البيئية (والتي هي في حقيقتها محدودة، ويؤدي استخدامها، عن طريق الإنتاج أو الاستهلاك، إلى تدهورها والإقلال منها). فضلا عن أنه يجعل الجمهور يدرك - حين اتخاذ قرار الشراء - الأضرار التي يسببها للبيئة إنتاج بعض السلع (حيث أنه سوف يدفع ثمنها أعلى لشراء السلع التي تنتج باستخدام طرق إنتاجية ملوثة للبيئة بالمقارنة بثمان المنتج بدون إضرار بالبيئة)، إن تطبيق هذا المبدأ يوفر للدولة إجراءات جوهرية لتمويل النفقات العامة الموجهة لحماية البيئة.<sup>1</sup>

تبعاً لذلك يمكن فرض رسوم بيئية على المؤسسات الصناعية الملوثة واستغلال تلك الرسوم في تدعيم صناديق وطنية ومحلية لمكافحة التلوث البيئي وفي تمويل أنشطة مراقبة التلوث و مكافحة الأضرار البيئية، على أن الرسوم البيئية تستهدف من ناحية أخرى تعديل سلوكيات المنتجين وتوجيهها نحو خدمة البيئة من خلال تطوير آليات الإنتاج الصناعي النظيف، ورغم أن البعض يرى أن فرض رسوم بيئية ضعيفة سيجعل الملوث يجد دائما فائدة في دفعها وبالتالي الاستمرار في تلويث البيئة عوض إقامة أجهزة لمكافحة التلوث أو معالجة المياه المستعملة، فإن فرض رسوم بيئية ضعيفة قد يكون لتفادي وضع عبء مالي ثقيل على القطاع الصناعي الذي يجب تأهيله نحو احترام البيئة وتعويده على الإجراءات الجبائية الحديثة، التي تعرف تطورا كبيرا في الأنظمة المقارنة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص 205.

<sup>2</sup> إبراهيم أومغار، إشكالية التمويل والرقابة في ميدان البيئة، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014، ص 48.

## 2- وعاء الضريبة البيئية:

- يمكن تعريف الوعاء الضريبي بصفة عامة بأنه: "المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء وحسب الأنظمة المحددة لذلك".<sup>1</sup>
- إن دراسة وعاء الضريبة البيئية يطرح علينا ضرورة معالجة ثلاثة عناصر هامة، وذلك نظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها الضريبة البيئية عن غيرها من الضرائب الأخرى، وهي:<sup>2</sup>
- اختيار وعاء الضريبة البيئية، أي اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة.
  - تحديد وعاء الضريبة البيئية، أي تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة موضوع الضريبة.
  - تقدير وعاء الضريبة البيئية، أي قياسه.

## 2-1- اختيار وعاء الضريبة البيئية:

على عكس الشائع بالنسبة للضرائب الأخرى، فإن وعاء الضريبة البيئية لا يتحدد بقيمة نقدية، ولكن بوحدات مادية، مثل حجم المخلفات التي تصرف في مسطحات المياه، أو كمية الملوثات التي تطلق في الهواء، أو درجة الضوضاء الصادرة عن الطائرات والمركبات، فهذه الطريقة الخاصة لتعريف المادة الخاضعة للضريبة تعد من الخصائص المميزة للضرائب البيئية.<sup>3</sup>

من جهة أخرى، يلزم أن تتوافر علاقة مباشرة بين وعاء الضريبة والتلوث البيئي، أي كانت صورته، فيكون وعاء الضريبة مثاليا كلما كان متطابقا وبصورة تامة مع مصدر أو منبع التلوث. فإذا كان التلوث ناتجا من انبعاثات مصنع معين، كما في المثال الذي استخدمه بيجو 1920، في مثل هذه الحالة فإن وعاء الضريبة المثالي هو كمية الانبعاثات الناتجة عن هذا المصنع، ولا يصلح وعاء الضريبة كمية الوقود التي احترقت داخل آلات ومعدات هذا المصنع، كذلك لا يصلح محلا للضريبة البيئية في هذا الحالة حجم الناتج للوقود المستعمل.<sup>4</sup>

## 2-2- تحديد وعاء الضريبة البيئية:

هو الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة موضوع الضريبة، ويقصد به الجزء الذي يتعدى المستوى الأمثل للتلوث (optimum level of pollution) المسموح به اجتماعيا، ويتحدد هذا المستوى عندما

<sup>1</sup> بن الشيخ مريم، مرجع سابق، ص 23.

<sup>2</sup> أوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص 135.

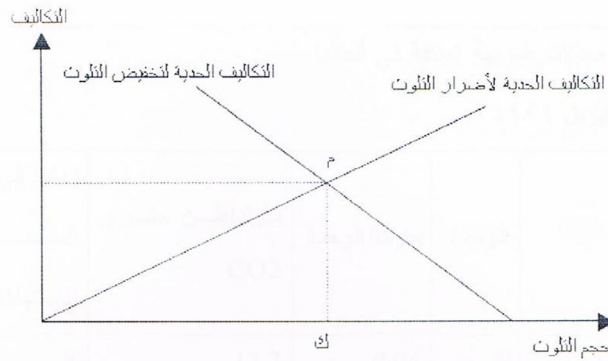
<sup>3</sup> عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص 416.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 416-417.

تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر، حيث تقوم فكرة الحجم الأمثل للتلوث على أن التلوث له تكاليف يتحملها المجتمع كما أن الحد من التلوث له تكلفة، وأن تحديد الحجم الأمثل للتلوث يتم عن طريق مقارنة تكاليف التلوث مع تكاليف تخفيض التلوث.<sup>1</sup>

يمكن توضيح كيفية تحديد وعاء الضريبة البيئية، من خلال الشكل الموالي.

### الشكل رقم (06): المستوى الأمثل للتلوث



المصدر: عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسية حماية البيئة، مقال بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أبريل 2011، ص 422.

يتحدد المستوى الأمثل من التلوث عند النقطة (م) ويشكل أي انحراف عنها انخفاضاً في مستوى الرفاهية، ذلك لأنه في حالة زيادة أضرار التلوث عن تكاليف التخفيض أي التحرك يمين النقطة (م) على منحنى التكلفة الحدية للضرر أو كانت تكاليف الضرر أقل من تكاليف التخفيض (التحرك يسار النقطة (م) على منحنى التكلفة الحدية للتخفيض)، ففي كلتا الحالتين يعد غير مرض من وجهة النظر الاقتصادية. ويقصد بتكلفة الضرر، التكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة عملية التلوث ذاتها، بينما يقصد بتكاليف تخفيض التلوث، التكاليف التي يتحملها المجتمع في محاولته لتخفيض التلوث.<sup>2</sup>

### 2-3- تقدير وعاء الضريبة البيئية:

نظراً لصعوبة قياس وتقدير الانبعاثات والمخلفات بصورة دقيقة، تلجأ عادة الأنظمة الضريبية في مختلف الدول إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل معادلات وجداول تحسب على أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع هذه الملوثات، على أن يتم توضيح وتبيان مقدار الضريبة المخصص لكل وحدة معينة من وحدات

<sup>1</sup> بن الشيخ مريم، مرجع سابق، ص 24.

<sup>2</sup> عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص 421.

القياس وذلك وفقاً لنوع وطبيعة تلك الملوثات، ففي السويد والمملكة المتحدة تم تحديد مقدار ضريبة التلوث على الكبريت والتي تقتطع من الديزل الذي يحتوي على الكبريت بـ: 0,03 أورو للتر.<sup>1</sup>

### 3- سعر الضريبة البيئية:

يعرف سعر الضريبة بوجه عام على أنه المبلغ من المال الذي يجب على الممول أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة أو أنه النسبة المئوية التي يحدد بها مقدار الضريبة فهو عبارة عن مقدار الضريبة منسوبا إلى قيمة وعائها أو محلها، من أهم الأشكال التي يتخذها سعر الضريبة السعر الثابت والسعر التصاعدي، ويمكن شرحهما على النحو التالي:<sup>2</sup>

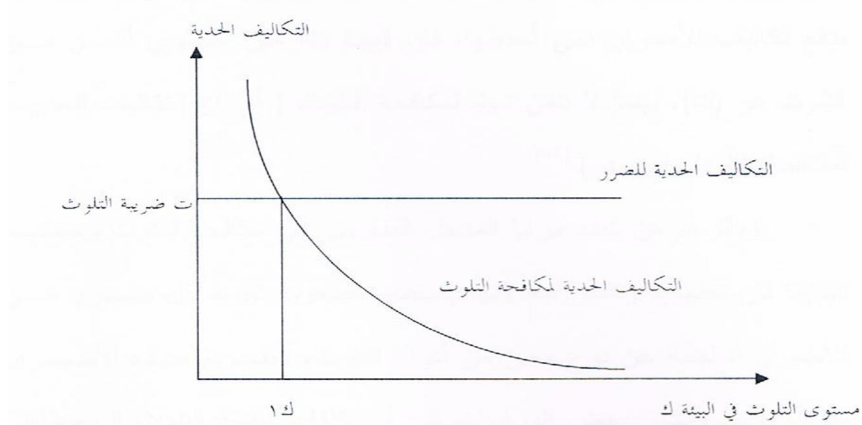
**3-1- السعر الثابت:** في هذه الحالة فإن السعر يبقى ثابتا على كامل المادة الخاضعة للضريبة وفي هذه الحالة تسمى الضريبة النسبية بحيث تطبق بمعدل واحد ثابت مهما تغير الوعاء الضريبي، إذن فالضريبة تحسب على أساس معدل مهما كان حجم أو قيمة المادة الخاضعة للضريبة ومعدلها لا يتغير بتغير قيمة هذه المادة.

**3-2- السعر التصاعدي:** طبقا لهذا الأسلوب يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد الوعاء الخاضع للضريبة ويتميز أسلوب التصاعد بأنه يتماشى مع مبدأ العدالة وتأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة، كما أنه يعد من أدوات التوجيه الاقتصادي وقد يكون له أثر فعال في حث الملوث على تجنب أسعار الضريبة المرتفعة وبالتالي تخفيض ما يقذفه إلى البيئة من وحدات التلوث إلى أن يتم تحديد الحدود التي يبدأ عندها التصاعد بمعرفة جهة علمية متخصصة، ويمكن استخدام التمييز السعري في حالة وضع حد لتلوث مسموح به يجب عدم تجاوزه وتستخدم أسعار منخفضة في حالة عدم التجاوز ولكن في حالة التجاوز تطبق أسعار ضريبية مرتفعة. كما يمكن تحريك السعر للأعلى مما يجعل نفقة الضريبة ترتفع لتتجاوز نفقة مكافحة التلوث وذلك بالنسبة لبعض المناطق أو بالنسبة لبعض أنواع الملوثات مما يدفع الملوث لتخفيض كمية الملوثات الناشئة عن نشاطه.

<sup>1</sup> بن الشيخ مريم، مرجع سابق، ص 26.

<sup>2</sup> حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012/2013، ص ص 80 - 81.

يمكن توضيح سعر الضريبة البيئية في الشكل الموالي:<sup>1</sup>  
 الشكل رقم (07): منحني التكاليف الحدية للضرر



المصدر: عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة سياسية لحماية البيئة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 49، أفريل 2011، ص 427.

يتحدد سعر الضريبة عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث، حيث يشير الشكل رقم 7 إلى تكلفة مقدارها (ت)، تفرضها الصناعة الملوثة على كل قاطن في نطاقها وعرضه لعودمها وفضلاتها، وفي غيبة الضريبة أو أي قيود تشريعية أخرى على الصناعة، فإنها سوف تسبب قدرا كبيرا من التلوث هو (ك) وبالتالي قدرا كبيرا من الأضرار. وبفرض ضريبة تعادل التكاليف الحدية للضرر (ت)، فإن التلوث يقل إلى (ك1) كما تقل الأضرار الناجمة عنه، ويعد المستوى (ك1) هو الأمثل لنوعية البيئة المرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع، لأن أي مستوى أفضل من ذلك سوف تكون تكاليفه أفضل من منافع الاجتماعية، أما إذا لم تقم المؤسسة بدفع تكاليف الأضرار التي أحدثتها، فإن البيئة تتعرض لمستوى أكبر من التلوث هو (ك)، بينما لا تنفق شيئا لمكافحة التلوث أي أن التكاليف الحدية لمكافحة التلوث مساوية للصفر.

#### 4- تخصيص حصيلة الضريبة البيئية:

في إطار مبادئ وقواعد تسيير الميزانية العمومية فإن مبدأ العمومية ومن ثم قاعدة عدم التخصيص في الإيرادات لا يطبقان عملا في شأن الضرائب البيئية ففي كافة التطبيقات على المستوى العالمي نجد أن عائد هذه الضرائب يعاد استخدامه في نطاق سياسات مكافحة التلوث وما تحويه من آليات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص 427-428.

<sup>2</sup> أوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص 139.

يلعب التمويل الحكومي الدور الأساس والمحفز، إذ تقوم الدول بتمويل الاستثمارات البيئية من الموازنة العامة للدول استناداً إلى مبدأ العبء الجماعي في السياسة البيئية، أو من قطاع الأعمال أو الأشخاص المعنيين وفق مبدأ المتسبب، فوفق مبدأ العبء الجماعي تغطي الضرائب المباشرة تمويل تلك الاستثمارات ولن يكون لها تأثير مباشر على المستوى العام للأسعار (قد يكون هناك تأثير غير مباشر) إلا إذا كان هناك زيادة في المعدلات الضريبية. أما في حالة تم فرض ضرائب إنتاج خاصة لتمويل أو بغرض تمويل الاستثمارات البيئية، فإن التأثير على المستوى العام للأسعار يكون مشابه لتأثير تمويل الاستثمارات البيئية وفق مبدأ المتسبب، و الفرق بين مبدأ المتسبب ومبدأ العبء الجماعي في عملية التمويل هو أن استخدام مبدأ المتسبب يقود إلى حساب تكاليف استثمارات حماية البيئة الإضافية ضمن سعر المنتج النهائي وبالتالي ترتفع أسعار المنتجات النهائية، وهذا يؤدي إلى تغير بنية السعر، و التأثير على المستوى العام للأسعار، وقد يكون ذلك مرغوباً بالنسبة لبعض المنتجات الضارة بالبيئة وذلك من خلال تغير بنية الطلب وبنية العرض، حيث تؤدي الضرائب البيئية إلى تقليل إنتاج المنتجات الضارة بيئياً والحد من الطلب على تلك المنتجات، وإن كان ذلك مرتبطاً بمرونة العرض لتلك المنتجات بالنسبة للسعر، ففي ألمانيا ارتفعت الأسعار بفعل الاستثمارات البيئية خلال الفترة 1970-1985 بمعدل 3% سنوياً، وبطبيعة الحال سيؤدي تمويل الاستثمارات البيئية الإضافية من أسعار المنتجات المرتفعة إلى زيادة الناتج الإجمالي الاسمي، وعند الأخذ بمبدأ المتسبب أو مبدأ العبء الجماعي في تمويل الاستثمارات البيئية يعني ذلك عملية تصحيح للحسابات الاقتصادية.<sup>1</sup>

ويمكن تبرير عدم احترام قاعدة عدم التخصيص في نطاق الضريبة البيئية في أن فرض هذه الضريبة بسعر يحقق الكفاءة الاقتصادية مستحيلاً عملاً-على الأقل في المدى القصير- لأنه يسبب صعوبات جادة للمؤسسات الملوثة لا سيما إذا كانت تكاليف المعالجة عالية. ولكي نتجنب إغلاق بعض المصانع وما يترتب على ذلك من بطالة وخسارة اقتصادية فإنه من المستحب فرض الضريبة بسعر منخفض مع تخصيص حصيلتها لتمويل استثمارات بيئية. وهكذا إن لم يكن مستطاعاً تحقيق خفض المرغوب في مستوى التلوث عن طريق إنشاء ضريبة محفزة فإنه يمكن تحقيقه عن طريق استخدام عائد الضريبة في صورة إعانات ومكافآت تمنح للملوثين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> رسلان حضور، مرجع سابق، ص 43-44.

<sup>2</sup> أوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص 139.

المطلب الثاني: الضرائب و الرسوم البيئية بين التأييد والمعارضة

أولاً- مزايا وصعوبات فرض الضرائب والرسوم البيئية:

1- مزايا فرض الضرائب والرسوم البيئية:

للضرائب البيئية مجموعة من المزايا، من بينها مايلي:<sup>1</sup>

- أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات والفعاليات التي أدت إليها، وهذا ما يساعد على تطبيق مبدأ الملوث هو الذي يدفع. ويسمح باندماج السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية.
- تحفز المنتجين والمستهلكين على الابتعاد عن السلوكيات الضارة بالبيئة.
- تحفز المنتجين على الابتكار والإبداع عندما تكون الطاقة، المياه، المواد الأولية والنفايات خاضعة للضرائب. وهذا ما يقودهم إلى تطوير أساليب جديدة للإنتاج والنقل والاسكان واستخدام الطاقة والاستهلاك العام قصد تخفيض الضرائب التي يدفعونها، وهذا يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية.
- تؤدي إلى زيادة الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة، إلى منح الحوافز للأخرين للقيام بذلك أو لتقليص حجم بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى، مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي.

2- صعوبات فرض الضرائب البيئية:

تعود الصعوبات التي تواجه فرض هذه الضرائب إلى جملة من العوامل أهمها:<sup>2</sup>

- عوامل سياسية تتمثل في غياب مرجعية للسياسة البيئية، وبالتالي أدى ذلك إلى تغليب المنطق ووجهة النظر للاعتبارات التنموية على الاعتبارات البيئية، وتفضيل أسلوب التدخل الإداري في معالجة المشاكل البيئية، مما أدى إلى تغيب العديد من الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية، بما فيها البرامج والضرائب والرسوم البيئية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 171 - 172.

<sup>2</sup> أوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص 141.

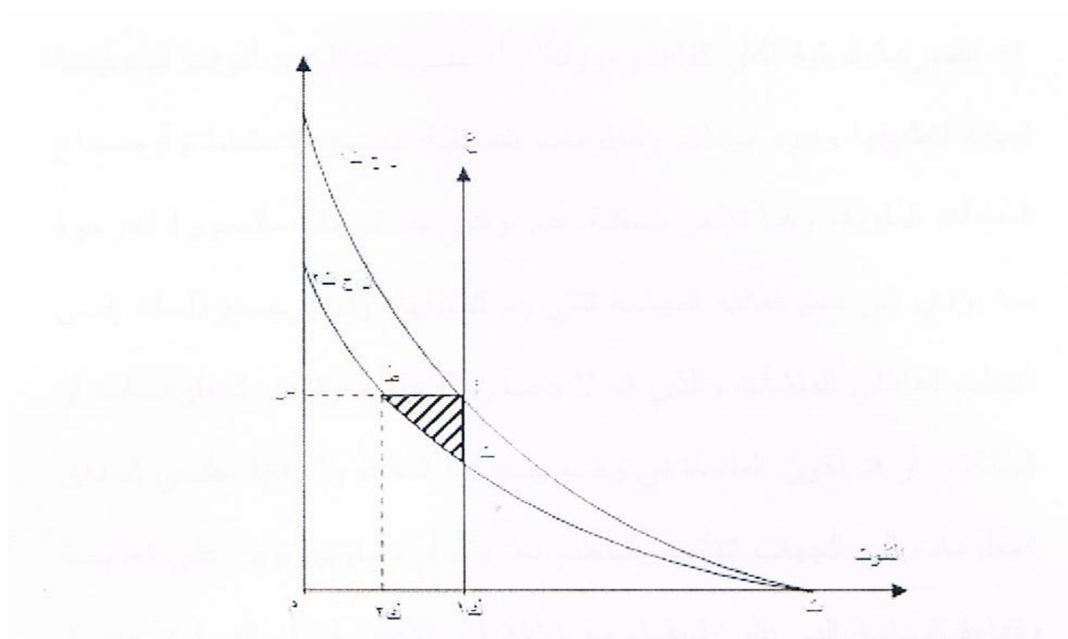
- اختلاف أهداف الاقتصاديين على أهداف السياسيين، فعلى حين يرى الاقتصاديون أن أهداف السياسة البيئية مثلها مثل أي سياسة رشيدة. أي اختيار الأساليب الأقل تكلفة لتحقيق هدف معين فإن السياسيين والمسؤولين الحكوميين يضعون في اعتبارهم عوامل أخرى قد تضعف من ميلهم للأدوات الجبائية.

- انخفاض الوعي الضريبي البيئي وهي صفة غالبا ما تعرف بها الدول النامية، كون ارتفاع أسعار الضريبة البيئية لكي تصبح مؤثرة وتعطي فعلها الصحيح وتخلق حافزا للمكلفين بأدائها إلى التهريب الضريبي وذلك بعدة طرق قد يكون منها محاولة التخلص من أسباب التلوث والنفايات بطرق غير قانونية وهذا قد يقود بالتالي إلى زيادة الأضرار والتلوث وبالتالي ارتفاع حجم الأخطار البيئية وتأثيراتها.

ثانيا- أفضلية الضريبة البيئية في توليد الحافز لتعديل السلوك الملوث:

تشكل الضريبة البيئية حافزا مستمرا لتخفيض التلوث مقارنة بغيرها من الأدوات. ويبرهن أنصار هذا الرأي على صحة ذلك نظريا بأنه لو افترضنا أن التقدم التقني قد يؤدي إلى تخفيض منحني النفقة الحدية للتقنية من المستوى (ن ح ت 1) إلى المستوى (ن ح ت 2) كما هو مبين في الشكل الموالي:<sup>1</sup>

الشكل رقم (08): أفضلية الضريبة في توليد الحافز لتعديل السلوك الملوث



المصدر: عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مقال بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أبريل 2011، ص 441.

<sup>1</sup> عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص ص 440-441.

فإنه في ظل تطبيق المعيار الموحد(ع) سوف ينجح الملوث في تخفيض نفقاته المترتبة على فرض ذلك المعيار من (ك1 أ ت) إلى (ك1 ث ت) ويقتصد بالتالي ما يعادل المساحة (ث أ ت)، ويمكن القول من ثم أن التنظيم وما يفرضه من معايير يشكل حافزا للتقدم التقني. فإذا اتجهت الدولة بدلا من فرض المعيار(ع) لإنشاء ضريبة بالسعر (س) فإن التلوث سينخفض آليا في حالة التطور التقني من المستوى (ك1) إلى المستوى (ك2) مادامت الضريبة تشكل حافزا للتقنية حتى نقطة تعادل سعرها مع النفقة الحدية للتقنية.

الملاحظ إذن أن مستوى التلوث ظل على حاله عندما فرض المعيار في حين استفاد الملوث من انخفاض النفقة الحدية للتلوث ليرفع مستوى أرباحه، أما في حالة فرض الضريبة فإن التقدم التقني قد أفاد المجتمع كله حيث انخفض مستوى التلوث من (ك1) إلى (ك2) وأفاد الملوث أيضا حيث اقتصد من نفقاته ما يعادل المساحة (ط أ ت) التي هي أكبر من المساحة (ث أ ت) المتحققة في حالة المعيار، فالاقتصاد الإضافي في النفقات في حالة الضريبة يساوي المساحة المؤشرة (ط أ ت).

بالرغم من الأفضلية الموجودة في الضريبة البيئية لتوليد حافز لتعديل السلوك الملوث الصادر عن المؤسسة الاقتصادية، إلا أن هذا لم يمنع من وجود انتقادات كثيرة وجهت لهذا النوع من الضرائب.

يمكن تلخيص أبرز هذه الانتقادات في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- إذا طبقت ضريبة بيئية في دولة من الدول دون أن تشاركها في ذلك الدول الأخرى فإنها تسبب آثار سلبية على قدرة المؤسسات القائمة في هذه الدول على المنافسة سواء في الاسواق الخارجية أو الداخلية فهذه المؤسسات تتحمل أعباء ضريبية إضافية لا تتحملها المؤسسات النظرية في الدول الأخرى.

- عدم الثقة بعدالة الضرائب البيئية، لأنه سوف تقاوم الصناعة بلا شك هذه الضرائب الجديدة، ولكن هذا الأمر ليس كافيا لتفسير العكس إذا كان الوضع ينطوي على فرض بعض أنواع القوانين، ومن المخاوف التي ينطوي عليها هذا الأمر هو أن "أن تتجاوز" الضريبة الحد الأمثل للتلوث.

- عدم توافر المعرفة الدقيقة حول دالة الضرر أي منحى الأضرار الحدية للتلوث، ويشير الكثير من الاقتصاديين وربما الكثير من العاملين على مكافحة التلوث إلى أنه من الصعوبة تقدير دالات الأضرار بشكل علمي. وعلاوة على ذلك فإنهم يقولون حتى ولو تمكنا من التقدير فإنه من الصعب إيجاد خبراء آخرين يستطيعون تقدير كل أشكال الأضرار البيئية ويفتحون الطريق أمام الجدل حول الأساس القانوني لفرض الضرائب البيئية التي تمس كل أنواع الأضرار البيئية.

<sup>1</sup> أوصلح عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص ص 140-141.

- الضريبة البيئية تؤذي الفقير مقارنة بالغير لأنه ينفق نسبة أكبر من دخله على السلع الاستهلاكية التي تتأثر أثمانها بفرض هذه الضرائب. ففي حالة فرض الضريبة على تلوث الهواء مثل ضريبة الكربون أو غيرها ستجد العائلات الفقيرة صعوبة كبيرة في مواجهة الزيادة في أعباء الإضاءة والتدفئة المنزلية (يقدر في الولايات المتحدة الأمريكية أن الأسرة الفقيرة تنفق أكثر من 15% من دخلها على الطاقة في حين لا تتعدى هذه النسب 3% في العائلات التي يزيد دخلها عن 50 ألف دولار سنويا). ولذلك يقترح أن تطبيق الحكومة برامج مساعدات لإعانة هذه العائلات على تحمل الأعباء المترتبة على فرض الضرائب البيئية أو زيادة أسعارها.

- إن الإطار التطبيقي للضرائب لا يعكس ما تم وضعه وتحليله في البحوث والدراسات النظرية، ففي الواقع العملي أثر هذه الضرائب ضئيل في تخفيض الأضرار البيئية، فعلى سبيل المثال نجد أن الملوثون هدفهم الوحيد هو جمع أكبر قدر من الأرباح وهذا يتعارض مع أهداف السياسة البيئية مادام سعر الضريبة البيئية يشكل تكلفة أقل من تكلفة تخفيض التلوث.

### المطلب الثالث: "النموذج الأوربي"، تنوع وفعالية في الضرائب و الرسوم البيئية

يمكن القول أن التفكير في التضريب البيئي عرف بدايته في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوربي، وقد مضت سنوات على الخطوات الأولى لهذا التضريب يمكن القول معها أن الجبايات البيئية أصبحت الآن واقعا ملموسا. فدول الشمال الأوربي، كالسويد والدانمارك مثلا تتوفر في إطار أنظمتها الجبائية على ضرائب بيئية نوعية منذ مدة طويلة ودول كفلندا، النرويج أو هولندا تشترك في وجود رسم خاص بانبعاث الغازات منذ التسعين من القرن الماضي ضمن أنظمتها الجبائية.<sup>1</sup>

كما أن الاتفاق على وضع رسم على الطاقة بين دول الاتحاد الأوربي، رغم بعض الاختلافات، دفع بالدول الخمس والمؤسسة إلى الدفاع عن مسألة تضريب الطاقة عبر وضع تشريعات خاصة بذلك، فقد أدخلت ألمانيا ومنذ سنة 1999 مثلا على نظامها الجبائي عناصر من الجباية البيئية، كما أن سويسرا منذ سنة 1991 شهدت إدماج التضريب البيئي ليشمل تدريجيا عددا من مكوناتها الترايبية (بال 1993، بيرن 1998، جونيف 1999،... وغيرها) لاشك أن النقاش الذي كان يدور دوما أثناء التفكير في التضريب البيئي يرتبط أساسا بالجدوى من هذا التضريب ومدى ملاءمته مع الأنظمة الجبائية القائمة.

<sup>1</sup> أحمد نغاش، مرجع سابق، ص 66.

أولاً- مختلف الضرائب و الرسوم البيئية في بعض دول أوروبا:

**1- السويد:** تم وضع الضريبة البيئية واستعمالها في السويد لغرض تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكبريت ( $SO_2$ ) المسؤول عن الأمطار الحمضية، وهذا الإجراء تم اعتماده في سنة 1998 وكان مرفقا بتخفيض في الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، وصولا إلى أن الاقتطاعات الإلزامية في الناتج الوطني الخام (PIB) لم تعدل، هذا الرسم كان واقعا ذو طابع تحريضي لأنه رفع الإيرادات إلى 4500 أورو للطن الواحد من غاز ثاني أكسيد الكبريت المصدر، وقاد بالانبعاثات إلى مستوى معقول يتناسب قليلا مع التوقعات، والتجربة السويدية في مجال ثاني أكسيد الكبريت لا تقابلها إجراءات وحلول تقنية بسيطة، سريعة وفعالة فيما يخص انبعاثات غاز أكسيد الكربون ( $CO_2$ )، حيث أن أكسيد الكبريت غالبا ينتج عن تفاعلات ثانوية وغير مرغوب فيها، بينما أكسيد الكربون هو المنتج المتوقع لكل عملية احتراق، ففي الحالة الأولى يمكن التصرف في التفاعلات التي ينتج عنها أكسيد الكبريت، بينما في الحالة الثانية يستحيل تخفيض مباشر للانبعاثات دون التنظيم و التصرف في إنتاج الطاقة المتجددة بأهمية كبيرة.<sup>1</sup>

لا تسري الضريبة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكبريت ( $SO_2$ ) إلا على فئة قليلة من المراحل الصناعية الضخمة ومحطات الطاقة. تتطلب عملية قياس الانبعاثات في كل محطة تكاليف باهضة- قرابة 300 ألف كورونا سويدية ( حوالي 30 ألف جنيه إسترليني) سنويا لكل محطة- ولا تكون مجدية سوى بالنسبة للمحطات الكبيرة، حيث تفوق المنافع التي تتحقق نتيجة الحفض الكبير تكاليف القياس. تطبق الرسوم على المحطات التي تولد طاقة بمعدل 25 جيغاوات/ساعة في العام على الأقل، ويبلغ العدد الإجمالي لمحطات الطاقة في السويد حوالي 260 محطة، وهي المسؤولة عن قرابة نصف إجمالي انبعاثات أكاسيد النيتروجين الناتجة عن توليد الطاقة للأغراض الصناعية هناك.<sup>2</sup>

الضرائب البيئية في السويد لقيت دعم كبير من قبل المجتمع المدني، نظرا للارتفاع المستمر في عدد المؤسسات ذات الأنشطة الاقتصادية التي لها أثر سلبي على البيئة. إيراداتها تساهم بنسبة كبيرة في حجم الإيرادات الجبائية تشهد هذه الضرائب تغييرات في معدلات الإخضاع، نظرا لتطور المواد التي تعتبر مصدر هذه الضرائب

<sup>1</sup> كوتش عاشور، عزوز علي، فاعلية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي، مداخلة لفائدة الملتقى الوطني الخامس بعنوان، اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أوت 1955 سكيكدة، 21- 22 أكتوبر 2008، الطبعة الأولى، 2010، ص 186.

<sup>2</sup> ستيفن سميت، مرجع سابق، ص ص 55- 56.

(أنواع الطاقة وحجم الانبعاثات الملوثة)، بالإضافة إلى التخفيضات والإعفاءات. تمارس الحكومة السويدية ضغط على الصناعة للاستثمار في الطاقات المتجددة.<sup>1</sup>

الجدول الموالي يوضح بعض أنواع الرسوم البيئية في السويد.

الجدول رقم (06): بعض أنواع الرسوم البيئية في السويد

| الأثر  | المبلغ   | الأداة                                      |
|--|--|---|
| انخفاض ب 6% لانبعاثات الكليية، وانخفاض محتوى الكبريت للمنتوجات البترولية بحوالي 40% في سنتين             | 53 فرنك/كلغ  | رسم على الكبريت                             |
| في 3-4 سنوات ارتفاع ملحوظ في حصة السوق للديزل (الأنظف)، وانخفاض ب 75% لانبعاثات الكبريت للمركبات بالديزل | تخفيضات جبائية 603 فرنك/م <sup>3</sup> و 343 فرنك/م <sup>3</sup> للأصناف الأول والثاني (الديزل المعياري والصنف الثالث) | الرسم التمييزي على البنزين الخالي من الرصاص |
| انخفاض انبعاثات أكسيد الأوزون ب 35% في سنتين   | 53 فرنك/كلغ  | رسم على أكسيد الأوزون                       |

المصدر: كتوش عاشور، عزوز علي، فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي، مداخلة لفائدة الملتقى الوطني الخامس بعنوان: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، الطبعة الأولى، 2010، ص 186.

2- فرنسا: يميز النظام الجبائي البيئي الفرنسي بتنوع في الضرائب البيئية، خاصة في مجال الطاقة، النقل، ضرائب مرتبطة بالتلوث البيئي و الضرائب البيئية المتعلقة بالموارد الطبيعية.

## 2-1- في مجال الطاقة والنقل:

- الرسم الداخلي للاستهلاك على المنتجات الطاقوية (TICPE): في حدود (1,15C€/L) بالنسبة للقازوال و (1,77C€/L) بالنسبة للوقود الممتاز بدون رصاص، حيث تقوم المجالس الجهوية بتحديد سعر الرسم. ابتداء من 01 جانفي 2011، سقف المجلس الجهوية سعر (TICPE) حيث أصبح (0,73C€/L) بالنسبة للوقود الممتاز و (1,35C€/L) بالنسبة للقازوال، ومعدلات الرسم متغيرة حسب الجهات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Alfred Pfaller, les écotaxes en Europe, analyses et documents, Friedrich Ebert stiftung, pureau de Paris, Mars 2013, P7.

<sup>2</sup> Inventaire des taxes environnementales en France, document de travail n°09, Rapport développement durable, commissariat générale au développement durable, service de l'observation et des statistique, décembre 2012, p10.

الجدول الموالي يوضح الإيرادات المتأتية من الرسم (TICPE).

الجدول رقم (07): مبالغ الرسم (TICPE) من سنة 2007 حتى سنة 2011.  
(بالمليون أورو)

| السنوات    | 2007   | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   |
|------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| مبلغ الرسم | 24 986 | 24 780 | 24 080 | 24 200 | 24 615 |

**Source:** Inventaire des taxes environnementales en France, document de travail n°9, rapport développement durable, commissariat générale au développement durable, service de l'observation et des statistiques, décembre 2012, p12.

• الرسم الداخلي للاستهلاك على الغاز الطبيعي (TICGN): يطبق هذا الرسم على الغاز الطبيعي المستعمل للاحتراق والغير خاضع لـ (TICPE)، يجمع الرسم من قبل المورد لهدا الغاز. قبل 01 أفريل 2008، الرسم (TICGN)، لا يتعلق بمستعملي الغاز الطبيعي الذين يستهلكون أكثر من 5Gwh للغاز خلال 12 شهر بعد تطبيق تخفيض شهري يقدر ب: 400 000Kwh.

ابتداء من 01 أفريل 2008 الرسم (TICGN) يطبق بدون تخفيض مهما كان حجم الاستهلاك مادام الغاز يستعمل للاحتراق. <sup>1</sup> الجدول الموالي يوضح الإيرادات المتأتية من الرسم (TICGN) خلال السنوات 2007 حتى 2011.

الجدول رقم (08): مبالغ الرسم (TICGN) من سنة 2007 حتى سنة 2010

(بالمليون أورو)

| السنوات    | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|------------|------|------|------|------|
| مبلغ الرسم | 201  | 242  | 266  | 282  |

**Source:** Inventaire des taxes environnementales en France, document de travail N°09, rapport développement durable, commissariat générale au développement durable, service de l'observation et des statistiques, décembre 2012, p13.

<sup>1</sup> Inventaire des taxes environnementales en France, op-cit, p12.

بالإضافة إلى رسوم بيئية أخرى ترتبط بالطاقة كالرسم الداخلي على الاستهلاك النهائي للكهرباء (TICFE)، الرسم على الاستهلاك النهائي للكهرباء (TCFE)، مساهمة الخدمة العامة للكهرباء والرسوم على القواعد النووية.

أما عن الضرائب البيئية المرتبطة بقطاع النقل، فنجد الرسم على سيارات الشركة (TVS)، الرسم على شهادات تقييم السيارات (الرسم على البطاقات الرمادية (TCG))، الرسم على تسيير شهادات التقييم للسيارات والرسم على السيارات المستعملة الأكثر تلويث (TCPP).

## 2-2- ضرائب التلوث:

الرسم العام للأنشطة الملوثة (TGAP)، أنشأ هذا الرسم بموجب قانون المالية الفرنسي لسنة 1999 عن طريق تجميع (05) رسوم جبائية قديمة، ويختص هذا الرسم بـ:<sup>1</sup>

- تفرغ النفايات المنزلية واستهلاك الزيوت.

- تخزين وتصريف النفايات الصناعية الخطيرة.

- التلويث الصناعي للهواء وتلوث المياه.

- الضوضاء والضجيج المحدث من طرف النقل الجوي.

الإيرادات المتأتية من هذا الرسم خلال سنة 2011 قدرت بحوالي 1173 مليون أورو.<sup>2</sup>

الجدول الموالي يوضح الرسم على التلوث الهواء في فرنسا.

### الجدول رقم (09): الرسم على تلوث الهواء في فرنسا.

| الأثر  | المبلغ   | الأداة                                 |
|--|--|--|
| في المتوسط كانت الانخفاضات السنوية كمايلي:<br>-251841 طن SO <sub>2</sub> .<br>-21000 طن NOX.<br>-14000 طن HCL. | 180 فرنك/طن حول انبعاثات:<br>-ثاني أكسيد الكبريت SO <sub>2</sub> (منذ 1985).<br>- أكسيد الأزوت MOX (منذ 1990).<br>-حمض الكلور هيدريك HCL (منذ 1990). | رسم شبه جبائي على تلوث الهواء في فرنسا |

المصدر: كتوش عاشور، عزوز علي، فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي، مداخلة لفائدة الملتقى الوطني الخامس بعنوان: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 21- 22 أكتوبر 2008، الطبعة الأولى، 2010، ص183.

<sup>1</sup> كتوش عاشور، عزوز علي، مرجع سابق، ص182.

<sup>2</sup>Inventaire des taxes environnementales en France, op-cit, p47.

### 2-3- ضرائب بيئية متعلقة بالموارد الطبيعية:

إتاوة اقتطاع المياه، يخضع لها كل شخص يمارس نشاط يدخل فيه اقتطاع المياه، تحديد سعر الإتاوة لكل حوض يصنف إلى الصنف 1 أو الصنف 2 حسب عدم ثبات مستوى المياه الجوفي. إتاوة اقتطاع المياه للاستعمالات الاقتصادية بالنسبة للصنف 1 تقدر بـ: 3 أورو للمتر المكعب، و الصنف 2 تقدر بـ: 4 أورو للمتر المكعب.<sup>1</sup>

الجدول الموالي يوضح عائدات إتاوة اقتطاع المياه المرتبطة بالاستعمالات الصناعية للسنوات من 2007 حتى 2010.

الجدول رقم(10): مبلغ إتاوات اقتطاع المياه من سنة 2007 حتى سنة 2010.

(بالمليون أورو)

| السنوات   | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|------|------|------|------|
| مبلغ إتاوة اقتطاع المياه المرتبطة بالاستعمالات الصناعية | 55   | 59   | 66   | 58   |

**Source:** Inventaire des taxes environnementales en France, document de travail N°09, rapport développement durable, commissariat générale au développement durable, service de l'observation et des statistiques, décembre 2012, p52.

**3- سويسرا:** سويسرا كباقي دول أوروبا التزمت بتخفيض انبعاثاتها للغازات المسببة للاحتباس الحراري خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون (CO<sub>2</sub>). واستطاعت تخفيض الانبعاثات بحوالي 8%. هذا الالتزام الدولي تم الوصول إليه من خلال قانون سويسرا لـ CO<sub>2</sub> \*، والمرسوم المرتبط بـ: CO<sub>2</sub> \*\*. لأجل الوصول إلى الأهداف المرجوة والمرتبطة بتخفيض انبعاثات (CO<sub>2</sub>)، قامت الحكومة السويسرية بفرض رسم على انبعاثات (CO<sub>2</sub>)، يتم اقتطاعه ابتداء من 01 جانفي 2008 (المادة 18 من المرسوم المرتبط بـ: CO<sub>2</sub>)، مبلغ الرسم يقدر بـ: 12 فرنك سويسري (حوالي 08 أورو) لكل طن من CO<sub>2</sub> (المادة 3 من المرسوم المرتبط بـ: CO<sub>2</sub>). يضاعف إلى 36 فرنك سويسري (حوالي 25 أورو)، لكل طن من CO<sub>2</sub>، حوالي 9,5 سنتيم سويسري (7 سنتيم أورو) لكل لتر مازوت ابتداء من 01 جانفي 2010.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Inventaire des taxes environnementales en France, op-cit, p51-52.

\* قانون فيدرالي في 08 أكتوبر 1999 متعلق بتخفيض انبعاثات CO<sub>2</sub> (قانون RS 641.71).

\*\* مرسوم في 08 جوان 2007 متعلق بالرسم على الانبعاثات من CO<sub>2</sub> (مرسوم RS 641.712).

<sup>2</sup>Jürg Bally, Barbara Nageli, l'exemple Suisse de la taxe sur le CO<sub>2</sub> et de la redevance poids lourds liée aux prestations, revue française de finances publiques, France, n°114, Avril 2011, pp128-129.

في إطار برنامج تخفيض الانبعاثات دائما، قام موردي الوقود بسويسرا بتسقيف سعر البنزين والديزل في حدود 1,5 سنتيم سويسري (ما يقارب 1 سنتيم أورو). المؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة الأحفورية، تستطيع هذه المؤسسات طلب إعفاء من الرسم (المادة 9 من قانون الـ CO<sub>2</sub>). على هذا الإثر يجب على هذه المؤسسات الالتزام أمام اتحادية التخفيض، بتخفيض انبعاثاتها وتكون هذه التخفيضات من CO<sub>2</sub> في شكل قيمة معرفة في هذه المؤسسات هذا الهدف يجب الوصول إليه في الفترة بين 2008 إلى 2012. المؤسسات المعفاة من الرسم يجب أن تأخذ بإجراءات تخفيض الانبعاثات من CO<sub>2</sub> وتقرارها بالهدف المحدد، مبالغ الرسم التي لم تقم المؤسسات بدفعها من خلال الاستفادة من الإعفاء يجب مقارنتها بتكلفة إجراءات الخفض للانبعاثات من CO<sub>2</sub>.<sup>1</sup>

### ثانيا- النتائج المحققة من وراء فرض الضرائب و الرسوم البيئية في دول أوروبا:

الرسوم البيئية من الأدوات الاقتصادية التي تسمح بالوصول إلى الأهداف البيئية وبأقل تكلفة. فهي فعالة اقتصاديا مقارنة بالقوانين البيئية مثلا. لنفرض على سبيل المثال قطاع ملوث يحتوي على مؤسستين لهما تكاليف حدية مختلفة لإزالة التلوث. إذا تعلق الأمر بالقانون البيئي سيكون الأمر مكلف جدا بالنسبة للمؤسسة التي تحملت تكلفة إزالة التلوث. أما إذا كانت الأداة المستعملة هي رسوم بيئية، فكل مؤسسة تزيل التلوث حتى تكون التكلفة الحدية لإزالة التلوث مساوية لمعدل الرسم. التكاليف الحدية لإزالة التلوث هي إذن متساوية بين الملوثن. الرسم البيئي في هذه الحالة يسمح بضمان العدالة بين الملوثن، والوصول إلى تخفيض الانبعاثات وبتكلفة منخفضة.<sup>2</sup>

الرسوم البيئية كأداة اقتصادية استطاعت أن تحفز على الإبداع البيئي أكثر من القوانين البيئية، فهي تطور الإبداعات البيئية التي تسمح بإزالة التلوث وبأقل تكلفة دائما، وإذا تم اختيار الرسوم البيئية كضابط تكون المؤسسة في هذه الحالة ربحت تكلفة إزالة التلوث، وخفضت كذلك من العبء الضريبي. واستطاعت المضي أكثر نحو الإبداع البيئي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Jürg Bally, Barbara Nageli, op-cit, pp129-130.

<sup>2</sup> Mireille Chiroleu-Assouline, "la fiscalité environnemental, instrument économique par excellence", revue française publique, France, n°114, Avril 2011, p22.

<sup>3</sup> ibid, p23.

السياسة البيئية في دول أوروبا، تقوم على التكثيف في استعمال الرسوم البيئية كأداة اقتصادية. حيث أن هذه الرسوم، تسمح لأعضاء المخطط المشترك للتغير في كميات الانبعاثات (SCEQE) بالوصول إلى هدف الحد من الانبعاثات من CO<sub>2</sub>.<sup>1</sup>

في السويد، ساهم الرسم على الكبريت في انخفاض بـ6% للانبعاثات الكلية، وانخفاض محتوى الكبريت للمنتوجات البترولية بحوالي 40% في سنتين. الرسم التمييزي على البنزين الخالي من الرصاص، في خلال ثلاثة إلى أربع سنوات ساهم في ارتفاع ملحوظ في حصة السوق للديزل (الأنظف)، وانخفاض بـ75% لانبعاثات الكبريت للمركبات بالديزل. أما عن الرسم على أكسيد الأوزون، فقد أدى إلى انخفاض انبعاث أكسيد الأوزون بـ35% في سنتين.<sup>2</sup>

الرسم الشبه الجبائي على تلوث الهواء في فرنسا (TPPA)، كان له دور في الانخفاضات السنوية لـ CO<sub>2</sub> بحوالي 251841 طن و NOX بحوالي 21000 طن، و HCL انخفاضات بحوالي 14000 طن.<sup>3</sup> عرفت فرنسا كذلك منذ سنة 1989 رسوم بيئية على المواد البتروكيماوية، والتي ساهمت في التخفيض من حدة حجم استهلاك أنواع البنزين الأكثر ضررا للبيئية وتلويثا لها وذلك بنسبة تصل إلى 50% ما بين سنوات 1989 و1996.<sup>4</sup>

ومن الأهداف الرئيسية التي حددتها الحكومة البريطانية تخفيض نسبة انبعاثات الكربون بمقدار 20% (من النسبة التي كانت سائدة عام 1990) بنهاية عام 2010. ومع نهاية التسعينات كانت معظم المقاييس المستخدمة لتخفيض التلوث البيئي مركزة على الوقود المستخدم في السيارات. ومع نهاية التسعينات وأوائل القرن العشرين امتد نطاق الاهتمام الحكومي ليشمل العديد من المنتجات التي يمكن أن يصاحب إنتاجها تلوث بيئي، فباستقرار موازنة عام 2000 في المملكة المتحدة اتضح أن الضريبة على كل من الكهرباء و الفحم و الغاز الطبيعي تبلغ 0,43، 0,15، 0,10 لكل ك/س على التوالي. وقد تم اقتراح إعفاء الكهرباء المتولدة من مصادر قابلة للتجدد، كما سبق إقرار إعفاء القطاعات التي تستخدم الطاقة بكثافة والتي وافقت على تحقيق أهداف كفاءة الطاقة وقد كانت نسبة التخفيض المقررة تعادل 80% من الضرائب المفروضة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Manfred Rosenstock, fiscalité environnementale l'Etat des lieux dans l'Union européenne, revue Française de finance publique, France, n°114, Avril 2011, pp74-75.

<sup>2</sup> كتوش عاشور، عزوز علي، مرجع سابق، ص186.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص183.

<sup>4</sup> إبراهيم أومغار، مرجع سابق، ص48-49.

<sup>5</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص268.

بالنسبة للدانمارك، فقد فرضت ضريبة بيئية على استعمال المياه أدت إلى تخفيض استخدام المياه إلى 13% خلال الفترة من عام 1993 إلى 1998. وبالتالي تخفيض معدل الفاقد من المياه إلى 23%. وفعالية الضريبة البيئية في تخفيض درجة التلوث يمكن مشاهدتها في ألمانيا، حيث أظهرت إحدى الدراسات إلى أن فرض الضريبة البيئية كانت حافزا لحوالي ثلث المصانع الموجودة للاستثمار في معدات التنقية.<sup>1</sup>

الرسم على المواد الكبريتية والرسم على المحروقات والرسم على استخدام الأسمدة والمواد الكيماوية، مكنت هذه الرسوم المفروضة في النرويج من التخفيف من نسبة أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى 21%.<sup>2</sup>

دور الضرائب البيئية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يمكن في استعمال هذه الضرائب للوصول إلى الأهداف البيئية والابداع البيئي.

الجدول الموالي يوضح مختلف الحلول، والتي تم توزيعها في ثلاث مجموعات.

#### الجدول رقم (11): أصناف الإجراءات الجبائية

| التشبيط الأضرار البيئية  | الحث على سلوك بيئي  | الحث على الابداع  |
|--|---|---|
| إخضاع الأنشطة المضرة بالبيئة<br>ل:<br>* رسوم التلوث.<br>* رسوم على مؤشرات التلوث | الحث على القيام بالإجراءات المساهمة في الوصول إلى الأهداف البيئية مثل:<br>* الإهلاك المتسارع للتجهيزات التي تسمح بتخفيض التلوث.<br>* تخفيض الرسم TVA على السلع والأنشطة الأقل ضررا على البيئة | الحث على القيام بإجراءات تنمية الابداع (خاصة الابداع من الناحية البيئية).<br>* إجراءات تركز على تخفيض تكلفة الابداع (الاهتلاك المتسارع للتجهيزات التي تسمح بتخفيض التلوث).<br>* إجراءات تركز على تنمية مردود الابداع، كتخفيض معدلات الإخضاع على بعض أنواع المداحيل. |

Source: la fiscalité, l'innovation et l'environnement, édition OCDE, OCDE, 2010, P128.

في المجموعة الأولى، نوع الإجراءات الجبائية البيئية يركز على إخضاع الأنشطة المضرة للبيئة، وتشجيع هذه الأنشطة على تخفيض التلوث والابداع البيئي وهو ما يعرف بعضا السياسة البيئية. المجموعة الثانية، توضح إجراءات تشجيع السلوك البيئي، من خلال تخفيض التكلفة، وهو عبارة عن ابتزاز تقوم بتحريكه السياسة البيئية، تركز هذه الإجراءات على تخفيض الرسم (TVA) على التجهيزات التي تساهم في التقليل من الأضرار البيئية، بالإضافة إلى التسريع في الإهلاك بالنسبة لهذه التجهيزات. في المجموعة الثالثة تستخدم الدولة الضريبة البيئية لتشجيع الإبداع البيئي بالخصوص.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جهاد محمد السباني، الضريبة البيئية ودورها في الحد من الملوثات التي تواجهها البيئة، مقال على الرابط:

www.althawranews.net/portal/news-51753.htm (تم فحصه يوم الخميس: 18/جويلية/2013).

<sup>2</sup> إبراهيم أومغار، مرجع سابق، ص 48.

<sup>3</sup> la fiscalité, l'innovation et l'environnement, édition OCDE, OCDE, 2010, P129.

### المبحث الثاني: الضرائب و الرسوم البيئية في الجزائر

كما تطرقنا في المطلب الثالث من المبحث الثاني من هذا الفصل إلى بعض الضرائب البيئية التي تضمنها هيكل الضرائب البيئية في بعض دول أوروبا. سنخصص هذا المبحث إلى مختلف الضرائب البيئية التي تضمنها هيكل الضرائب البيئية في الجزائر.

#### المطلب الأول: الضرائب و الرسوم البيئية على الانبعاثات الملوثة

وتدعي (Emission tax)، وتفرض على مخلفات النشاط الانتاجي للوحدات الاقتصادية، كمت أنها تمارس دور الأسعار السوقية لتكلفة مخرجات التلوث، وعليه فهي تستهدف الآثار السلبية الناجمة عن المشاريع الملوثة للبيئة. وعليه فنتيجة لهذا الإجراء الضريبي العقابي لمثل هذه النشاطات الإنتاجية ذات المخرجات الملوثة للبيئة، يلجأ المنتجون إلى تخفيض المدخلات التي تبين أنها سبب التلوث البيئي.<sup>1</sup>

#### أولاً- الرسوم الخاصة على الانبعاثات الجوية:

##### 1- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية:

يتمثل وعاء هذا الرسم في كميات الغازات والأدخنة والأبخرة والجزئيات السائلة والصلبة المنبعثة في الهواء والتي تتجاوز القيم القصوى المحددة في المرسوم التنفيذي 06-138. المرسوم التنفيذي 07-299، بين كيفية تحديد وعاء هذا الرسم من خلال تطبيق المعامل المضاعف للكميات المنبعثة وفقاً لسلم تدريجي للمعاملات من 1 إلى 5 حسب نسبة الانبعاث المحددة من القيمة 10% كحد أدنى إلى 100% كحد أقصى للمؤسسات المصنفة.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى أن هذا الرسم تخصص مداخله على النحو التالي:<sup>3</sup>

- 10 % لفائدة البلديات.
- 15% لفائدة الخزينة العمومية.
- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

<sup>1</sup> فارس مسدور، مرجع سابق، ص350.

<sup>2</sup> حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص83.

<sup>3</sup> بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث/ دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، مداخلة لفائدة الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص161.

## 2- الرسم على الوقود:

تم إدخاله بموجب قانون المالية لسنة 2002، يقدر مبلغ هذا الرسم بـ: 1 دج لكل لتر من البنزين "محتوى على الرصاص، عادي أو ممتاز"، ويوزع مبلغ الرسم بالتساوي بين صندوق البيئة ومكافحة التلوث والصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.<sup>1</sup>

### ثانيا- الرسم الخاص على الانبعاثات السائلة الصناعية:

#### • الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية:

تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 94 من القانون المالية لسنة 2003، ويحدد هذا الرسم وفق المياه المستعملة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة. تكمن الأسباب وراء إنشاء هذا الرسم إلى حجم المياه الصناعية الملوثة الملقى بها سنويا في الوسط الطبيعي والتي تقدر بـ 120 مليون متر مكعب، وأن 10% منها فقط تعالج قبل صرفها.<sup>2</sup>

يحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الذي حددته أحكام المادة 54 من القانون رقم 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 ومعامل مضاعف مشمول بين 1 و5 تبعاً للمعدل تجاوز حدود القيم. تم تخصيص حاصل هذا الرسم كمايلي:<sup>3</sup>

- 30% لفائدة البلديات.
- 20% لفائدة ميزانية الدولة.
- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة.

الجدول الموالي يلخص الرسوم الخاصة على الانبعاثات الجوية والرسم الخاص على الانبعاثات السائلة الصناعية.

<sup>1</sup> منور أو سرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص194.

<sup>2</sup> بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق، ص162.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص162.

الجدول رقم(12): رسوم النشاط الصناعي والرسم على الوقود

| الرسم  | مبلغ (أو معدل الرسم)   | ملاحظات وبيانات عن تخصيص مبلغ الرسم  |
|--|--|--|
| الرسم التكميلي على التلوث الهوائي ذو الطبيعة الصناعية<br>المادة: 205 | -يحسب مبلغ الرسم بالاعتماد على معدل (TAPD).<br>-معامل مضاعف من 1 إلى 5 للكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة. | -وارد في قانون المالية لسنة 2002.<br>-تحديد المعاملات حسب معدل تجاوز الكميات المنبعثة للحدود القصوى المحددة (تطبيق مبدأ الملوث-القائم بالدفع).<br>-الايادات الناتجة عن الرسم يتم تخصيصها كمايلي:<br>10% لفائدة البلديات.<br>15% لفائدة الخزينة العامة.<br>75% لفائدة FEDEP |
| الرسم على الوقود الملوث<br>المادة: 38                                | 1 د ج على اللتر من البنزين العادي أو الممتاز المحتوي على الرصاص.   | -قانون المالية لسنة 2002.<br>-ترقية تصاعدية للبنزين الخالي من الرصاص.<br>-الايادات المتأتية عن الرسم يتم تخصيصها كمايلي:<br>50% للصندوق الوطني للطرق السريعة.<br>50% للصندوق الوطني للبيئة.  |
| الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية                         | يحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية.  | -وارد في قانون المالية لسنة 2003.<br>-يخصص مبلغ الرسم كالاتي:<br>30% لفائدة البلديات.<br>20% لفائدة ميزانية الدولة.<br>50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة  |

المصدر: كتنوش عاشور، عزوز علي، فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي، مداخلة لفائدة الملتقى الوطني الخامس بعنوان: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، الطبعة الأولى، 2010، ص194.

المطلب الثاني: الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة

أولاً- مفهوم الرسم:

ابتداء من قانون المالية لسنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، بمعدلين أساسيين، بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين يقدر الرسم بـ 30 000 دج إذا كان لهذه المؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص، و 3 000 دج إذا كان للمؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح، أما بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين فينخفض المعدل

الأساسي إلى 6 000 دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للترخيص وإلى 750 دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للتصريح.<sup>1</sup>

إن المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص هي تلك التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أخطار ومساوئ قد تكون لها تأثيرات سلبية على الصحة العمومية، النظافة والأمن والفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية، أما المؤسسات المصنفة الخاضعة للتصريح فهي تلك التي لا تسبب أي خطر أو مساوئ للمصالح المذكورة.<sup>2</sup>

### ثانيا- تعديل قانون المالية لسنة 2000:

في قانون المالية لسنة 2000 تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وقد تمثل التعديل في احداث تغييرين، الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم والثاني يتعلق بفرض مبلغ رسم (معدل) لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص، وحيث إن هذه الأخيرة ترتب حسب درجة الأخطار أو المساوئ التي تنجم عن استغلالها إلى ثلاثة أصناف: منشآت خاضعة إلى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة، منشآت خاضعة لترخيص الوالي المتخصص إقليميا ومنشآت خاضعة إلى ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا. هناك ثلاثة معدلات لكل حجم من أحجام المؤسسة (الحجم هنا مقاس بعدد الأشخاص المشغلين) إضافة إلى معدل رابع خاص بالمؤسسات الخاضعة للتصريح بصفتها صنف أقل خطورة من الأصناف الثلاثة المذكورة سابقا.<sup>3</sup>

### ثالثا- المعامل المضاعف:

يتراوح المعامل المضاعف\* المستدل لكل واحد من النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة ما بين 1 إلى 10 بحسب طبيعة وأهمية النشاط وكذا نوع وكمية النفايات المخلفة عن هذا النشاط.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> كتوش عاشور، عزوز علي، مرجع سابق، ص ص 191- 192.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 192.

<sup>3</sup> منور أو سرير، محمد هو، مرجع سابق، ص ص 193- 194.

\* المعامل المضاعف : معامل يضاعف قيمة الضريبة البيئية .

<sup>4</sup> المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 09-336 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1430 الموافق 20 أكتوبر سنة 2009، يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، ص 3.

يوزع المعامل على النحو التالي:<sup>1</sup>

• معامل مضاعف مطبق على طبيعة وأهمية النشاط حسب نظام الرخصة:

- النشاط الخاضع للتصريح 1 نقطة.

- النشاط الخاضع لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي 2 نقطة.

- النشاط الخاضع لرخصة الوالي 3 نقاط.

- النشاط الخاضع لرخصة الوزير 4 نقاط.

• معامل مضاعف مطبق على نوع من (النفائات المخلفة عن النشاط حسب مقاييس الخطورة):

- نفائات خطيرة على البيئية، مهيجة، 1 نقطة.

- نفائات قابلة للانفجار، ملهبة، قابلة للاشتعال 2 نقطة.

- نفائات ضارة، سامة، محدثة للسرطان، معدية، سامة بالنسبة للتكاثر، مبدلة 3 نقاط.

• معامل مضاعف مطبق على كمية النفائات، حسب كمية النفائات الخاصة الخطيرة المختلفة عن

النشاط:

- كمية النفائات تفوق 100 وأقل أو تساوي 1000 طن/سنة 2 نقطة.

- كمية النفائات تفوق 100 وأقل أو يساوي 5000 طن/سنة 2,5 نقطة.

- كمية النفائات تفوق 5000 طن/سنة 3 نقاط.

طبيعة وأهمية النشاط، نوع النفائات المخلفة عن النشاط حسب مقاييس الخطورة، تحدد بواسطة التنظيم.

تم إعفاء نشاط صناعة الخبز من الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئية.<sup>2</sup>

الجدول الموالي يوضح مبالغ الرسم السنوي على النشاطات الملوثة للبيئية.

<sup>1</sup> (المواد 4، 5، 6)، المرسوم التنفيذي رقم 09-336 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1430 الموافق 20 أكتوبر سنة 2009 يتعلق بالرسم على

النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئية، مرجع سابق، ص 4.

<sup>2</sup> المادة 53، القانون 11-16 المؤرخ في 03 صفر 1433 الموافق لـ 28 ديسمبر 2011 يتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية، العدد 72، ص 17.

الجدول رقم(13): مبالغ الرسم السنوي على النشاطات الملوثة للبيئة.

| التصنيف  | الحجم      | مؤسسات مصنفة تشغل أكثر من شخصين | مؤسسات مصنفة تشغل أقل من شخصين |
|--|------------|---------------------------------|--------------------------------|
| مؤسسات خاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة                    | دج 120 000 | دج 24 000                       |                                |
| مؤسسات خاضعة لترخيص الوالي المختص اقليميا                    | دج 90 000  | دج 18 000                       |                                |
| مؤسسات خاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص اقليميا | دج 20 000  | دج 3 000                        |                                |
| مؤسسات خاضعة للتصريح   | دج 9 000   | دج 2 000                        |                                |

المصدر: كتوش عاشور، عزوز علي، فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي، مداخلة لفائدة الملتقى الوطني الخامس بعنوان: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 21- 22 أكتوبر 2008، الطبعة الأولى، 2010، ص192.

المطلب الثالث: الضرائب والرسوم البيئية الخاصة بالنفايات الصلبة وضرائب ورسوم أخرى ذات بعد بيئي  
أولاً- الضرائب والرسوم البيئية الخاصة بالنفايات الصلبة:

#### 1- رسم إخلاء النفايات العائلية(TEOM):

تمت مراجعة معدلاته من خلال قانون المالية لسنة 2002، فمثلاً: تم تغيير المعدلات السابقة للرسم الخاص بالنفايات المنزلية من المجال 375دج - 500دج إلى المجال 640دج- 1000دج /سنويا/للعائلة. وتجدر الإشارة إلى أنه ورغم إعادة تقويم معدلات الرسم إلا أنها بقيت غير كافية لتغطية تكاليف تسيير النفايات، كما أن معدل استرجاعها جد ضعيف ( من 20% إلى 30% في المتوسط).<sup>1</sup> هو ضريبة تفرض سنويا على الملكيات المبنية التي تستفيد من خدمات رفع القمامة المنزلية باسم المالك أو المستفيد، يتم تحديد مبلغ هذه الضريبة بناء على مداولة من المجلس الشعبي البلدي على النحو التالي:<sup>2</sup>

- 500- 1000دج على كل محل سكني.
- 1000- 10000دج على كل محل ذي استعمال مهني، تجاري، حرفي أو مماثل.
- 5000- 20000دج على كل أرض مهيأة للتخميم.

<sup>1</sup> كتوش عاشور، عزوز علي، مرجع سابق، ص190.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 170-171.

- 10000 - 100000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، تجاري، حرفي أو مماثل ينتج كميات من النفايات أكبر من الفئات المذكورة أعلاه.

## 2- رسم تحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج:

أسس قانون المالية لسنة 2002 رسماً للتشجيع على عدم تخزين النفايات الاستشفائية المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية بسعر مرجعي قدره 24000 دج عن كل طن من النفايات المخزونة، ويتم ضبط الوزن المعني وفقاً لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معينة أو عن طريق قياس مباشر. ويتم توزيع حاصل الرسم كمايلي:<sup>1</sup>

- 10% لفائدة البلديات.

- 15% لفائدة الخزينة العمومية.

- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

وقد منحت مهلة ثلاث (03) سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزود بأجهزة الترميد الملائمة أو حيازتها. وجاء هذا الرسم في ظل الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب ويقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنوياً. وأفاد مسح لنفايات الصحة المنجز من طرف وزارة تهيئة الاقليم والبيئة قدر بـ 40190 طن من النفايات الاستشفائية لسنة 2002. وتتم إزالتها عن طريق الحرق، كما بينت دراسة الخبرة التي خصت حضيرة منشآت الحرق المتواجدة على مستوى المؤسسات الاستشفائية سنة 2002 بأن عددها 236 منشأة، منها 64 عاطلة.<sup>2</sup>

## 3- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية:

يقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 بـ 10500 دج/طن، ويمنح المستغل مهلة تقدر بـ 3 سنوات ابتداء من تاريخ إقرار الرسم لإنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات، وتجدر الإشارة إلى أنه يغطي تقريباً تكلفة المعالجة، لذا يتوقع أن يكون له أثر تحفيزي ودرعي مؤكداً.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص 84.

<sup>2</sup> بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 161.

<sup>3</sup> منور أو سرير، محمد هو، مرجع سابق، ص 192 - 193.

تخصص عائدات هذا الرسم على النحو التالي:<sup>1</sup>

- 10% لفائدة البلديات.
- 15% لفائدة الخزينة العمومية.
- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ويدخل هذا الرسم التحفيزي حيز التنفيذ بعد مهلة ثلاث 03 سنوات من تاريخ الانطلاق في تنفيذ المنشأة لمشروع إزالة النفايات.

ويعتبر هذا الرسم جد مهم في التقليل أو القضاء على النفايات الخطيرة، لذلك يجب تفعيل هذا الدور، باعتبار أن انتاج النفايات الصناعية الخطيرة يقدر بـ 180000 طن في السنة موزعة على النحو الآتي ( 9500 طن) من النفايات المتحللة البيولوجية، (6500 طن) من النفايات العضوية، (48000 طن) من النفايات القليلة السامة، وهذه النفايات منتجة أساسا في ولايات عنابة (36%)، وهران (14%)، وفيما يخص الزيوت المستعملة فإنه لا يسترد من 140000 طن من الزيوت المسوقة سنويا سوى 8% فقط من أجل رسكلتها في الخارج. فالزيوت المستعملة المطروحة في محطات البنزين وكذلك للتفريعات غير المراقبة لزيوت السيارات تشكل مشكلة بيئية هامة. كذلك التزايد السريع في إنتاج الملوثات أدى إلى زيادة خطيرة في تركيز مستويات الغازات التي تزيد من نفاذ الأوزون إلى سطح الأرض، إذا نجد غاز ثاني أكسيد الكربون قد تزايد بنسبة 20% من بداية الثورة الصناعية.<sup>2</sup>

#### 4- الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا:

تم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004، ووعائه يعتمد على الوزن، حيث رتب مبلغ 10,5 دج لكل كيلو غرام ويحصل لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث بنسبة 100%.<sup>3</sup>

#### 5- الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا:

يحدد مبلغ هذا الرسم بـ 10 دج لكل إطار مخصص للسيارات الثقيلة وبـ 05 دج لكل إطار مخصص للسيارات الخفيفة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> وناس يحي، مرجع سابق، ص 83 - 84.

<sup>2</sup> بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 161.

<sup>3</sup> حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 85.

<sup>4</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 168.

أحدث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006، حيث يتم توزيع إيراداته كمايلي<sup>1</sup>:

● 10% لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي.

● 15% لصالح الخزينة العمومية.

● 25% لصالح البلديات.

● 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

**6- الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المصنعة محليا:**

الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم الذي ينجم عن استعمالها زيوت مستعملة، محدد

بـ 12500 دج على كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني.<sup>2</sup>

تم احداث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006 ويتم توزيع إيراداته على النحو التالي:<sup>3</sup>

● 25% لفائدة البلديات.

● 15% لفائدة الخزينة العمومية.

● 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

**ثانيا- ضرائب ورسوم أخرى ذات بعد بيئي:**

بالإضافة إلى الضرائب والرسوم البيئية السابق ذكرها، هناك ضرائب ورسوم أخرى تكتسي طابع المحافظة

على البيئة وحماية مواردها من التلوث، من خلال توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية نحو هذين الميزتين.

يمكن شرح هذه الضرائب والرسوم ذات البعد البيئي كمايلي:<sup>4</sup>

**1- الرسم على المنتجات البترولية والمنتجات المماثلة لها:**

الرسم على المنتجات البترولية والمنتجات المماثلة لها مستوردة أو محصل عليها في الجزائر، لاسيما في

مصنع تحت المراقبة الجمركية. وهو ضريبة نوعية على أساس الهكل أو الكلف حسب الحالة، يحصل لفائدة ميزانية

الدولة.

<sup>1</sup> حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 85.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 168.

<sup>3</sup> حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 86.

<sup>4</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 167-168-169.

## 2- رسم التطهير:

رسم سنوي على الملكيات المبنية لفائدة البلديات التي تشتغل بها مصلحة رفع القمامة المنزلية ومجهزة بشبكة القنوات.

## 3- إتاوة استغلال الموارد المائية:

أنشأت بموجب المادة 73 من القانون 05-12 المتعلق بالمياه، والمقدرة بـ25 دج على كل متر مكعب (المادة 49 من قانون المالية 2010) ويخصص ناتج الإتاوة على النحو التالي:

- 44% لفائدة ميزانية الدولة.
- 44% لصالح الصندوق الوطني للمياه.
- 12% لصالح الوكالة المكلفة بالتحصيل (وكالات الأحواض المائية في المناطق والأقاليم).

## 4- إتاوة اقتصاد المياه:

هي مقابل مشاركة مستعملي ومستخدمي المياه في برامج الحماية الكمية للموارد المائية المسيرة عن طريق الأحكام الآتية ( قانون المالية لسنة 2010):

أ- تحصل إتاوة اقتصاد المياه لدى كل مستعمل موصول بشبكة جماعية للمياه الصالحة للشرب لاستعمالها الصناعي أو الفلاحي.

ب- كما يتم تحصل إتاوة اقتصاد المياه من طرف وكالات الأحواض الهيدروغرافية، كل واحدة في إقليم اختصاصها لدى كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، يتوفر لديه ويستغل، في ميدان الأملاك العامة المائية، تجهيزات اقتطاع المياه، ثابتة أو مؤقتة لاستعماله الخاص أيا كان مصدر المورد.

ت - تحدد إتاوة اقتصاد المياه، بعنوان الحكم (أ) أعلاه كمايلي:

- 4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب، لاستعمالها الصناعي أو الفلاحي بالنسبة لولايات شمال البلاد.

- 2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب، لاستعمالها الصناعي أو الفلاحي بالنسبة لولايات جنوب البلاد الآتية: الأغواط، غرداية، الوادي، تيندوف، بشار، إليزي، تامنغست، أدرار، بسكرة و ورقلة.

ج - تحدد إتاوة اقتصاد المياه، بعنوان الحكم (ب) أعلاه كمايلي:

- 2% من المبلغ المفوتر بعنوان إتاوة اقتطاع المياه بالنسبة لولايات جنوب البلاد الآتية: الأغواط، غرداية، الوادي، تيندوف، بشار، إليزي، تامنغست، أدرار، بسكرة و ورقلة.

• 4% من المبلغ المفوتر بعنوان إتاوة اقتطاع المياه في ولايات شمال البلاد.

د - يدفع ناتج إتاوة اقتصاد المياه في حساب التخصيص الخاص رقم 086-302 الذي عنوانه: "الصندوق الوطني للتسيير المدمج للموارد المائية".

#### 5- الرسم الإضافي على المواد التبغية الموضوعة للاستهلاك:

الرسم الإضافي على المواد التبغية الموضوعة للاستهلاك في الجزائر بمبلغ 09 دج ( حسب تعديل قانون المالية لسنة 2010 ). ويوزع ناتج الرسم على النحو التالي:

- 6 دج للصندوق الخاص بالاستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية.
- 1 دج لصندوق التضامن الوطني.
- 2 دج لصالح حساب التخصيص الخاص للصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي.

المبحث الثالث: انعكاسات الضرائب والرسوم البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: الطابع الردعي والتحفيزي للضرائب البيئية

أولاً- التحفيزات الجبائية عوامل حاثّة للمؤسسة الاقتصادية على سلوك حماية البيئة:

قد تكون المؤسسة الاقتصادية في موضع الوعي التام تجاه البيئة، وبالتالي تسعى جاهدة للحفاظ عليها من كل أشكال التلوث، فتعتمد المؤسسة في هذه الحالة على تجهيزات تساهم بدورها في التقليل من وحدة التلوث. تقوم الدولة بتقديم تحفيزات مالية من شأنها أن تعطي الدافع القوي لهذه المؤسسة الاقتصادية للقيام باقتناء مثل هذه التجهيزات.

تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليل من التلوث في كل أشكاله.<sup>1</sup>

ويستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة، ويحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية.<sup>2</sup>

من أجل تخفيف الضغط على الشريط الساحلي وفي إطار التشجيع والعمل على النقل وتحويل المؤسسات الصناعية القائمة والتي يعد نشاطها مضرًا بالبيئة الساحلية، وكذا السهر على توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل، عمد المشرع من خلال قانون المالية لسنة 2004 إلى التخفيض من قيمة مبلغ الضريبة المطبقة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتها المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى ولايات الجنوب بنسبة 20% أما المؤسسة على المستوى ولايات الهضاب العليا فتستفيد من تخفيض قدره 15%، وهذا لمدة أقصاها 05 سنوات.<sup>3</sup>

في البعض من الدول أوريا، خاصة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، تم الاعتماد على تحفيزات مالية وجبائية من خلالها يمكن حث المؤسسة الاقتصادية على السلوك البيئي، من بين هذه التحفيزات،

<sup>1</sup> المادة 76، القانون 10-03 مؤرخ في 19 جمادي الأول عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، ص18.

<sup>2</sup> المادة 77، المرجع نفسه، ص18.

<sup>3</sup> حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص91.

نجد الاعتماد على الاهتلاك المتسارع للتجهيزات التي تسمح بتخفيض التلوث، بالإضافة إلى تخفيض الرسم (TVA) على السلع والأنشطة الأقل ضررا على البيئة.

فبالنسبة لوسائل التحفيز الضريبي لحماية البيئة، نجد أنه لم يتم اللجوء إليها إلا حديثا، إذ طبق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 ويهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم البيئية إذا امتثلت المؤسسة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث.<sup>1</sup>

### ثانيا- الطابع الردعي للضرائب البيئية:

القاعدة الأساسية مفادها أن الذي يحدث ضررا أكثر بالبيئة هو من يدفع ضرائب أكثر، وذلك كعقوبة على تدمير البيئة من خلال اعتماد تكنولوجيات عدوة للبيئة. وعليه كلما كانت الضرائب أكثر كلما أحس الملوثون بأثرها، ما قد يجعلهم يغيرون استراتيجياتهم الصناعية أو الإنتاجية المرتكزة على التكنولوجيا الرخيصة الملوثة إلى البحث في سبل اعتماد تكنولوجيا صديقة للبيئة، و التي عادة ما تكون مكلفة.<sup>2</sup>

وتأسيسا على مبدأ الملوث الدافع، يعد النظام الجبائي البيئي كأصل عام نظام ودعي، حيث يتضمن هذا النظام مجموعة من الضرائب والرسوم المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بالبيئة من خلال المنتجات الملوثة الناجمة عن نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة، وتتنوع هذه الضرائب والرسوم بين الضرائب المطبقة على الانبعاثات الملوثة، الضرائب والرسوم المطبقة على المنتجات، الضرائب والرسوم المطبقة لتحسين جودة الحياة والضرائب والرسوم المطبقة على استغلال الموارد الطبيعية.<sup>3</sup>

إن تقدير مدى فعالية الحماية البيئية (الضرائب والرسوم البيئية من مضامين الحماية البيئية) في حث المؤسسات الاقتصادية والأفراد على الحفاظ على البيئة يجب أن ينتقل من النظرة التقليدية التي مفادها تساوي الضريبة البيئية ونفقات التدمير البيئي الحدية بمعايير أكثر عقلانية أهمها:<sup>4</sup>

● تأثير الضرائب على التلوث البيئي.

● مقارنة معدل الضريبة بتكاليف تقليل التلوث الحدية.

وفي الجزائر يعتبر قانون المالية سنة 1992 أول قانون تطرق إلى تأسيس الرسوم البيئية من خلال الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وتلتها ترسانة من الرسوم الأخرى التي يعتبر الهدف الأساسي منها

<sup>1</sup> بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 155.

<sup>2</sup> فارس مسدور، مرجع سابق، ص 350.

<sup>3</sup> حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 76.

<sup>4</sup> بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 163.

حماية البيئة من أشكال التلوث البيئي. إن تفعيل الجباية البيئية التي تعد الضرائب والرسوم البيئية من مضامينها في مكافحة التلوث إنما يتم إذا ما حسن اختيارها وتطبيقها على أرض الواقع فيجب أن تكون أداة كفيلة بردع الملوث أيا كانت طبيعته (فردا أو مؤسسة) على إحداث التلوث بمختلف أشكاله.

### المطلب الثاني: استخدام الضريبة البيئية لتغيير السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

#### أولا- كفاءة الضرائب البيئية:

من وجهة نظر بيئية،<sup>1</sup> الأداة الجبائية تعطي الأفضل، فالوصول إلى أحسن النتائج البيئية سيتم إذا ما تم احترام استعمال شروط هذه الأداة الجبائية. الرسوم السويدية على ثاني أكسيد الكبريت وعلى أكاسيد الأوزون (NOx) تم تقييمها سنة 1991، حيث أعطت نتائج تطبيق هذه الرسوم انخفاض للانبعاثات يقدر بـ50%. أما بخصوص الرسوم على ثاني أكسيد الكربون (CO<sub>2</sub>) في النرويج، نجد نتائج هذه الرسوم مرضية، حيث أعطت تخفيض للانبعاثات يقدر بـ21% سنويا.

استخدام الضرائب البيئية يسمح بالتخفيض السريع للانبعاثات، ففي الولايات المتحدة استخدام الضرائب البيئية كان له أثر أكبر من القوانين التنظيمية بخصوص الانبعاثات. مكافحة كلور الكربون (CFC) من خلال الإجراءات التنظيمية، رخص الانبعاثات، الرسم الغير مباشر الخاص على المنتجات الكيميائية التي أعجزت طبقة الأوزون، أدى إلى تخفيض استهلاك كلور فليور الكربون في الولايات المتحدة بثلاثة أرباع بين سنة 1990 وسنة 1994.

الضرائب البيئية لها فعالية تظهر من خلال:<sup>2</sup>

- تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون (CO<sub>2</sub>).

- التقليل من تنقلات البترول وبالتالي التقليل من المخاطر المرتبطة به.

- إعادة التنظيم الاجتماعي - اقتصادي بخصوص طريقة التسيير العقلاني للموارد الطاقوية.

والنظام الضريبي البيئي في الجزائر، يشمل العديد من الضرائب البيئية في مختلف القطاعات، منها مجالات النفايات الصلبة والقطاعات الصناعية، الانبعاثات الجوية، وعلى العموم فإن التشريع الجزائري في مجال حماية البيئة

<sup>1</sup>Guillaume Sainteny, l'Eco fiscalité comme outil de politique publique, revue Française l'administration public, 2010-2-n°134, p356.

<sup>2</sup> Renaud Chartoire, la fiscalité écologique, revue idées économiques et sociales, 2010/3-n°161,p49.

يواكب التطورات الحاصلة في العالم، ولكن المتبع لأي نوع من الضرائب يرى بأن مفعولها لا يزال ضعيف ومحدود على أرض الواقع بدليل التقارير الخاصة التي تفيد بتزايد التلوث في القطاعات المذكورة سابقا.<sup>1</sup>

يذكر أن ثمة حوالي 325 ألف طن من النفايات الخطرة التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية يتم فرزها كل سنة في الجزائر، بحيث تقدر كمية نفايات الزئبق المخزون بأزيد من مليون طن فيما تم تخزين حوالي 450 ألف طن لحوالي 20 عام في منطقة الغزوات ووهران. ويتم تخزين هذه النفايات الخطرة حاليا بطريقة غير لائقة.<sup>2</sup>

ثانيا- توجه المؤسسة الاقتصادية نحو حماية البيئة من خلال الضرائب البيئية:

يجب التمييز بين نوعين من الجباية، الجباية البيئية وباقي الجبايات الأخرى. الأولى هدفها هو التقليل من التفهقر البيئي، بخلاف النوع الثاني والذي يركز على توفير مداخيل مستقرة للدولة. هذه المداخيل تتميز بالتوقع والقبالية للتقدير، هذين الهدفين، تمويل النفقات العامة وتخفيض التأثيرات الخارجية السلبية ما يميزهما هو عدم التعارض، وهنا يمكن فهم مبدأ «الريح الثاني»، و الذي يشرك مساهمة الضريبة البيئية.<sup>3</sup>

يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تعتمد أنشطة صديقة للبيئة، من خلال الضغط الممارس من وراء فرض الضريبة البيئية على مختلف الأنشطة الملوثة. توجه المؤسسة، يكون في الاعتماد على تقديم منتوجات صديقة للبيئة، العمل بتجهيزات من شأنها تخفيض الانبعاثات للغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، الاعتماد على مدخلات إنتاجية نظيفة،... وغيرها. إذن فكرة الجباية البيئية التي تعتبر الضريبة البيئية جزءا منها، تركز على نقل جزء من العبء الجبائي نحو الأنشطة الملوثة، فمثلا إخضاع الأنشطة التي تعتمد على الطاقات الناضبة وإعادة توجيه الإيرادات المتأتية من هذه الضرائب يأخذ عموما ثلاثة أوجه والتي هي:<sup>4</sup>

- تعويض النقص في الضرائب السابقة.

- يعاد توزيعها على التلوث.

- تستعمل كإعانات للسيارات النظيفة، الطاقات المتجددة،... وغيرها.

ويمكن معرفة نقطتين هامتين، ترتبط هاتين النقطتين بتخصيص الموارد المالية الناتجة عن إخضاع الأعوان الاقتصاديين، والتي تتمثل أنشطتهم في الطاقات الناضبة أو أنشطة ملوثة أخرى، هاتين النقطتين هما:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق، ص163.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص164.

<sup>3</sup> Gilles Rotillon, la fiscalité environnementale outil de protection de l'environnement?, revue regards croiseur l'économie, 2007/1-n°1, p110.

<sup>4</sup> Renaud Chartoire, op-cit, p49.

<sup>5</sup> ibid, p49.

- تخصيص اجتماعي محايد( من خلال إعادة التوزيع المباشر على التلوث).
  - تخصيص استباقي بيئي، ترقية وتطوير الحلول البديلة، كتقديم إعانات للطاقات القابلة للتجدد.
- إن مبدأ الضريبة البيئية يركز على الفرضية التالية:<sup>1</sup>
- مادام سعر المنتج الملوث مرتفع تبعا لوضع ضريبة بيئية، استهلاك هذا المنتج سينخفض. وعند انخفاض سعر المنتج الغير الملوث تبعا لإعانة أو قرض ضريبي، استهلاك هذا المنتج سيرتفع.
- الرسم العام على الأنشطة الملوثة (TGAP)، سيؤدي إلى التقليل من التلوث الناتج عن ممارسة الأنشطة الملوثة، فمثلا النقل وما ينتج عنه من انبعاثات للغازات الدفيئة، تلوث الطبقات المائية الناتج عن النترات ذات الأصل الفلاحي والذي أحدث تأثيرات سلبية للغابات، استدعى من بعض دول أوروبا القيام بفرض ضرائب بيئية، هي ضرورية لتغيير هذه السلوكيات ذات الأثر السلبي على البيئة.<sup>2</sup>
- إن تدخل الدولة، بوضع ضريبة بيئية أو الرفع من ضريبة بيئية موجودة، سيؤدي هذا إلى الزيادة في سعر المنتج أو الخدمة المرتبطة بهذه الضريبة. وتدخل الدولة في هذه الحالة له هدفين في العموم هما:<sup>3</sup>
- تخفيض استهلاك سلعة ذات ضرر بيئي، فالضريبة البيئية على الكربون ستغير الكميات التي ستوزع من المنتج المرتبط لهذه الضريبة للعائلات.
  - الزيادة في الإيرادات الجبائية عند الرفع من الضريبة البيئية.

### المطلب الثالث: نماذج عن المجالات الاقتصادية محل الضرائب و الرسوم البيئية

هناك مجالات عديدة تنشط فيها المؤسسة الاقتصادية عموما مثل مجال الطاقة، النقل، البناء والأشغال العمومية، الصناعة بمختلف أشكالها ( صناعة السيارات، الزجاج، البلاستيك، الألمنيوم... وغيرها)،... وغيرها إلا أنه هناك البعض من هذه الأنشطة، من وجه له أصعب الاتهام بعدائه للبيئة مثل نشاط الطاقة والنقل نظرا لكمية الانبعاثات من الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون(CO<sub>2</sub>)، التي تتسبب فيه هذه الأنشطة.

<sup>1</sup> Renaud Chartoire, ibid, p53.

<sup>2</sup> Gilles Rotillon, op-cit, p112.

<sup>3</sup> Renaud Chartoire, op-cit, p55.

### أولاً- مجال الطاقة:

تعد المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في هذا النوع من المجالات، من المؤسسات الموجه إليها أصعب الاتهام بتسببها في مختلف أشكال التلوث البيئي، والسبب يعود إلى مختلف الغازات الدفيئة المنبعثة من خلال ممارسة هذا النشاط، خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون ( $CO_2$ ).

الإجراءات المقترحة من طرف اللجنة الأوروبية المرتبطة بتخفيض الانبعاثات، ساهمت في قيام بعض الدول العضوة في الاتحاد الأوروبي بإبداء النية في التخفيض، حيث قامت كل من بريطانيا وفرنسا بتقديم تخفيضات تتعلق بالرسم على القيمة المضافة (TVA) بخصوص الأجهزة التي تسمح باقتصاد الطاقة.<sup>1</sup>

يجب على المؤسسات الصناعية القيام بتطوير الاجراءات الأكثر اقتصاد للطاقة أو البحث في المواد القابلة للاحتراق الأقل انبعاث لغاز ( $CO_2$ ). في هذه الحالة، السعر المقتطع (الضريبة البيئية) تساهم في لعب دور كبير في اتخاذ القرارات المرتبطة باستهلاك الطاقة من قبل هذه المؤسسات.<sup>2</sup>

إرادة الاتحاد الأوروبي بخصوص الاعتماد على الطاقات المتجددة، تم ترجمتها بواسطة المعدلات المخفضة لهذا النوع من الطاقة ( التخفيض في معدلات الإخضاع الضريبي للموارد). المعدلات يمكن أن تخفض حتى مستوى الصفر (0) بالنسبة لإدارة الكهرباء التي تعتمد على الطاقات المتجددة، كذلك بالنسبة للوقود الحيوي، وبالنسبة لكل ما يتعلق بالفعالية البيئية العالية. هذا النوع من الموارد الطاقوية يمكن أن يصل إلى مستوى الإعفاء الضريبي المرتبط بالموارد الطاقوية، فرنسا كبلد أوروبي، قامت بردع المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد منتوجاتها على مواد طاقوية تتسبب في انبعاثات مرتفعة ل  $CO_2$ . حيث قام المشرع الفرنسي من خلال قوانين المالية للسنة، بفرض إجراءات جبائية ومالية من خلالها يمكن تغيير السلوك البيئي للمؤسسة. فتم فرض رسم على استهلاك الفحم (ق م 2006)، رسم إضافي للرسم الرمادي بالنسبة للسيارات ذات الانبعاثات القوية ل  $CO_2$  (ق م 2006)، الحرمان من التخفيض بالنسبة للاهتلاكات كعبء إذا تعلق الأمر بالسيارات ذات الانبعاثات الأكثر من 200 غ من  $CO_2$  بالنسبة للكيلومتر الواحد (ق م 2006).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Eloi laurent et Jacques le cacheux, présidence Française de l'Union européenne: priorité à la lutte contre le changement climatique, revue de l'ofce, 2008/3-n°106, pp14-15.

<sup>2</sup> Renaud Chartoire, op-cit, p57.

<sup>3</sup> Mon Freed Rosenstok, fiscalité environnementale l'Etat des lieux dans l'Union européenne, op-cit, page78.

## ثانيا- مجال النقل:

يعتبر النقل<sup>1</sup> من المصادر الأساسية لانبعاثات CO<sub>2</sub> المتسببة في التلوث الجوي، فبالإضافة إلى التنظيم تحتل الضرائب البيئية مكانة هامة في مكافحة مثل هذا النوع من التلوث البيئي. الدول الأعضاء في SCEQE تستعمل الرسوم على النقل كإيراد مالي، وتحتل هذه الرسوم المرتبة الثانية بعد الجباية على الطاقة. إدخال عنصر CO<sub>2</sub> في تقييم الرسم على سير السيارات جزء من الاستراتيجية المشتركة بين الدول الأعضاء في SCEQE لتخفيض انبعاثات CO<sub>2</sub> للسيارات الخاصة.

المؤسسات الاقتصادية التي تمارس نشاط النقل، خاصة تلك التي تمارس النقل البري للبضائع بواسطة السيارات الصناعية ( الشاحنات مثلا)، موجه إليها أصعب الاتهام بعداتها للبيئة. شاحنات نقل البضائع تتسبب في انبعاث الغازات الدفيئة، المتسببة في بعض المشكلات البيئية (الاحتباس الحراري).

نشاط النقل، يعتمد أساسا وفي معظم الدول على مادة المازوت (وقود الشاحنات)، حيث حرق هذا المادة يتسبب في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (CO<sub>2</sub>)، الذي يتسبب في التلوث الجوي بالدرجة الأولى ففي البلدان التي تشهد تنمية بوتيرة ضعيفة، والتي لا تتوفر على الهياكل القاعدية التي تعكس التنمية الحقيقية (شبكة الطرق بالسكك الحديدية مثلا)، لا بديل لها عن النقل البري بواسطة تلك الشاحنات التي تعتمد أساسا على مادة المازوت. فبالإضافة إلى مشكلة التلوث الجوي، تتسبب هذه الشاحنات في مشكلة الضجيج، الازدحام،... وغيرها.

الرسم على الوقود في الاتحاد الأوربي، يمثل استراتيجية لضبط الانبعاثات من الغازات الدفيئة في مجال النقل، ويعتبر تخفيض سعر البنزين في الخمسة والعشرين (25) سنة الأخيرة جزء من هذه الاستراتيجية كذلك.<sup>2</sup> بهذا استطاع الاتحاد الأوربي التحكم إلى حد ما في مستوى الانبعاثات من الغازات الدفيئة، خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون CO<sub>2</sub>. إلا أنه في العموم لم يرقى هذا التحكم في مستوى الانبعاثات في بعض الدول منه إلى مستوى الأهداف المرجوة.

استطاعت معظم الدول، خاصة البعض من دول الاتحاد الأوربي تطوير الضرائب والرسوم البيئية، من خلال التنوع في هذه المنظومة. حيث وصلت هذه الدول إلى الأهداف المرجوة والمرتبطة بمستوى الانبعاثات من الغازات الدفيئة، خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون CO<sub>2</sub>.

<sup>1</sup> ManFreed Rosenstok, op-cit, p80.

<sup>2</sup> Gilles Rotillon, op-cit, p12.

بهذا أصبحت الضريبة البيئية في الاتحاد الأوروبي أداة تتدخل بها الدولة لتوجيه بعض السلوكيات البيئية للمؤسسات الاقتصادية التي لا تراعي البعد البيئي في أنشطتها الاقتصادية.

استخدام بعض الدول من الاتحاد الأوروبي للضريبة البيئية كوسيلة ضغط على المؤسسة الاقتصادية لتقليل من حدة التلوث البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية وبعث الابداع البيئي داخل هذه المؤسسة، جعل البعض من دول الاتحاد نموذج لفعالية هذا النوع من الضرائب.

### خلاصة الفصل:

تتدخل الدولة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من خلال الضرائب والرسوم البيئية. بفعالية هذه الأخيرة تتأثر هذه المؤسسة، وتقلل من تلويثها للبيئة، وتعتمد الرشادة في استخدام الموارد، وتستطيع تبني مظاهر السلوك البيئي؛ الإنتاج الأنظف، الاتصال البيئي، والإبداع البيئي، ... وغيرها.

فدول أوربا مثلا، استطاعت الوصول إلى الأهداف المرجوة من خلال تأثير منظومتها الجبائية البيئية (التنوع في الضرائب والرسوم). هذا التنوع، لم يرقى إليه النظام الجبائي البيئي في الجزائر.

إلا أن تأثير مختلف الضرائب والرسوم البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، يظهر في الدراسة الميدانية.

# الفصل الثالث



الدراسة الميدانية

لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية

بولاية المسيلة



تمهيد:

تطرقنا في الجانب النظري إلى السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية (الفصل الأول)، والضرائب والرسوم البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية (الفصل الثاني). الجانب الميداني (الفصل الثالث)، سيكون دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة. ولذلك سيتم من خلال الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الرسم (TAPD) خلال الفترة [2010-2014] لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية كنموذج للضرائب والرسوم البيئية في الجزائر.  
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على المقابلة.

المبحث الأول: الرسم (TAPD) خلال الفترة [2010-2014] لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية

كنموذج للضرائب والرسوم البيئية في الجزائر

المطلب الأول: حصيلة الرسم (TAPD) لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية للفترة [2010-2014]

من خلال مديرية البيئة

أولا- تقديم مديرية البيئة:

مكتب الجباية البيئية، الذي حصلنا من خلاله على مختلف المعلومات المتعلقة بالرسم (TAPD) لمجموعة المؤسسات الاقتصادية للفترة [2010-2014]. يهتم بتأسيس مختلف الضرائب والرسوم البيئية، ومتابعة تحصيلها، وتقييم مدى التزام المؤسسة الاقتصادية تجاه هذه الضرائب والرسوم. هذا المكتب هو تابع لمصلحة البيئة الحضرية والصناعية بمديرية البيئة لولاية المسيلة.

ثانيا- الوثائق المرتبطة بالرسم (TAPD):

هناك مجموعة من الوثائق المرتبطة بالرسم (TAPD)، تنتقل هذه الوثائق بين مصلحة التأسيس (مديرية البيئة)، والمكلف بالرسم (المؤسسة الاقتصادية)، والخزينة البلدية كمكلف لتحصيل هذا الرسم. يمكن شرح هذه الوثائق على النحو التالي:

- تقوم مديرية البيئة التابع لها مقر المؤسسة الاقتصادية (مقر النشاط)، بإحصاء هذه المؤسسة حيث ترسل لها إشعار بإحصاء الرسم (TAPD)، مع الإشارة للخزينة التي يتم بها تحصيل هذا الرسم (الملحق رقم 01).
- مع قائمة المعنيين بالرسم (TAPD)، ترسل مديرية البيئة سند تحصيل هذا الرسم (الملحق رقم 02). يتضمن هذا السند قيمة الرسم للسنة، و يكلف أمين الخزينة التابع له إقليميا مقر المؤسسة الاقتصادية بتحصيل هذا الرسم، القائمة و السند يتضمنهما جدول إرسال إلى السيد أمين الخزينة (ملحق رقم 03).
- هناك مجموعة من الشهادات، يمكن لمديرية البيئة إرسالها إلى خزينة البلدية التابع لها مقر المؤسسة الاقتصادية، شهادة إلغاء، شهادة تعديل، وشهادة تحويل، حيث كل واحدة من هذه الشهادات يتم إرسالها حسب السبب الخاص بها.
- شهادة الإلغاء، ترسلها مديرية البيئة في حالة التوقف عن مزاوله النشاط من قبل المؤسسة و شطب السجل التجاري أو بطاقة الحرفي (الملحق رقم 04).

- شهادة التعديل: ترسلها مديرية البيئة في حالة تغيير النشاط و/أو حالة الخطأ في وعاء الرسم و/أو إضافة نشاط جديد و/أو إزالة هذا النشاط من المؤسسة (الملحق رقم 05).
- شهادة التحويل، ترسلها مديرية البيئة في الحالات التالية (الملحق رقم 06):
  - محضر معاينة اللجنة الولائية للمقالع و المرامل مثلا، و المتضمنة الموافقة على تحويل النشاط.
  - مراسلة السيد الوالي، المتضمنة الموافقة على تحويل الموقع.
  - تحويل دفتر تحصيل الرسم (TAPD) من خزينة بلدية إلى خزينة بلدية أخرى.
  - مقرررة تتضمن إلغاء السند المنجمي لمؤسسة و تعويضه بسند منجمي لمؤسسة أخرى.
- قد يكون هناك خطأ في هوية الخاضع، و بالتالي تقوم مديرية البيئة بإرسال تصحيح اسم الخاضع للرسم (TAPD) إلى أمين خزينة البلدية التابع لها إقليميا الشخص الذي تم الخطأ في هويته، و يكون ذلك بناء على طلب الشخص (الملحق رقم 07).

#### 1- نسب تحصيل الرسم (TAPD):

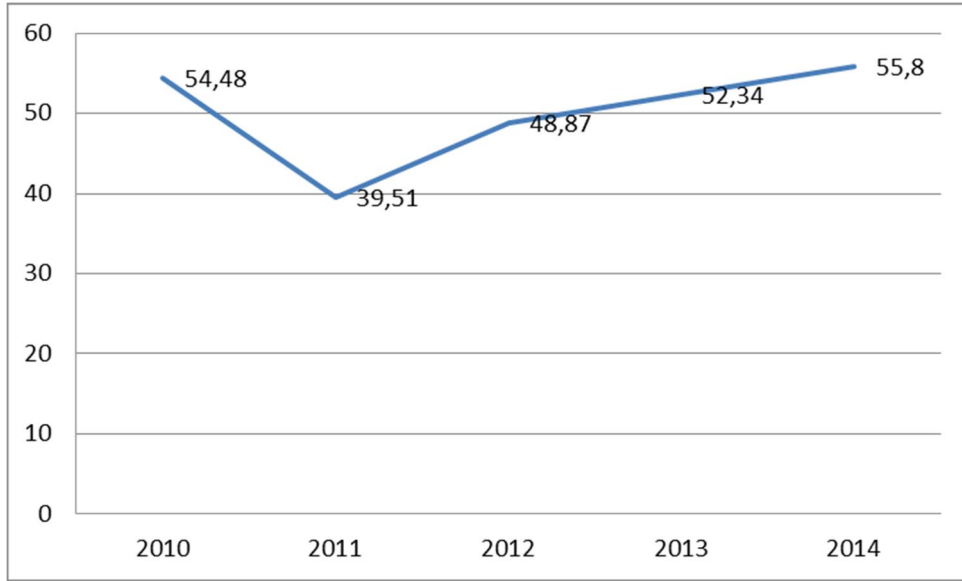
تختلف نسبة تحصيل هذا الرسم حسب كل سنة باختلاف مبلغ الوعاء ومبلغ التحصيل. والجدول الموالي يوضح نسبة التحصيل للرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة (TAPD) لولاية المسيلة خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014.

الجدول رقم (14): نسبة تحصيل الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014 لولاية المسيلة

| (المبالغ بالدينار الجزائري)                |            |            |               |
|--|------------|------------|---------------|
| الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) |            |            | ولاية المسيلة |
| النسبة                                     | التحصيل    | الوعاء     |               |
| 54.48%                                     | 19.567.100 | 35.917.000 | سنة 2010      |
| 39.51%                                     | 22.498.179 | 56.943.000 | سنة 2011      |
| 48.87%                                     | 20.872.405 | 42.707.000 | سنة 2012      |
| 52.34%                                     | 20.339.000 | 38.854.900 | سنة 2013      |
| 55.80%                                     | 16.695.000 | 29.917.000 | سنة 2014      |

المصدر: مديرية البيئة لولاية المسيلة (2015).

الشكل رقم (09): تغيرات نسبة تحصيل الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (14).

خلال سنة 2010 نسبة تحصيل الرسم (TAPD) فاقت النصف (من الوعاء) أي كانت بمعدل 54.48%، ثم انخفضت إلى 39.51% في سنة 2011، ثم لتبدأ بالارتفاع بعد ذلك حتى وصلت إلى 55.80% في سنة 2014.

ابتداء من سنة 2011، الارتفاع المستمر في نسبة التحصيل سببه هو الحفاظ على امتياز الخزينة من خلال ضمان الإيرادات، بالإضافة إلى زيادة اهتمام الدولة بالجانب البيئي و بالتالي التركيز على تحصيل مختلف الضرائب البيئية من المؤسسات الاقتصادية.

## 2- مبالغ الرسم (TAPD) لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية:

تختلف مبالغ الرسم (TAPD) للفترة [2010-2014]، حسب كل مؤسسة اقتصادية. والجدول الموالي يوضح مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014 لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

الجدول رقم (15): مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014 لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة

| (المبالغ بالدينار الجزائري) |                         |                         |                         |                         |  |
|-----------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|--|
| مبلغ الرسم لسنة<br>2014     | مبلغ الرسم لسنة<br>2013 | مبلغ الرسم لسنة<br>2012 | مبلغ الرسم لسنة<br>2011 | مبلغ الرسم لسنة<br>2010 | مبلغ الرسم (TAPD)<br>المؤسسات                        |
| 498.000                     | 498.000                 | 498.000                 | 498.000                 | 128.000                 | سوناطراك محطة الضخ رقم<br>03- المسيلة                |
| 1.939.000                   | 1.939.000               | 2.479.000               | 2.479.000               | 826.000                 | E.P.E EATIT<br>(تيندال سابقا)                        |
| 12.443.400                  | 12.443.400              | 12.380.000              | 10.580.000              | 3.526.000               | لافارج اسمنت مسيلة<br>LAFARGE<br>Ciment M'sila       |
| 600.000                     | 600.000                 | 600.000                 | 600.000                 | 149.000                 | NAFTAL SPA<br>(district com Setif)<br>Antenne M'sila |
| 598.000                     | 598.000                 | 630.000                 | 630.000                 | 216.000                 | مطاحن الحظنة- المسيلة                                |

المصدر: مديرية البيئة لولاية المسيلة (2015)

يرجع مكتب الحماية البيئية بمديرية البيئة لولاية المسيلة الاختلاف في مبالغ الرسم (TAPD) سواءا بالزيادة أو بالنقصان من سنة إلى أخرى لهذه المؤسسات إلى:

- المعامل المضاعف.
  - زيادة بعض المنشآت داخل المؤسسة.
  - إلغاء بعض المنشآت داخل المؤسسة أو توقفها.
  - تعديل في التراخيص الممنوحة.
  - تعديل في وعاء الرسم.
  - التغير في حجم الإنتاج.
- وهناك جملة من الإجراءات القانونية (يضيف مكتب الحماية البيئية)، يمكن العمل بها في حالة عدم تسديد الحقوق المتعلقة بالرسم (TAPD) من طرف المؤسسات الاقتصادية الخاضعة له، منها مايلي:
- فرض غرامات التأخير.

- غلق الحسابات البنكية للمؤسسة.
- القيام بزيارات مراقبة و معاينة من طرف اللجنة الولائية لمراقبة المؤسسات المصنفة.

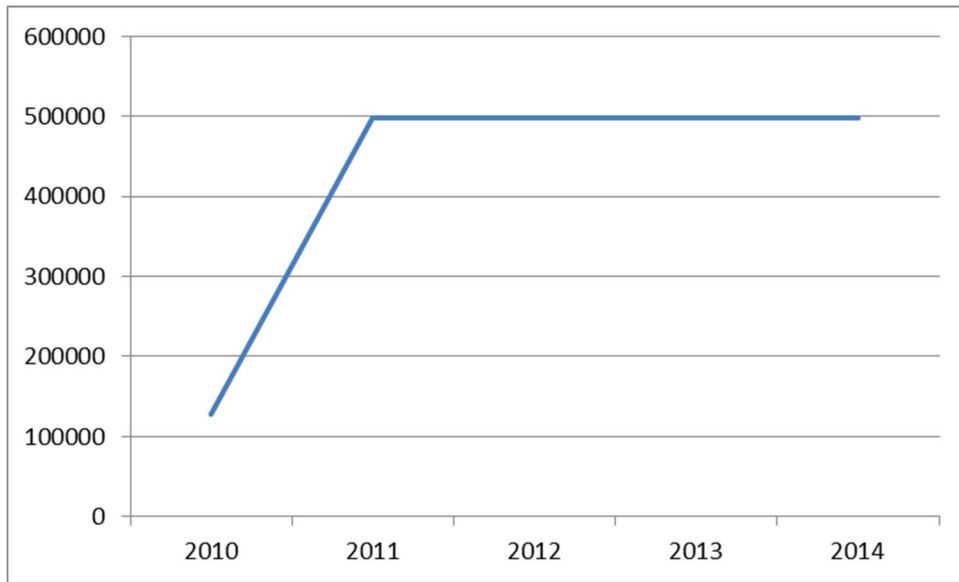
### المطلب الثاني: تحليل وتقييم حصيلة الرسم (TAPD)

يمكن ترجمة مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014 لكل مؤسسة إلى منحنى بياني، ثم قراءة هذا المنحنى و التعليق عليه وتحليله.

### أولا- سوناتراك محطة الضخ رقم 03- المسيلة:

ترجمت مبالغ الرسم (TAPD) لهذه المؤسسة في شكل منحنى بياني، والشكل الموالي يوضح تغيرات مبالغ الرسم للفترة [2010-2014].

الشكل رقم (10): تغيرات مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (15).

يرتفع مبلغ الرسم (TAPD) من سنة 2010 إلى 2011 بحوالي ثلاث أضعاف، ثم ليبقى ثابتا من سنة 2011 إلى سنة 2014 في مبلغ 498.000 دج.

السبب في الارتفاع الملحوظ من سنة 2010 إلى 2011 هو المعامل المضاعف (معامل يضاعف مبلغ الرسم)، بالإضافة إلى زيادة بعض المنشآت داخل المؤسسة. في هذه الحالة سيزداد التأثير على البيئة بزيادة هذه المنشآت إذا كان لها تأثير سلبي، ما يعني أن الرسم (TAPD) ليس له تأثير على السلوك البيئي لهذه المؤسسة الاقتصادية.

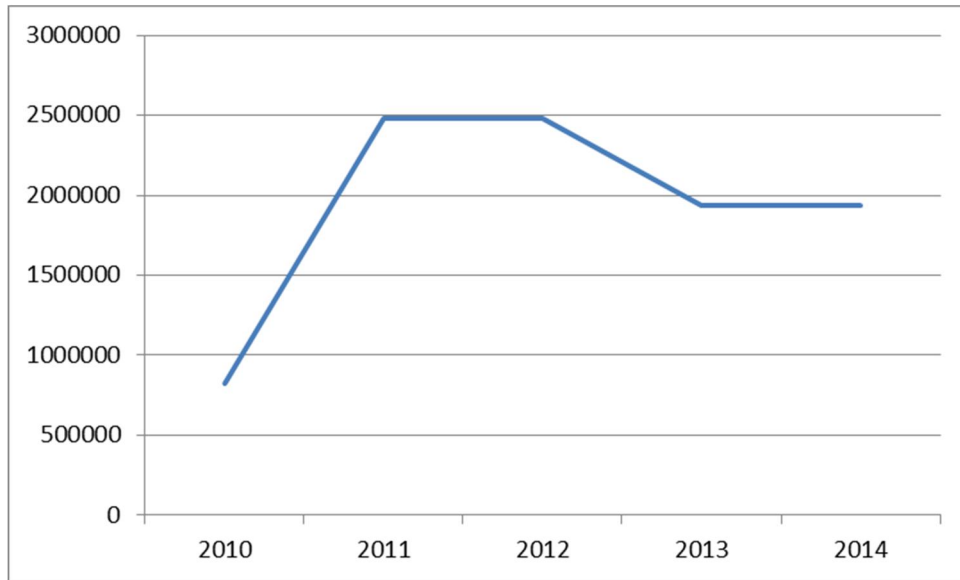
ثبات مبلغ الرسم (TAPD) عند 498.000 دج من سنة 2011 حتى سنة 2014، و بزيادة هذه المنشآت داخل المؤسسة، يعني ذلك أن الرسم (TAPD) له تأثير على السلوك البيئي لهذه المؤسسة إذا كان لهذه المنشآت تأثير سلبي على البيئة.

يجب الإشارة إلى أن استغلال المنشأة المصنفة داخل المؤسسة يتطلب دراسة التأثير و الخطر على البيئة.

ثانيا- **EPE EATIT** (تيندال سابقا):

الشكل الموالي يبين تغيرات مبالغ الرسم (TAPD) للفترة [2010-2014].

الشكل رقم (11): تغيرات مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (15).

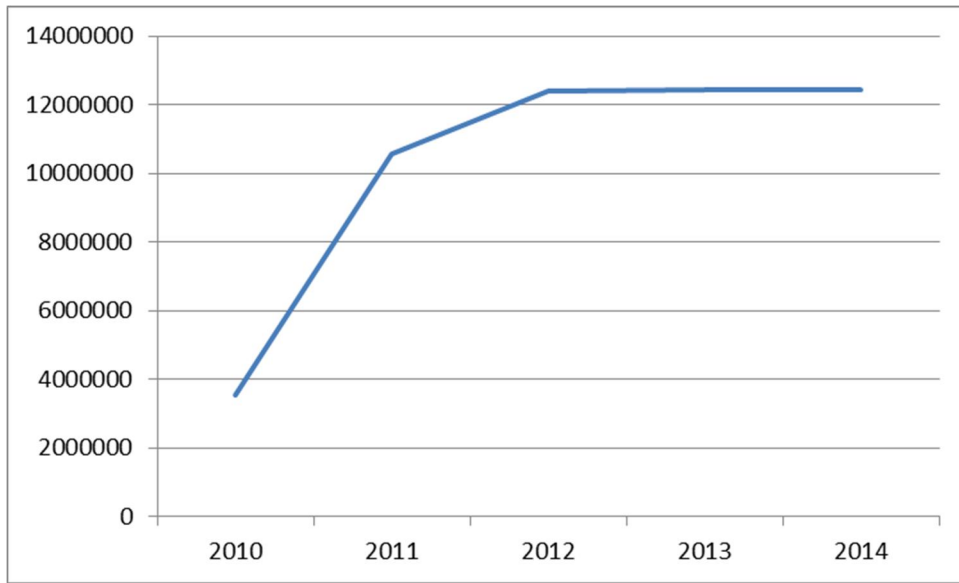
يرتفع مبلغ الرسم (TAPD) من سنة 2010 إلى سنة 2011 بحوالي ثلاث أضعاف، ثم ل يبقى ثابتا خلال سنة 2011 و 2012 (2.479.000 دج)، لينخفض إلى 1.939.000 دج سنتي 2013 و 2014.

بالإمكان إرجاع السبب في ارتفاع مبلغ الرسم (TAPD) من سنة 2010 إلى سنة 2011 إلى المعامل المضاعف دائما، بالإضافة إلى زيادة بعض المنشآت داخل المؤسسة، في هذه الحالة سيزداد التأثير على البيئة إن كان لهذه المنشآت تأثير سلبي على البيئة، و هو ما يثبت عدم فعالية الضريبة البيئية في التحكم في السلوك البيئي لهذه المؤسسة الاقتصادية. ثبات مبلغ الرسم (TAPD) و استقراره عند مبلغ 2.479.000 دج في سنة 2012 يرجع إلى فعالية الضريبة البيئية في التحكم في السلوك البيئي. أما الانخفاض في مبلغ الرسم، إذا كان سببه هو نقص المنشآت داخل المؤسسة، فهذا يثبت ضعف الضريبة البيئية في تأثيرها على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

### ثالثا- لافارج اسمنت المسيلة (LAFARGE Ciment M'sila):

تغيرات مبالغ الرسم (TAPD) للفترة [2010-2014]، توضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): تغيرات مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (15).

يرتفع مبلغ الرسم (TAPD) بحوالي ثلاث أضعاف من سنة 2010 إلى سنة 2011، يستمر في الزيادة حتى يصل إلى المبلغ 12.443.400 دج في سنة 2013، و يستقر عند هذا المبلغ في سنة 2014.

سبب ارتفاع مبلغ الرسم (TAPD) من سنة 2010 إلى سنة 2011 بهذا المقدار راجع إلى المعامل المضاعف، أما استمرار الزيادة خلال السنوات 2011، 2012، 2013 في مبلغ الرسم فسببه هو زيادة المنشآت داخل المؤسسة، وبالتالي زيادة التأثير السلبي على البيئة إن كان لهذه المنشآت تأثير سلبي. فاستمرار الزيادة في الانبعاثات يعني الزيادة في الضريبة البيئية وبالتالي عدم فعالية هذه الضريبة في التقليل من الانبعاثات. استقرار مبلغ الرسم (TAPD) خلال سنة 2014 عند المبلغ 12.443.400 دج و بثبات عدد المنشآت داخل المؤسسة، يعني ذلك نجاح الضريبة البيئية في التقليل من الانبعاثات.

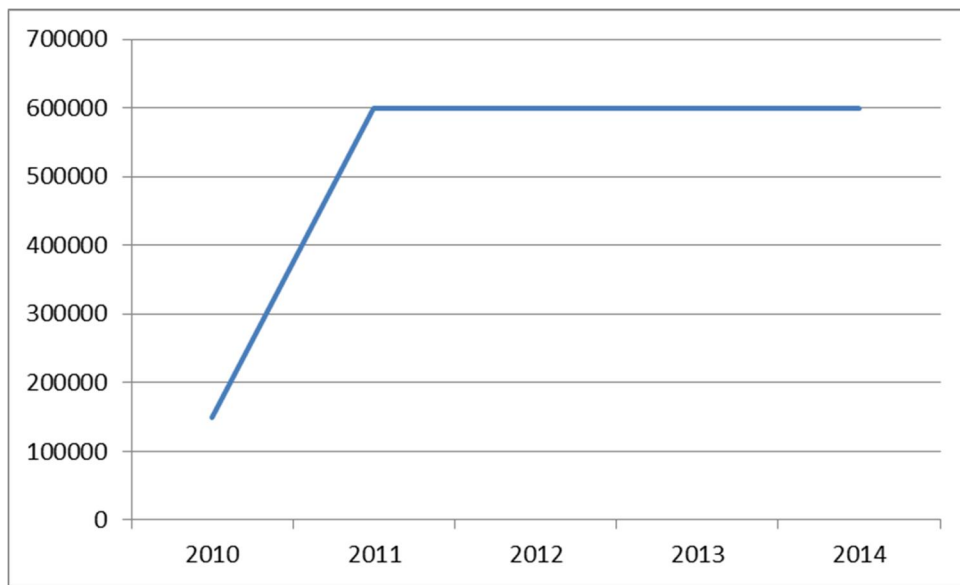
السبب كذلك في ثبات مبلغ الرسم (TAPD) هو ثبات حجم الإنتاج في هذه المؤسسة، و هو ما يثبت كذلك عدم فعالية هذه الضريبة البيئية في الحد من التلوث البيئي (الناتج عن الزيادة في حجم الانبعاثات).

#### رابعا- NAFTAL-SPA (District Com Setif Antenne M'sila)

الشكل الموالي يوضح مبالغ الرسم (TAPD) للفترة [2010-2014].

الشكل رقم (13): تغيرات مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات

2010 حتى سنة 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (15).

يرتفع مبلغ الرسم (TAPD) من سنة 2010 إلى سنة 2011 بحوالي ثلاث أضعاف، ثم ليبقى ثابتا في مبلغ 600.000 دج حتى سنة 2014.

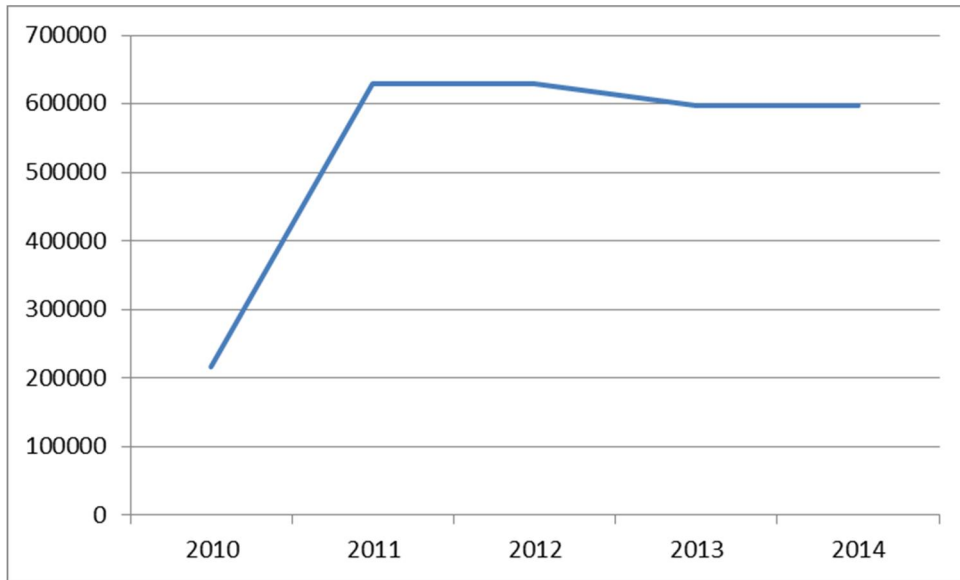
سبب الارتفاع من سنة 2010 إلى سنة 2011 إلى المعامل المضاعف، بالإضافة إلى الزيادة في الكميات المسوقة من طرف المؤسسة هي سبب الارتفاع.

أما عن ثبات مبلغ الرسم (TAPD) عند 600.000 دج، فإن كان السبب هو ثبات الكميات المسوقة من قبل المؤسسة، أو عدم الزيادة في المنشآت داخل هذه المؤسسة، فهذا يعني عدم فعالية هذه الضريبة البيئية في تأثيرها على السلوك البيئي لهذه المؤسسات و المرتبط بالكميات المسوقة و ما قد يترتب عنها من آثار سلبية على البيئة.

خامسا- مطاحن الحضنة (المسيلة):

مبالغ الرسم (TAPD) للفترة [2010-2014] يوضحها الشكل الموالي.

الشكل رقم (14): تغيرات مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD) خلال السنوات 2010 حتى سنة 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (15).

يرتفع مبلغ الرسم (TAPD) بحوالي ثلاث أضعاف من سنة 2010 إلى سنة 2011، ثم يثبت خلال السنتين 2011 و 2012 عند مبلغ 630.000دج، لينخفض إلى مبلغ 598.000دج في سنتي 2013 و 2014.

السبب في ارتفاع الرسم (TAPD) من سنة 2010 إلى سنة 2011 راجع إلى المعامل المضاعف (معامل يضاعف مبلغ الرسم)، و قد يكون السبب هو زيادة بعض المنشآت داخل المؤسسة.

توسيع النشاط داخل المؤسسة بزيادة بعض المنشآت سيكون له تأثير سلبي على البيئة، إن كان لهذه المنشآت تأثير سلبي. و بالتالي يعني هذا عدم فعالية الضريبة البيئية في التقليل من التلوث البيئي التي تتسبب فيه هذه المؤسسة الاقتصادية.

تتسبب الزيادة في الإنتاج في ارتفاع مبلغ الضريبة البيئية (الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة)، و بالتالي الزيادة في حجم التلوث، ما يعني عدم فعالية الضريبة البيئية في الحد من هذا التلوث الناتج.

ثبات مبلغ الضريبة البيئية، يرجع إلى عدم الزيادة في المنشآت داخل هذه المؤسسة الاقتصادية، بالإضافة إلى الثبات في الكميات المنتجة.

الانخفاض في مبلغ الضريبة البيئية، ناتج عن غلق بعض المنشآت داخل هذه المؤسسة والتي كان لها خطر على البيئة، بالإضافة إلى التخفيض في كميات الإنتاج، وبالتالي عدم فعالية الضريبة البيئية في التحكم في التلوث الناتج عن نشاط المؤسسة.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على المقابلة

المطلب الأول: تقديم المؤسسات الاقتصادية محل إجراء المقابلة وطريقة سير هذه الأخيرة

أولا- تقديم المؤسسة الاقتصادية:

المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، أنشطتها لها تأثير سلبي على البيئة. تختلف هذه المؤسسات من حيث التأثير على البيئة باختلاف النشاط.

لافارج إسمنت مسيلة، تتواجد بالمدخل الشرقي لبلدية حمام الضلعة، تمارس نشاط إنتاج الإسمنت. يعد هذا النشاط من الأنشطة العدو للبيئة. مطاحن الحزنة- المسيلة، تتواجد بالمدخل الشمالي للولاية- طريق برج بوعرييج، تمارس نشاط تحويل الحبوب (القمح اللين والصلب). ويعد كذلك هذا النشاط من الأنشطة التي لها تأثير سلبي على البيئة.

EPE EATIT (تيندال سابقا)، تمارس نشاط صناعة الأقمشة. تتواجد بالمنطقة الصناعية للولاية، هذا النشاط مؤثر على البيئة كذلك. (NAFTAL-SPA (District Com Setif Antenne M'sila) تسوق المنتجات البترولية، ومقرها موجود بالمنطقة الصناعية. هذا النوع من الأنشطة ذو تأثير سلبي على البيئة كذلك.

أما سوناطراك محطة الضخ رقم 03- المسيلة، تمارس نشاط نقل البترول عبر الأنابيب، تأثيرها سلبي بيئيا وتتواجد بالمدخل الجنوبي الشرقي للولاية (طريق بوسعادة).

ثانيا- طريقة سير المقابلة:

كيفية سير المقابلة التي تمت بمجموعة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية المسيلة ابتداء من الانتقال للمؤسسة، إلى مهام المسؤول الذي أجريت معه المقابلة، و أخيرا جو المقابلة، تم تلخيصها في شكل جدول. والجدول الموالي يوضح طريقة سير المقابلة.

الجدول رقم (16): طريقة سير المقابلة التي أجريت لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية

بالمسيلة

| جو المقابلة   | المسؤول الذي تم إجراء المقابلة معه  | وقت الانتقال إلى المؤسسة  | كيفية سير المقابلة<br>المؤسسة الاقتصادية  |
|---|---|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>كلاهما كان متفهما لهدف الانتقال إلى المؤسسة من قبل الطالب.</li> <li>كلاهما كان جدي في إجابته على أسئلة المقابلة.</li> <li>سرت المقابلة بطريقة السؤال من قبل الطالب ثم الإجابة بروية وتمعن من قبل المسؤول.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>مندوب البيئة</li> <li>مسؤولة دائرة التكوين</li> </ul>  | <p>الانتقال إلى هذه المؤسسة كان يوم: 2015/09/20 خلال الفترة الصباحية والمتواجدة بحمام الضلعة (المدخل الشرقي)، حيث تم إجراء المقابلة مع مسؤولين اثنين (02) بالمؤسسة، ودامت المقابلة حوالي ساعة و نصف مع كل مسؤول</p> | <p>لافارج اسمنت مسيلة<br/><b>Lafarge ciment M'sila</b></p>                                  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>نفس جو المقابلة.</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>مندوب البيئة.</li> <li>مسؤول مصلحة الموارد البشرية.</li> </ul>   | <p>الانتقال إلى هذه المؤسسة كان بتاريخ: 2015/09/28 خلال الفترة الصباحية، تتواجد هذه المؤسسة بالمسيلة (طريق برج بوغريزيج)، ثم إجراء المقابلة مع مسؤولين اثنين (02)، جرت المقابلة في حدود الساعة مع كل مسؤول.</p>     | <p>مطاحن الحنونة<br/>المسيلة</p>  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>نفس جو المقابلة.</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>مندوب البيئة.</li> <li>مسؤول دائرة التكوين.</li> </ul>   | <p>الانتقال إلى هذه المؤسسة كان يوم: 2015/10/01، والمتواجدة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، ثم إجراء المقابلة بالفترة الصباحية مع مسؤولين اثنين (02)، ودامت المقابلة حوالي ساعة مع كل مسؤول.</p>                        | <p><b>EPE EATIT SPA</b><br/>(تيندال سابقا)</p>  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>نفس جو المقابلة.</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>مسؤول الوقاية و الأمن بالمصلحة التقنية (مكلف بالقضايا المرتبطة بالبيئة كذلك).</li> <li>مسؤول التسويق.</li> </ul> | <p>الانتقال إلى هذه المؤسسة كان في يوم: 2015/10/04، والمتواجدة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، المقابلة كانت مع مسؤولين اثنين (02) خلال الفترة المسائية، وكانت في حدود الساعة و الصنف مع كل مسؤول</p>                   | <p><b>NAFTAL SPA</b><br/><b>District Com</b><br/><b>Setif Antenne</b><br/><b>M'sila</b></p> |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>نفس جو المقابلة.</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>مسؤول الوقاية و الأمن الصناعي (مكلف بالقضايا المرتبطة بالبيئة كذلك).</li> <li>مسؤول الصيانة.</li> </ul>          | <p>يوم: 2015/10/08، تم الانتقال إلى هذه المؤسسة، و المتواجدة بطريقة بوسعادة (المدخل الجنوبي الشرقي للولاية)، جرت المقابلة بالفترة المسائية مع مسؤولين اثنين (02) وكانت في حدود الساعة مع كل مسؤول.</p>              | <p>سوناطراك محطة الضخ رقم<br/>03- المسيلة</p>   |

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: تحليل نتائج المقابلة

أولا- تحليل النتائج حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة:

تم تفريغ الإجابات المرتبطة بالمحور الأول من أسئلة المقابلة (نوع النشاط- المورد الطبيعي المستخدم)، وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الأول

من أسئلة المقابلة (نوع النشاط- المورد الطبيعي المستخدم)

| أسئلة المقابلة (المحور الأول)<br>المؤسسة الاقتصادية | ما نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه مؤسستكم؟   | أي من الموارد الطبيعية يعتمد عليه نشاط مؤسستكم بشكل كبير؟<br>(المياه، الطاقة، أم المياه و الطاقة معا) | هل تقوم مؤسستكم بترشيد استخدام هذه الموارد الطبيعية؟   |
|---|--|---|--|
| لافارج اسمنت مسيلة<br><b>LAFARGE Ciment M'sila</b>  | إنتاج الإسمنت                                  | يعتمد النشاط بشكل كبير على حجر الكلس (أكثر من 75%)، بالإضافة إلى الجبس الطبيعي                        | نعم، نقوم بترشيد استخدام الموارد الطبيعية و السبب هو إدراك المؤسسة أن الحفاظ على هذه الموارد يعني الحفاظ على الاستمرارية |
| مطاحن الحضنة - المسيلة                              | تحويل الحبوب (القمح اللين و القمح الصلب)       | المياه و الطاقة (الطاقة بشكل كبير).   | نعم، نقوم بترشيد استخدام الموارد الطبيعية  |
| <b>EPE EATIT SPA</b><br>(تيندال سابقا)              | صناعة الأقمشة (كل ما يتعلق بالأغطية و التحميم) | المياه (تستهلك في قسم التكملة).<br>الطاقة (تشغل الآلة الإنتاجية)                                      | نعم، تعتمد المؤسسة على الرشادة و العقلانية في استخدام الموارد الطبيعية.  |
| <b>NAFTAL District com SetifAntenneM'sila</b>       | تسويق المنتجات البترولية                       | الطاقة (المنتجات البترولية من مازوت و بنزين... وغيرها).   | نعم، تقوم المؤسسة بترشيد استخدام الموارد الطبيعية  |
| سوناطراك محطة الضخ رقم 03 - المسيلة                 | نقل البترول عبر الأنابيب                       | الطاقة (البترول الخام)  | نعم، تقوم المؤسسة بترشيد استخدام الموارد الطبيعية، حيث تقوم بضخ البترول بناء على الكميات المطلوبة فقط                    |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحور الأول من أسئلة المقابلة.

• تحليل الإجابات وفق الجدول رقم (17):

المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، تمارس أنشطة لها تأثير سلبي على البيئة، تمثلت الأنشطة في صناعة الاسمنت، تحويل الحبوب (القمح اللين و الصلب)، صناعة الأقمشة، تسويق المنتجات البترولية، و نقل المحروقات عبر الأنابيب، التلوث البيئي الناتج من خلال ممارسة هذه الأنشطة، يختلف حسب نوع النشاط، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات لها سلوك بيئي يمكن ملاحظته من خلال طريقة استخدام المورد الطبيعي الذي يعتمد عليه النشاط.

ترشيد استخدام المورد الطبيعي (مياه، طاقة،... وغيرها) كسلوك بيئي، هو ما اتفقت عليه المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في إجاباتها.

تم تفرغ الإجابات المتعلقة بالمحور الأول من أسئلة المقابلة (المخلفات الناتجة عن النشاط- طرق معالجتها)، وفق الجدول الموالي.

جدول رقم (18): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة (المخلفات الناتجة عن النشاط - طرق معالجتها)

| أسئلة المقابلة (المحور الأول)  | هل ينتج عن نشاط مؤسستكم (نفايات)؟<br>(سائلة، صلبة، أم غازية).                           | كيف تعالج مؤسستكم هذه المخلفات (النفايات)؟<br>إذا كانت: سائلة، صلبة، أو غازية.   |
|--|---|--|
| المؤسسة الاقتصادية<br>لافارج اسمنت مسيلة<br><b>LAFARGE Ciment M'sila</b> | توجد مخلفات سائلة و صلبة، لكن المخلفات التي تنتج أكثر هي الغازية (غبار، CO2 مثلا).      | المخلفات السائلة (الزيوت المستعملة) يتم تجميعها، ثم توجه إلى نفعال و مجانا لإعادة الرسكلة، و إذا كان هناك إيراد مالي من وراء هذه الزيوت، تستعمله المؤسسة لشراء الأشجار للحفاظ على البيئة.<br>النفايات الصلبة يتم بيعها بالمزاد العلني.<br>المخلفات الغازية، تعتمد المؤسسة أكثر على المصفاة شريطة أن تكون فعالة و تقوم بدورها على أكمل وجه. |
| مطاحن الحضنة - المسيلة   | توجد مخلفات صلبة، و أخرى غازية في شكل غبار.   | المخلفات الصلبة، يتم جمعها و تسلم إلى مؤسسة الردم التقني (من جانب الحفاظ على البيئة).<br>بالنسبة للمخلفات الغازية، توجد مصفاة داخل المطحنة تستعمل للتحكم في الغبار من الانبعاث.  |
| <b>EPE EATIT SPA</b><br>(تيندال سابقا)                                   | توجد مخلفات سائلة (المياه، التي تخرج من قسم التكملة، و أخرى صلبة (بقايا القطن و غيرها). | بالنسبة للمخلفات السائلة (المياه التي تخرج ملوثة من قسم التكملة، هناك محطة تستخدمها المؤسسة لمعالجة هذه المياه بعد مرورها بالأحواض المائية المستعملة لترسب المياه).<br>المخلفات الصلبة، يتم تجميعها و التخلص منها بطرق سليمة بيئيا.  |
| <b>NAFTAL District com Setif Antenne M'sila</b>                          | توجد مخلفات سائلة (بقايا الزيوت المستعملة)، و أخرى صلبة.                                | بقايا الزيوت المستعملة تجمع من طرف المؤسسة و تقوم بإعادة بيعها للمؤسسات التكرير و التصفية لاستعمالها لأغراض أخرى.<br>المخلفات الصلبة يتم بيعها لمؤسسات خاصة بالاسترجاع معتمدة من طرف مديرية البيئة.  |
| سوناطراك محطة الضخ رقم 03 - المسيلة                                      | توجد مخلفات سائلة (البتروال الضائع) و أخرى صلبة (بطاريات سيارات و شاحنات المؤسسة).      | المخلفات السائلة (البتروال الضائع) ينتج عند قيام المؤسسة بأعمال الصيانة لقنوات الضخ، حيث يتم غسل البتروال الضائع بالماء فتنتج مياه زيتية، هذ المياه الزيتية تنقل عبر قنوات إلى وحدة تصفية المياه الزيتية، و المتواجدة داخل المؤسسة، حيث تفصل الماء عن البتروال.<br>المخلفات الصلبة، تجمع و تحول إلى مؤسسة الاسترجاع المؤهلة قانونا.        |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحور الأول من أسئلة المقابلة.

• تحليل الإجابات وفق الجدول رقم (18):

التعامل مع المخلفات الناتجة عن النشاط سواء كانت صلبة، سائلة، أم غازية عكس السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية كذلك، حيث كل هذه المؤسسات الاقتصادية اتفقت في إجاباتها على ضرورة الاعتماد على استراتيجية لإعادة تدوير المخلفات.

مؤسسة EPE EATIT SPA (تيندال سابقا)، تعتمد على الأحواض المائية لترسيب المياه (حوض سعة 1200 م<sup>3</sup>، و آخر سعة 1500 م<sup>3</sup>) ثم تدويرها لمحطة التصفية، و هو ما يعكس السلوك البيئي لهذه المؤسسة.

سوناطراك محطة الضخ رقم 03- المسيلة، لها محطة تصفية للمياه الزيتية، تم الانتقال إليها كذلك و ملاحظتها، حيث تفصل المياه عن البترول (بعد تنظيف أنابيب النقل التي تم صيانتها)، تعكس محطة التصفية هذه وجود سلوك بيئي لهذه المؤسسة.

السلوك البيئي الآخر، الذي تم ملاحظته فعلا هو النقلة التي شهدتها المؤسسة من خلال اعتمادها على أجهزة ضخ البترول التي تشغل بالكهرباء (GEP)، و التي لا تتسبب في الانبعاثات لغازات (CO2). بدلا من الأجهزة التي كانت تستخدم في الضخ و التي تشغل بالفيول (GMP)، حيث كانت تتسبب في انبعاث كميات هائلة من غازات (CO2).

توجيه بقايا الزيوت من قبل مؤسسة NAFTAL- SPA فرع المسيلة لمؤسسات التكرير و التصفية لإعادة رسكلتها، يوضح سلوكها البيئي كذلك تجاه البيئة، بالإضافة إلى مؤسسة مطاحن الحضنة- المسيلة و التي توجد بها مصفاة داخل المطحنة تستخدم للتحكم في الغبار من الانبعاث، هذه الأخيرة تعطي للمؤسسة سلوك بيئي كذلك.

تفريغ الإجابات المرتبطة بالمحور الأول من أسئلة المقابلة (علاقة المؤسسة الاقتصادية بالإدارة البيئية على المستوى المحلي - إمكانية وجود مصلحة بيئية بالمؤسسة)، كان وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (19): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة (علاقة المؤسسة الاقتصادية بالإدارة البيئية على المستوى المحلي - إمكانية وجود مصلحة بيئية بالمؤسسة)

| أسئلة المقابلة (المحور الأول)  | ما علاقة مؤسستكم بالإدارة البيئية على المستوى المحلي؟   | هل توجد بمؤسستكم مصلحة خاصة تهتم بالقضايا البيئية؟ |
|--|---|--|
| المؤسسة الاقتصادية<br>لافارج اسمنت مسيلة<br><b>LAFARGE Ciment M'sila</b> | علاقة جيدة، حيث تقوم مديرية البيئة بتنظيم زيارات رسمية و مفاجئة (أحيانا في يوم الجمعة).                                   | نعم  |
| مطاحن الحضنة - المسيلة   | لا توجد مشاكل مع مديرية البيئة و التي هي مسؤولة عن الجوانب البيئية و علاقتها بالمؤسسة الاقتصادية                          | نعم  |
| <b>EPE EATIT SPA</b><br>(تيندال سابقا)                                   | علاقة جيدة.   | نعم  |
| <b>NAFTAL District com Setif Antenne M'sila</b>                          | علاقة جيدة، حيث تقوم مديرية البيئة بزيارات ميدانية يتم من خلالها تسجيل التحفظات و تأخذ هذه التحفظات بعين الاعتبار         | نعم  |
| سوناطراك محطة الضخ رقم 03 - المسيلة                                      | علاقة جيدة، حيث يوجد عقد مع مخبر في سكيكدة، يأخذ عينة من الماء الخارج من وحدة التصفية شهريا، لإمكانية إرساله إلى المجاري. | نعم  |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحور الأول من أسئلة المقابلة.

• تحليل الإجابات وفق الجدول رقم (19):

ما يثبت الاهتمام بالجوانب البيئية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، هي العلاقة التي تربطها بالإدارة البيئية على المستوى المحلي (مديرية البيئة). حيث تلاقت كل إجابات هذه المؤسسات في أن العلاقة بينها وبين هذه الإدارة هي علاقة جيدة ولا توجد أي مشاكل معها.

الشيء الذي يعكس الوعي البيئي الذي وصلت إليه هذه المؤسسات كذلك، هو وجود مصلحة خاصة تهتم بالقضايا البيئية على مستوى كل المؤسسة من هذه المؤسسات.

قد يرجع سبب وجود هذه المصلحة بالمؤسسة إلى الضغط الممارس من قبل مديرية البيئة، بالإضافة إلى متطلبات الأطراف ذات المصلحة.

ثانيا- تحليل النتائج حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة:

تم تفرغ الإجابات حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة، وفق الجدولين المواليين.

الجدول رقم (20): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثاني من

أسئلة المقابلة

| أسئلة المقابلة<br>(المحور الثاني)<br>المؤسسة الاقتصادية | هل يخضع نشاط<br>مؤسستكم لضريبة<br>أو رسم بيئي معين؟ | ما نوع هذه الضريبة أو<br>الرسم البيئي الذي<br>يخضع<br>مؤسستكم؟                | هل تدفع مؤسستكم<br>الضريبة البيئية في وقتها<br>المحدد؟ | هل تؤثر هذه<br>الضريبة على<br>تكلفة المنتج؟ | هل عبء هذه<br>الضريبة البيئية<br>كبير<br>بالنسبة<br>لمؤسستكم؟ | هل تدفع مؤسستكم<br>الضريبة البيئية في وقتها<br>المحدد؟ |
|---|---|---|--|---|---|--|
| لافارج اسمنت مسيلة<br><b>LAFARGE<br/>Ciment M'sila</b>  | نعم، نشاط المؤسسة يخضع لضريبة بيئية                 | الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD)                                    | نعم، يتم دفع الضريبة البيئية في وقتها المحدد           | لا  | لا  | نعم، يتم دفع الضريبة البيئية في وقتها المحدد           |
| مطاحن الحنونة - المسيلة                                 | نعم، يخضع نشاط المؤسسة لضريبة بيئية.                | الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD)                                    | نعم، يتم سداد هذه الضريبة البيئية في وقتها المحدد      | لا  | لا  | نعم، يتم دفع الضريبة البيئية في وقتها المحدد           |
| <b>EPE EATIT SPA</b><br>(تيندال سابقا)                  | نعم هناك ضريبة بيئية يخضع لها نشاط المؤسسة          | الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD)                                    | نعم، يتم دفعها في وقتها المحدد                         | لا  | لا  | نعم، يتم دفعها في وقتها المحدد                         |
| <b>NAFTAL District<br/>com Setif Antenne<br/>M'sila</b> | نعم، يخضع نشاط المؤسسة لضريبة بيئية.                | الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD)                                    | نعم، تدفع الضريبة البيئية في وقتها المحدد              | لا  | لا  | نعم، تدفع الضريبة البيئية في وقتها المحدد              |
| سوناطراك محطة الضخ رقم<br>03 - المسيلة                  | نعم، يخضع نشاط المؤسسة لضريبة بيئية.                | الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD).<br>الرسم على تخزين المواد الخطرة. | نعم، المؤسسة تدفع الضريبة البيئية في وقتها المحدد      | لا  | لا  | نعم، المؤسسة تدفع الضريبة البيئية في وقتها المحدد      |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحور الثاني من أسئلة المقابلة.

الجدول رقم (21): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة

| هل تعرضت مؤسستكم للرقابة من طرف الدولة بخصوص هذه الضريبة البيئية؟ | هل تقترح مؤسستكم إعادة النظر في الضريبة البيئية (الوعاء، المعدل، التحصيل،... و غيرها)؟ | هل تعرضت مؤسستكم لعقوبات التأخير عند تأخرها في دفع الضريبة البيئية؟  | أسئلة المقابلة (المحور الثاني)<br>المؤسسة الاقتصادية |
|---|--|--|--|
| لا  | لا   | نعم، وقع و أن تعرضت المؤسسة لعقوبات التأخير، و السبب هو التأخر في وصول الإشعار، إلا أنه تم تفهم الوضع فيما بعد من طرف المصالح المعنية بذلك | لافارج اسمنت مسيلة<br><b>LAFARGE Ciment M'sila</b>   |
| لا  | لا   | نعم، وقع و أن تعرضت المؤسسة لعقوبات التأخير، و السبب هو التأخر في وصول الإشعار، إلا أن تم تفهم الوضع فيما بعد من طرف المصالح المعنية بذلك  | مطاحن الحضنة - المسيلة                               |
| لا  | لا   | لا، لأننا نحن من نبادر بعملية البحث عن الإشعار بدفع الضريبة البيئية.   | <b>EPE EATIT SPA</b><br>(تيندال سابقا)               |
| لا  | لا   | لا، كوننا نسدد الضريبة البيئية في الآجال القانونية.  | <b>NAFTAL District com Setif Antenne M'sila</b>      |
| لا  | لا   | لا، لأن المؤسسة تقوم بسداد الضريبة البيئية في الآجال القانونية.  | سوناطراك محطة الضخ رقم 03 - المسيلة                  |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحور الثاني من أسئلة المقابلة (تكملة للجدول رقم 21).

• تحليل إجابات المحور الثاني من أسئلة المقابلة (الجدول رقم 20-21):

كون النشاط الذي تمارسه المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة له تأثير سلبي على البيئة، اتفقت هذه المؤسسات في إجاباتها على أن هذا النشاط يخضع للضرائب البيئية، وأن من بين هذه الضرائب البيئية، الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة (TAPD) مثلا.

ما يثبت الوعي البيئي الذي وصلت إليه هذه المؤسسات الاقتصادية هو قناعتها الكافية بمشروعية هذه الضرائب والرسم البيئية، حيث هذه القناعة الكافية كانت محل اتفاق في إجابات هذه المؤسسات.

ترى هذه المؤسسات الاقتصادية أن هذه الضرائب والرسم لا تشكل عبء كبير بالنسبة لها ولا تؤثر على تكلفة منتوجاتها. ويمكن إرجاع هذا إلى المعدلات الضعيفة لهذه الضرائب والرسم، وعدم اعطائها اهتمام كبير من طرف الدولة. حيث كلما كان معدل الضريبة البيئية ضعيف كلما كانت قيمتها ضعيفة، مقارنة بحجم التلوث الناتج، وهذا ما يفقد هذه الضرائب والرسم الدور الردعي لها، كونها تستخدم كأداة تدخل من قبل الدولة لحماية البيئة من التلوث.

قيام المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بدفع الضريبة البيئية في وقتها المحدد، وعدم تعرضها لعقوبات التأخير (نقطة تلاقي في إجابات المؤسسات الاقتصادية)، يثبت الوعي البيئي الذي وصلت إليه هذه المؤسسات.

إلا أن عدم اقتراحها لإعادة النظر في هذه الضرائب والرسم من حيث الوعاء، المعدل، التحصيل،... وغيرها، يثبت عدم التفكير الجدي لهذه المؤسسات في الجوانب البيئية. حيث كلما كان معدل الضريبة البيئية كبير، كلما كانت قيمتها كبيرة وبالتالي تكون لها فعالية في التأثير على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

ضريبة بيئية ذات قيمة عالية، من خلال معدل كبير يعني هذا التأثير على الجانب المالي للمؤسسة الاقتصادية. وكون هذه الأخيرة تبحث فقط عن الربحية دون التفكير فيما يمكن أن تلحقه بالبيئة، قد يكون هو السبب في عدم اقتراحها إعادة النظر في هذه الضرائب والرسم.

ثالثا- تحليل النتائج حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة:

تفريغ الإجابات المرتبطة بالمحور الثالث من أسئلة المقابلة، موضحة وفق الجدولين المواليين.

الجدول رقم (22): إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثالث من

أسئلة المقابلة

| أسئلة المقابلة<br>(المحور الثالث)<br>المؤسسة الاقتصادية | هل تساهم مؤسستكم<br>في التقليل من حدة<br>التلوث البيئي؟   | هل المساهمة في<br>التقليل من حدة<br>التلوث البيئي سببه<br>الضرية البيئية؟               | هل تعتمد مؤسستكم على<br>تقنية إعادة تدوير<br>المخلفات؟   | كيف تتصرف مؤسستكم<br>مع النفايات غير القابلة<br>للتدوير؟                              |
|---|---|---|--|---|
| لافارج اسمنت مسيلة<br><b>LAFARGE Ciment<br/>M'sila</b>  | نعم تساهم، من خلال<br>التشجير داخل المؤسسة،<br>بالإضافة إلى إعادة تحمية<br>المحجر (تجربة بوسعادة كللت<br>بالنجاح) | ليس السبب هو الضرية<br>البيئية، إنما هو الوعي<br>البيئي للمؤسسة.                        | نعم تعتمد المؤسسة على تقنية<br>إعادة تدوير المخلفات (توجد<br>محطة على مستوى المؤسسة<br>لإعادة تدوير المياه المستعملة،<br>ويتم سقي المساحات الخضراء<br>بواسطتها). | بيعها بالمزاد و توجه الإيرادات<br>لخدمة البيئة، و الأخرى توجه<br>لمؤسسة الردم التقني. |
| مطاحن الحضنة - المسيلة                                  | تحاول المؤسسة المساهمة في<br>التقليل من حدة التلوث<br>البيئي من خلال تجديد<br>الألات الإنتاجية.                   | الوعي البيئي هو سبب<br>المساهمة في التقليل من<br>حدة التلوث البيئي                      | لا توجد تقنية لإعادة التدوير،<br>إلا أنه توجد اتفاقية مع<br>مؤسسة الردم التقني   | توجه لمؤسسة الردم التقني  |
| <b>EPE EATIT SPA</b><br>(تيندال سابقا)                  | نعم تساهم، من خلال<br>اعتماد تدوير المياه الملوثة   | الحفاظ على البيئة، هو<br>ما جعلنا نساهم في<br>التقليل من حدة التلوث<br>البيئي           | لا تعتمد على تقنية إعادة<br>التدوير، إلا أنه تتصل<br>بالمؤسسات المؤهلة قانونا.   | توجه لمؤسسة الردم التقني  |
| <b>NAFTAL District<br/>com Setif Antenne<br/>M'sila</b> | نعم تساهم المؤسسة في<br>التقليل من حدة التلوث<br>البيئي   | الحفاظ على البيئة هو<br>سبب المساهمة  | نعم تعتمد المؤسسة على تقنية<br>إعادة التدوير، (هناك<br>شاحنات لجمع الزيوت وإعادة<br>تدويرها)   | لا توجد مخلفات غير قابلة<br>للتدوير لدى مؤسستنا                                       |
| سوناطراك محطة الضخ رقم 03<br>- المسيلة                  | نعم تساهم، من خلال<br>محطات تصفية المياه الزيتية.   | الوعي البيئي هو السبب<br>بالدرجة الأولى للمساهمة<br>في التقليل من حدة<br>التلوث البيئي. | نعم تعتمد المؤسسة على تقنية<br>إعادة التدوير   | يتم تحويلها إلى المؤسسات<br>المختصة و المؤهلة قانونا.                                 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحور الثالث من أسئلة المقابلة.

الجدول رقم (23): إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثالث من

أسئلة المقابلة

| هل شاركت مؤسستكم في أيام دراسية أو ملتقيات علمية لها علاقة بالحفاظ على البيئة من التلوث؟ | هل التفكير في الاعتماد على الطاقة الشمسية كطاقة بديلة مثلا، سببه هو الضريبة البيئية المرتبطة بالانبعاثات من غازات CO <sub>2</sub> ؟ | هل تعتمد مؤسستكم على الأحواض المائية ك تقنية لإعادة تدوير المياه المستعملة؟ | هل اعتماد مؤسستكم إعادة تدوير المياه المستعملة، سببه هو الضريبة البيئية المرتبطة بالمياه؟ | هل سبب معالجة النفايات غير القابلة للتدوير بهذه الطرق، سببه هو الضريبة البيئية؟ | هل تستخدم مؤسستكم الحرق أو الردم مثلا في معالجة بعض النفايات غير القابلة للتدوير؟ | أسئلة المقابلة (المحور الثالث) المؤسسة الاقتصادية           |
|--|---|---|---|---|---|---|
| نعم، سبب المشاركة هو وعينا التام بالبيئة.  | لا  | نعم   | لا، بل للحفاظ على الماء كمورد طبيعي هام.  | لا  | لا  | لافارج اسمنت مسيلة<br><b>LAFARGE<br/>Ciment M'sila</b>      |
| نعم، الوعي البيئي هو من جعلنا نشارك  | لا  | لا  | لا  | لا  | لا  | مطاحن الحضنة - المسيلة                                      |
| نعم، الوعي البيئي هو من جعلنا نشارك  | لا  | نعم   | لا، بل للحفاظ على الماء كمورد طبيعي هام   | لا  | لا  | <b>EPE EATIT<br/>SPA</b><br>(تيندال سابقا)                  |
| نعم، سبب المشاركة هو وعينا بالبيئة   | لا  | لا  | لا  | لا  | لا  | <b>NAFTAL<br/>District com<br/>Setif Antenne<br/>M'sila</b> |
| نعم، سبب المشاركة هو وعينا التام بالبيئة   | لا  | لا  | لا، بل للحفاظ على الماء كمورد طبيعي هام   | لا  | لا  | سوناطراك محطة الضخ رقم<br>03 - المسيلة                      |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحور الثالث من أسئلة المقابلة (تكملة للجدول رقم 22).

• تحليل إجابات المحور الثالث من أسئلة المقابلة (الجدول رقم 22-23):

المساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي كانت نقطة تلاقي في إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، إلا أن سبب هذه المساهمة لا يرجع للضريبة البيئية، بل الوعي البيئي هو السبب.

بما أن معدلات هذه الضرائب البيئية ضعيفة، ستكون قيمة هذه الضرائب ضعيفة أيضا، وبالتالي تأثيرها على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية سيكون ضعيف كذلك. وبالتالي درجة الاهتمام بالبيئة من خلال الحفاظ عليها وحمايتها من التلوث هو الدافع الأساسي للمساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي.

المؤسسة الاقتصادية تبحث عن الربحية بالدرجة الأولى وحجم الضريبة البيئية إذا كان كبير سيؤثر على هذه الربحية وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية سيكون من أولى اهتماماتها، ويكون للضريبة البيئية دور في التأثير على السلوك البيئي أكثر من دور الوعي البيئي. وما يمكن ملاحظته في هذه الحالة هو مقارنة الضريبة (الدور الردعي) بالوعي البيئي (الدور الطوعي).

عدم الرفع في معدلات الضريبة البيئية المرتبطة بالنفايات غير القابلة للتدوير، أدى إلى ضعف هذه الضريبة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية بخصوص هذا النوع من النفايات.

نفس الشيء بالنسبة لإعادة تدوير المياه المستعملة، السبب لا يرجع للضريبة البيئية بقدر ما يرجع للوعي البيئي ومحاولة الحفاظ على المياه كمورد طبيعي هام. وهو ما وجدناه في مؤسسة E.P.E EATIT- SPA (تيندال سابقا)، وكذلك مؤسسة لافارج اسمنت مسيلة من خلال الاعتماد على الأحواض المائية كتقنية لإعادة التدوير.

ضعف الضريبة البيئية المرتبطة بالطاقة، أدى إلى عدم تحكمها في إدارة النفايات المرتبطة بهذا النوع من الموارد الطبيعية. فمؤسسة سوناطراك محطة الضخ رقم 03- المسيلة تعتمد على محطة تصفية المياه الزيتية لكن سبب الاعتماد في إعادة التدوير كسلوك بيئي لا ترجعه هذه المؤسسة للضريبة البيئية المرتبطة بالطاقة بقدر ما ترجعه إلى الوعي البيئي.

ما يثبت ضعف هذا النوع من الضرائب والرسوم البيئية في محاولة تأثيره على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من حيث التوجه إلى الطاقة الشمسية كطاقة بديلة، هو اتفاق المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في إجاباتها بالنفي على أن التفكير في الاعتماد على الطاقة الشمسية كطاقة بديلة، سببه ليس الضريبة البيئية المرتبطة

بالانبعاثات من غازات (CO<sub>2</sub>). وأنها لم تتأثر بهذا النوع من الضرائب والرسوم كون معدلاته ضعيفة، وغير مفعّل في النظام الجبائي البيئي في الجزائر.

الاهتمام الواضح بالبيئة من خلال وعي هذه المؤسسات الاقتصادية ببيئها، هو السبب في مشاركتها في الأيام الدراسية والملتقيات العلمية ذات الصلة بالحفاظ على البيئة وحمائتها من التلوث، وهو ما أثبتته كل المؤسسات الاقتصادية من خلال إجاباتهم.

هناك ضرائب ورسوم بيئية مرتبطة بالتلوث، وأخرى مرتبطة بالموارد الطبيعية يحتوي عليها النظام الجبائي البيئي في الجزائر، لكن ضعف معدلاتها، وعائها الضيق، وطرق تحصيلها، لم ترقى إلى جعل المؤسسة الاقتصادية تقلل من تلويثها للبيئية وتعتمد الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية.

#### رابعا- تحليل النتائج حسب المحور الرابع من أسئلة المقابلة:

تم تفريغ الإجابات المتعلقة بالمحور الرابع من أسئلة المقابلة وفق الجدولين الآتيين.

الجدول رقم (24): إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الرابع من

أسئلة المقابلة

| هل تعرضت المؤسسة لمضايقات من قبل المجتمع المدني بخصوص هذه الأجهزة المرتبطة بالنشاط، التي لها آثار سلبية على البيئة؟ | هل تغيرت الأجهزة هو من أجل الحصول على ميزة تنافسية لمنتجاتكم؟ | هل تغيرت الأجهزة هو بسبب الضريبة البيئية؟       | هل قامت مؤسستكم بتغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط نحو التي لها آثار سلبية على البيئة؟   | أسئلة المقابلة (المحور الرابع) المؤسسة الاقتصادية  |
|---|---|---|---|--|
| نعم حدث و أن جرت مضايقات من قبل المجتمع المدني، و قمنا بالتغيير في الأجهزة المرتبطة بالعبار (المصفاة مثلا).         | نعم   | لا، بل للحفاظ على البيئة                        | نعم، كتغيير معدات الرصد و القياس للعبار و الغازات. الصيانة المرتبطة بالمصفاة (استبدال قطع العيار بالإضافة إلى البحث عن النوعية الجيدة في هذه القطع)   | لافارج اسمنت مسيلة<br><b>LAFARGE Ciment M'sila</b> |
| لا  | نعم   | لا، بل لحماية البيئة من التلوث                  | نعم، تم تغيير الأجهزة حيث قمنا بوضع أجهزة حديثة مرتبطة بالطحن. استبدال الأجهزة التي يتضمنها قسم التنظيف للمادة الأولية.   | مطاحن الحضنة - المسيلة                             |
| لا  | نعم   | لا  | قمنا بتغيير الأجهزة التي تقادمت. نعم، نحن نعتمد الآن على عتاد جديد لتخفيض الضغط على البيئة و الحفاظ عليها.  | <b>EPE EATIT SPA</b><br>(تيندال سابقا)             |
| لا  | نعم   | لا  | نعم، قمنا باستبدال العدادات التي تقوم بالتوزيع و تقيس كمية المنتجات الموزعة.  | <b>NAFTAL District com Setif Antenne M'sila</b>    |
| لا  | نعم   | لا، الحفاظ على البيئة هو ما جعلنا نغير الأجهزة. | تم تغيير أجهزة الضخ، حيث كانت تشغل بالفيول، ما يجعلها تتسبب في انبعاثات كبيرة لـ CO2، و هي ما تعرف بـ: (GMP). أجهزة الضخ الجديدة تشغل بالكهرباء تسمى (GEP)، و هي لا تسبب في أي انبعاثات لـ CO2. هذا التغيير تضمنته السياسة البيئية للمؤسسة. | سوناطراك محطة الضخ رقم 03 - المسيلة                |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحور الرابع من أسئلة المقابلة.

الجدول رقم (25): إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الرابع من

أسئلة المقابلة

| هل تعتمد مؤسستكم على الطرق النظيفة في الإنتاج؟ | هل الاهتمام بالإبداع في المجال البيئي مرده الوعي بالبيئة أمن بسبب الضرائب و الرسوم البيئية؟ | هل تفكر مؤسستكم في ابتكار أو جلب أجهزة مرتبطة بالنشاط، يكون لها تأثيرا أقل خطورة على البيئة؟     | هل واجهت المؤسسة ضغوطات من قبل محيط المؤسسة أو الدولة بخصوص تغيير هذه الأجهزة؟ | أسئلة المقابلة (المحور الرابع) المؤسسة الاقتصادية  |
|--|---|--|--|--|
| نعم  | طبعا الوعي البيئي هو السبب  | نعم، تفكر المؤسسة في إيجاد حلول فعلية ترتبط بالبيئة و هناك فريق عمل خاص.                         | نعم، من قبل الدولة ممثلة في مديرية البيئة، حيث تدعو دائما للتقليل من الغبار.   | لافارج اسمنت مسيلة<br><b>LAFARGE Ciment M'sila</b> |
| نعم  | الوعي البيئي هو السبب في التفكير بالجوانب البيئية.  | نعم هناك تفكير جدي على المدى القريب و البعيد في جلب أجهزة أكثر فعالية من حيث التأثير على البيئة. | لا   | مطاحن الحضنة - المسيلة                             |
| نعم  | الوعي بالبيئة هو السبب  | نعم  | لا   | <b>EPE EATIT SPA</b><br>(تبدال سابقا)              |
| نعم  | الوعي بالبيئة هو سبب الاهتمام بالجوانب البيئية.   | نعم  | لا   | <b>NAFTAL District com Setif Antenne M'sila</b>    |
| نعم  | طبعا الوعي بالبيئة هو سبب كل اهتماماتنا بالجوانب البيئية                                    | نعم، و هناك إمكانية للتطوير أكثر.  | لا   | سوناطراك محطة الضخ رقم 03 - المسيلة                |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحور الرابع من أسئلة المقابلة (تكملة للجدول رقم 24).

• تحليل إجابات المحور الرابع من أسئلة المقابلة (الجدول رقم 24-25):

هناك أجهزة يعتمد عليها نشاط المؤسسة الاقتصادية يكون لها تأثير سلبي على البيئية، وهو ما قامت المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بالتفكير فيه. حيث قامت هذه المؤسسات بتغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط نحو التي لها آثارا سلبية على البيئة، وهو ما اتفقت عليه كل إجابات هذه المؤسسات.

مؤسسة لافارج اسمنت مسيلة. قامت باستبدال قطع الغيار المرتبطة بالمصفاة (نوعية جيدة للقطع)، وهو ما قامت به مؤسسة مطاحن الحضنة- المسيلة، حيث غيرت الأجهزة المرتبطة بالطحن بالإضافة إلى الأجهزة التي يتضمنها قسم التنظيف للمادة الأولية (القمح).

سوناطراك محطة الضخ رقم 03- المسيلة وعملية تغيير أجهزة ضخ البترول، من التي تشغل بالفيول إلى التي تشغل بالكهرباء، حيث التخلص من انبعاثات (CO<sub>2</sub>) الذي شهدته هذه المؤسسة، يعتبر سلوك بيئي فعال.

السبب في تغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط نحو التي لها آثارا سلبية على البيئية، لا يرجع للضريبة البيئية، بل حماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث هو الدافع الأساسي لهذا التغيير، هي نقطة توافق في إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

ضعف قيمة (مقدار) الضريبة البيئية، جعلت توجهات المؤسسات الاقتصادية نحو السلوكيات البيئية المرتبطة بتغيير الأجهزة يكون سببها هو الوعي البيئي وليس الضريبة البيئية.

بحث المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عن الميزة التنافسية وتحقيق ربحية أكثر، هو السبب في تغيير هذه الأجهزة وهي نقطة تلاقت فيها كل إجابات هذه المؤسسات. هذا ما يثبت التفكير غير الجدي في الجوانب البيئية، ويبقى إدخال البعد البيئي في أنشطة هذه المؤسسات شكلي فقط ومن وراء البحث عن المشروعية.

المجتمع المدني، من بين الأطراف ذات المصلحة الفاعلة بخصوص الجوانب البيئية، حيث ضغط هذا الطرف يؤدي إلى مراجعة المؤسسة التفكير في هذه الجوانب، وهو ما وجدناه في مؤسسة لافارج اسمنت مسيلة، حيث قامت بتغيير الأجهزة المرتبطة بالغبار (المصفاة).

الابتكار وجلب الأجهزة المرتبطة بالنشاط والتي لها تأثيرا أقل خطورة على البيئة وجدناه في كل إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، إلا أن هذا الإبداع في المجال البيئي مرده ليست الضريبة البيئية، بل الوعي البيئي.

بخصوص الإبداع في المجال البيئي، ضعف الضريبة البيئية هو السبب في عدم توجه العديد من المؤسسات الاقتصادية نحو هذا الإبداع، ويبقى الخوض في مجال الإبداع البيئي سببه البحث عن الميزة التنافسية أكثر من الوعي بالبيئية.

يبقى الاعتماد على الطرق النظيفة في الإنتاج كسلوك بيئي منتهج من قبل هذه المؤسسات الاقتصادية هو شكلي فقط، لأن الطرق النظيفة في الإنتاج تعتمد بشكل كبير على الإبداع البيئي. حيث هذه المؤسسات لم تصل إلى ذلك المستوى من الإبداع البيئي، والذي يؤهلها إلى تبني الإنتاج الأنظف.

الجدول رقم (26): نقاط التوافق و الاختلاف في إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة

حسب كل محور من أسئلة المقابلة

| نقاط الاختلاف  | نقاط التوافق   | نقاط التوافق و الاختلاف<br>محاور أسئلة المقابلة   |
|--|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• نشاط المؤسسة الاقتصادية.</li> <li>• المورد الطبيعي الذي يعتمد عليه النشاط بشكل أساسي.</li> <li>• نوعية المخلفات التي تنتج عن النشاط.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• ضرورة الترشيد في استخدام الموارد الطبيعية</li> <li>• معالجة المخلفات من خلال الاعتماد على مختلف استراتيجيات إعادة التدوير</li> <li>• العلاقات الجيدة مع السلطة المؤهلة قانونا للرقابة والاهتمام بالجوانب البيئية (مديرية البيئة)</li> <li>• وجود مصلحة خاصة تهتم بالقضايا البيئية على مستوى المؤسسة الاقتصادية</li> </ul>   | <p><u>المحور الأول:</u><br/>التعريف بنشاط المؤسسة الاقتصادية من الجانب البيئي</p>   |
|  | <ul style="list-style-type: none"> <li>• نشاط هذه المؤسسات الاقتصادية يخضع للضرائب البيئية، و من بين هذه الضرائب نجد الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD)</li> <li>• القناعة الكافية بمشروعية الضرائب و الرسوم البيئية، و أنها لا تشكل عبء كبير، بالإضافة إلى عدم تأثيرها على تكلفة المنتج.</li> <li>• دفع الضريبة البيئية في وقتها المحدد، و عدم التعرض لعقوبات التأخير المرتبطة بهذه الضريبة.</li> <li>• عدم اقتراح إعادة النظر في الضريبة البيئية من حيث الوعاء، المعدل، التحصيل... و غيرها.</li> </ul>   | <p><u>المحور الثاني:</u><br/>الضرائب و الرسوم البيئية بالمؤسسة الاقتصادية</p>   |
|  | <ul style="list-style-type: none"> <li>• المساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي</li> <li>• الضريبة البيئية ليست هي الدافع للمساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي، بل الدافع الأساسي هو الوعي البيئي.</li> <li>• الضريبة البيئية المرتبطة بالمياه، ليست هي السبب في اعتماد المؤسسة الاقتصادية استراتيجية إعادة تدوير المياه المستعملة، بل الحفاظ على هذا المورد الطبيعي هو السبب</li> <li>• الضريبة البيئية المرتبطة بالانبعاثات من غازات CO<sub>2</sub>، ليست هي السبب في تفكير المؤسسة الاقتصادية التوجه نحو الطاقة الشمسية كطاقة بديلة.</li> <li>• سبب مشاركة المؤسسة الاقتصادية في الأيام الدراسية و المنتديات العلمية ذات الصلة بالحفاظ على البيئة، سببه هو الوعي البيئي.</li> </ul> | <p><u>المحور الثالث:</u><br/>مساهمة الضرائب و الرسوم البيئية في التقليل من حدة التلوث البيئي</p>  |
|  | <ul style="list-style-type: none"> <li>• تغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط نحو التي لها آثار سلبية على البيئة.</li> <li>• حماية البيئة من التلوث هو الدافع الأساسي لتغيير هذه الأجهزة و ليست الضريبة البيئية.</li> <li>• عدم تعرض غالبية المؤسسات الاقتصادية لمضايقات من قبل المجتمع المدني بخصوص هذه الأجهزة.</li> <li>• التفكير في ابتكار أو جلب أجهزة مرتبطة بالنشاط، تكون لها تأثيرا أقل خطورة على البيئة</li> <li>• الوعي البيئي هو الدافع للاهتمام بالإبداع في المجال البيئي و ليست الضرائب و الرسوم البيئية.</li> <li>• الاعتماد على الطرق النظيفة في الإنتاج</li> </ul>   | <p><u>المحور الرابع:</u><br/>مساهمة الضرائب و الرسوم البيئية في تفسير الأجهزة المرتبطة بالنشاط وبعث الابداعات البيئية بالمؤسسة الاقتصادية</p> |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أسئلة المقابلة حسب كل محور.

• تحليل الجدول رقم (26) :

تختلف المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عن بعضها البعض من حيث نوع النشاط الذي تمارسه، المورد الطبيعي الذي يعتمد عليه هذا النشاط بشكل أساسي، بالإضافة إلى حجم ونوعية المخلفات التي تنتج عن النشاط.

حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة، كل أنشطة هذه المؤسسات لها تأثير سلبي على البيئة، إلا أن ضرورة الترشيد في استخدام الموارد الطبيعية (المياه، الطاقة وغيرها) ضروري، بالإضافة إلى معالجة المخلفات الناتجة، يتم هذا بواسطة المصلحة المتواجدة على مستوى كل مؤسسة اقتصادية، ويرجع هذا إلى الضغط الممارس من قبل السلطة المؤهلة قانوناً كأداة رقابية على أداء هذه المؤسسات (مديرية البيئة).

نظراً لأن البحث عن الربحية يعتبر من أولويات المؤسسة الاقتصادية بغض النظر عن البعد البيئي، يمكن إرجاع وجود هذه المصلحة إلى الضغط الممارس من قبل الدولة فقط (السلطة المؤهلة قانوناً).

كل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تدرك أن أنشطتها تخضع لمختلف الضرائب والرسوم البيئية حسب نوع النشاط، وأنها ملتزمة بسداد هذه الضرائب والرسوم، وبالتالي عدم خضوعها لغرامات التأخير. إلا أن عدم فعالية هذه الضرائب والرسوم من خلال ضعف معدلاتها، وعائها الضيق، وطرق تحصيلها، لم يضغط على هذه المؤسسات الاقتصادية لتوجيه سلوكها البيئي.

وبالتالي هذه الضرائب والرسوم البيئية، سواء تلك المرتبطة بالتلوث أو المرتبطة بالموارد الطبيعية، لم تسمى لتوجيه سلوكيات المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، سواء للتقليل من حدة التلوث البيئي أو اعتماد الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية.

كما لا يمكن انتظار بعث ابداعات بيئية بهذه المؤسسات الاقتصادية من خلال هذه الضرائب والرسوم.

خلاصة الفصل:

لم تستطع منظومة الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية. يرجع السبب لضعف معدلاتها، وعائها الضيق، وطرق تحصيلها،... وغيرها. مقارنة بالتلوث البيئي التي تساهم فيه المؤسسة الاقتصادية في الوقت الحالي، واستغلالها غير العقلاني للموارد الطبيعية.

بات من الضروري إعادة النظر في هذه المنظومة الجبائية البيئية، من خلال ترقيتها، وتفعيل آليات الرقابة

المرتبطة بها.



# الخاتمة



## الخاتمة:

لتوجيه الضرائب والرسوم البيئية أداة تستخدمها الدولة لحماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث. تتدخل من خلالها في أنشطة المؤسسات الاقتصادية نحو التي لها آثارا سلبية على البيئة، وهنا يظهر الجانب الردعي لهذه الضرائب والرسوم، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى تتدخل من خلالها لتحفيز بعض الأنشطة الأخرى، نحو التي لها آثارا أقل خطورة أو التي ليست لها أي آثارا سلبية على البيئة.

السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، تسطر مجموعة من الأهداف الواضحة المرتبطة بالجوانب البيئية لأنشطة هذه المؤسسة، على هذه الأخيرة تحقيق هذه الأهداف، فالسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية كأحد تطبيقات هذه السياسة، يتأثر بهذه الضرائب والرسوم. في الجزائر مثلا، هناك مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية المرتبطة بالإنتاج، وضرائب ورسوم بيئية أخرى متعلقة بالانبعاثات،... وغيرها. كل نوع من هذه الضرائب والرسوم البيئية يؤثر على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

أدت نتائج الدراسة إلى إثبات الفرضية الأولى وعدم إثبات الفرضية الثانية، الثالثة، والفرضية الرابعة، وهذا من خلال الأداتين المعتمدين في المنهج الوصفي للدراسة، حيث:

**1-** بالرجوع إلى شرح وتحليل المبالغ والوثائق بالإضافة إلى تحليل الإجابات المتعلقة بالمحور الثاني من أسئلة المقابلة، خلصت النتائج إلى إثبات الفرضية الأولى أي تسديد المؤسسة الاقتصادية لمستحقاتها من الضرائب والرسوم البيئية ناتج عن الوعي البيئي.

**2-** بالرجوع إلى الجانب النظري من هذه الدراسة، لاحظنا كيف أن الضرائب والرسوم البيئية لها تأثير على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال تبني تقنيات الإنتاج الأنظف، اعتماد مختلف استراتيجيات إعادة تدوير المخلفات والتوجه نحو الاتصال الأخضر،... وغيرها. في دول أوروبا، حيث فعالية أنظمتها الجبائية البيئية المتميزة بالتنوع، وتنوع معدلاتها، بالإضافة إلى فعالية أنظمتها الرقابية المرتبطة بتأسيس وتحصيل هذه الضرائب والرسوم. استطاعت بهذا توجيه السلوك البيئي لمؤسساتها الاقتصادية.

أما عدم قدرة هذه الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر على توجيه المؤسسة الاقتصادية للتقليل من حدة التلوث البيئي، سببه هو عدم فعالية هذا النظام الجبائي البيئي، وعدم تنوع الضرائب والرسوم المرتبطة به،

بالإضافة إلى ضعف الآليات الرقابية لهذا الأخير، مما أدى إلى عدم تحقق الفرضية الثانية. فالضرائب والرسوم البيئية المتعلقة بالتلوث لم تدفع المؤسسة الاقتصادية نحو التقليل من التلوث البيئي.

**3-** تفعيل الضرائب والرسوم البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية في الاتحاد الأوروبي مثلاً استطاع أن يوجه المؤسسة الاقتصادية لاعتماد الرشادة والعقلانية في استخدام هذه الموارد.

إلا أن هذه الضرائب والرسوم البيئية في النظام الجبائي البيئي في الجزائر لم تستطع ذلك. ضعف الضرائب والرسوم البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية، هو ما جعلها تخفق في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، وهو ما أدى إلى عدم تحقق الفرضية الثالثة. بمعنى الضرائب والرسوم البيئية المتعلقة بالموارد الطبيعية لم تدفع المؤسسة الاقتصادية للترشيد في استخدام هذه الموارد.

**4-** من خلال الجانب النظري، الضرائب والرسوم البيئية استطاعت بعث إبداعات بيئية بالمؤسسة الاقتصادية ففي أوروبا مثلاً بعض المؤسسات الاقتصادية. حققت ميزة تنافسية من خلال هذه الإبداعات، والسبب راجع إلى فعالية النظام الجبائي البيئي في أوروبا. أما الجزائر، نظامها الجبائي البيئي لم يرق إلى درجة توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية لبعث إبداعات بيئية فيها، مما أدى إلى عدم تحقق الفرضية الرابعة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكر أهمها:

**1-** نشاط المؤسسة الاقتصادية في الجزائر به آثارا سلبية على البيئة، حيث فئة كبيرة من هذه المؤسسات لا تولي اهتمام كبير لدمج البعد البيئي في نشاطها.

**2-** تحاول المؤسسة الاقتصادية في الجزائر إظهار اهتمامها بالبيئة من خلال المشاركة في التظاهرات العلمية ذات الصلة بالحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث. يبين هذا وصول هذه المؤسسة الاقتصادية إلى درجة معينة من الوعي البيئي. إلا أنه يبقى هدفها الأسمى هو الحصول على الربحية أكثر (الهدف اقتصادي أكثر من بيئي).

**3-** بدأ الوعي البيئي يرسخ بالمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، من خلال محاولتها المساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي الحاصل.

**4-** الضرائب والرسوم البيئية، هي أداة تتدخل بواسطتها الدولة للتوجيه في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، إلا أنها تبقى ضعيفة جدا، والسبب راجع إلى معدلاتها المنخفضة، وعائها الضيق، وطرق تحصيلها غير الفعالة.

- 5- الموارد الطبيعية، إلى حد ما هناك رشادة في استخدامها. والسبب هو الضمان للاستمرارية والحصول على الربحية أكثر. ويبقى الاهتمام بالموارد هو اخر الاهتمامات.
- 6- ضغوطات الأطراف ذات المصلحة الفاعلين في المجال البيئي، أدى بهذه المؤسسة إلى امتصاص هذا الضغط من خلال بعض المبادرات البيئية والتي تعد قليلة بالنظر إلى ما تلحقه المؤسسة الاقتصادية من أضرار بيئية.


### التوصيات:

- 1- إذا أرادت الحكومات اشراك مؤسساتها الاقتصادية في تحقيق تنمية مستدامة بكل أبعادها، يجب عليها تفعيل أداة تدخلها والمتمثلة في الضرائب والرسوم البيئية والتي لها علاقة بالبعد البيئي في هذه التنمية.
- 2- محاولة رفع معدلات الضرائب والرسوم البيئية المتعلقة بالتلوث، ومراجعة وعائها، وإعادة النظر في طرق تحصيلها كذلك.
- 3- الرفع في معدلات الضرائب والرسوم البيئية المتعلقة بالموارد الطبيعية، حتى يمكن توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية للاعتماد على الموارد المتجددة بدلا من تلك القابلة للنفاذ.
- 4- ايجاد ضرائب ورسوم بيئية مرتبطة ببعض مظاهر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كتقنية الإنتاج الأنظف، الاتصال الأخضر، الإبداع البيئي، ... وغيرها. تفرض هذه الضرائب والرسوم على المؤسسات التي تملك تنافسية في هذه المظاهر.
- 5- يجب إعطاء الضرائب والرسوم البيئية الاهتمام أكثر من قبل الحكومات، حتى تستطيع إبراز دورها الردعي، من خلال المتابعة الفعلية ابتداء من تأسيس الضريبة البيئية حتى تحصيلها.
- 6- التوسيع في التحفيزات المرتبطة بهذه الضرائب والرسوم البيئية للمؤسسات الصديقة للبيئة.
- 7- إعادة النظر في بنية الضرائب والرسوم البيئية، ابتداء من وعاء الضريبة البيئية إلى معدلها، مجال تطبيقها، تحصيلها، ... وغيرها.


## آفاق البحث:

في موضوعنا هذا، تم التوصل إلى عدم وجود دور للضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر. وسيبقى الموضوع مفتوح لإيجاد ما يمكن أن يعطي الفعالية أكثر لهذه الضرائب والرسوم البيئية، حتى تستطيع توجيه السلوكات البيئية لهذه المؤسسة، ومن بين النقاط التي تعتبر آفاقا للبحث ما يلي:

- اقتراح ضرائب ورسوم بيئية أخرى.
- توضيح كيفية توسيع الوعاء الخاضع للضرائب والرسوم البيئية.
- اقتراح الرفع من معدلات الضرائب والرسوم البيئية بالقدر الذي يمكن أن يعطيها الفعالية أكثر.
- المضاعفة في غرامات التأخير في حالة عدم تسديد هذه الضرائب والرسوم البيئية.
- تقديم إضافات مرتبطة بتفعيل الإجراءات الرقابية المتعلقة بالتحصيل لهذه الضرائب والرسوم البيئية.



# الملاحق



## أسئلة المقابلة

### • المحور الأول: التعريف بنشاط المؤسسة الاقتصادية من الجانب البيئي.

1- ما نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه مؤسستكم؟

.....  
.....

2- أي من الموارد الطبيعية يعتمد عليه نشاط مؤسستكم بشكل كبير؟

- ..... المياه: -  
 ..... الطاقة: -  
 ..... المياه والطاقة معا: -

3- هل تقوم مؤسستكم بترشيد استخدام هذه الموارد الطبيعية؟

.....  
.....

4- هل ينتج عن نشاط مؤسستكم مخلفات (نفايات)؟

- ..... سائلة: -  
 ..... صلبة: -  
 ..... غازية: -

5- كيف تعالج مؤسستكم هذه المخلفات (النفايات)؟

إذا كانت:

- ..... سائلة: -  
..... صلبة: -  
..... غازية: -

6- ماهي علاقة مؤسستكم بالإدارة البيئية على المستوى المحلي؟

.....  
.....

7- هل توجد بمؤسستكم مصلحة خاصة تهتم بالقضايا البيئية؟

.....  
.....

● المحور الثاني: الضرائب والرسوم البيئية بالمؤسسة الاقتصادية.

1- هل يخضع نشاط مؤسستكم لضريبة أو رسم بيئي معين؟

.....  
.....

2- ما نوع هذه الضريبة أو الرسم البيئي الذي يخضع له نشاط مؤسستكم؟

.....  
.....

3- هل مؤسستكم على قناعة كافية بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية؟

.....  
.....

4- هل عبئ هذه الضريبة البيئية كبير بالنسبة لمؤسستكم؟

.....  
.....

5- هل تؤثر هذه الضريبة البيئية على تكلفة المنتج وكيف؟

.....  
.....

6- هل تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في وقتها المحدد؟

.....  
.....

7- هل تعرضت مؤسستكم لعقوبات التأخير عند تأخرها في دفع الضريبة البيئية؟

.....  
.....

8- هل تعرضت مؤسستكم للرقابة من طرف الدولة بخصوص هذه الضريبة البيئية؟

.....  
.....

9- هل تقترح مؤسستكم إعادة النظر في الضريبة البيئية (الوعاء، المعدل، التحصيل، ... وغيرها)؟

.....  
.....

● المحور الثالث: مساهمة الضرائب والرسوم البيئية في التقليل من حدة التلوث البيئي.

1- هل تساهم مؤسساتكم في التقليل من حدة التلوث البيئي؟

.....  
.....

2- هل المساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي سببه الضريبة البيئية؟

.....  
.....

3- هل تعتمد مؤسساتكم على تقنية إعادة تدوير المخلفات؟

.....  
.....

4- كيف تتصرف مؤسساتكم مع النفايات غير القابلة للتدوير؟

.....  
.....

5- هل تستخدم مؤسساتكم الحرق أو الردم مثلا في معالجة بعض النفايات غير القابلة للتدوير؟

.....  
.....

6- هل سبب معالجة النفايات غير القابلة للتدوير بهذه الطرق، سببه هو الضريبة البيئية؟

.....  
.....

7- هل اعتماد مؤسساتكم إعادة تدوير المياه المستعملة، سببه هو الضريبة البيئية المرتبطة بالمياه؟

.....  
.....

8- هل تعتمد مؤسساتكم على الأحواض المائية كتقنية لإعادة تدوير المياه المستعملة؟

.....  
.....

9- هل التفكير في الاعتماد على الطاقة الشمسية كطاقة بديلة مثلا، سببه هو الضريبة البيئية المرتبطة بالانبعاثات من غازات (CO2)؟

.....  
.....

10- هل شاركت مؤسساتكم في أيام دراسية أو ملتقيات علمية لها علاقة بالحفاظ على البيئة من التلوث؟

.....  
.....

• المحور الرابع: مساهمة الضرائب والرسوم البيئية في تغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط وبعث الابداعات البيئية

بالمؤسسة الاقتصادية .

1- هل قامت مؤسستكم بتغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط نحو التي لها آثارا سلبية على البيئة؟

.....  
.....

2- هل تغيير الأجهزة هو بسبب الضريبة البيئية؟

.....  
.....

3- هل سبب تغيير الأجهزة هو من أجل الحصول على ميزة تنافسية لمنتجاتكم؟

.....  
.....

4- هل تعرضت المؤسسة لمضايقات من قبل المجتمع المدني بخصوص هذه الأجهزة المرتبطة بالنشاط ، التي لها آثار سلبية على البيئة؟

.....  
.....

5- هل واجهت المؤسسة ضغوطات من قبل محيط المؤسسة أو الدولة بخصوص تغيير هذه الأجهزة؟

.....  
.....

6- هل تفكر مؤسستكم في ابتكار أو جلب أجهزة مرتبطة بالنشاط، يكون لها تأثيرا أقل خطورة على البيئة؟

.....  
.....

7- هل الاهتمام بالإبداع في المجال البيئي مرده الوعي بالبيئة أم بسبب الضرائب والرسوم البيئية؟

.....  
.....

8- هل تعتمد مؤسستكم على الطرق النظيفة في الانتاج؟

.....  
.....

إلى السيد /

إشعار بإحصاء  
الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة لسنة 2014

تطبيقا لـ:

- القانون رقم: 91-25 المؤرخ في: 18/12/1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992 لا سيما المادة 117 منه المعدل والمتمم بالمادة 54 من القانون رقم: 99-11 المؤرخ في: 23/12/1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000؛
- القانون رقم: 01-21 المؤرخ في: 22/12/2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002 لا سيما المواد، 12، 38، 202، 203، 204 و 205؛
- القانون رقم: 03-10 المؤرخ في: 19/07/2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
- المرسوم التنفيذي رقم: 93-68 المؤرخ في: 01/03/1993، المتضمن كيفية تطبيق الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة؛
- المرسوم التنفيذي رقم: 06-198 المؤرخ في: 31/05/2006، الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة؛
- التعليمات الوزارية المشتركة رقم: 1648 المؤرخة في: 18 سبتمبر 1993 والمتضمنة إنشاء رسم للنشاطات الملوثة؛
- المنشور الوزاري المشترك رقم: 01/أخ لسنة 2002، المؤرخ في: 08/05/2002 المتضمن الرسوم البيئية؛
- التعليمات رقم: 105 المؤرخة في: 31 ديسمبر 1991 المتعلقة بتسيير الحساب الخاص لدى الخزينة رقم 302.065 " الصندوق الوطن للبيئة " .

بناء على نشاطكم المتمثل في: -

يشرفني أن أعلمكم أنكم معنيون بالرسم السنوي الذي يحصل بخزينة بلدية

بقيمة: ( ) دج ( ) لسنة 2014

المسيلة في:

مدير البيئة

ملحق رقم 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

WILAYA DE M'SILA

DIRCTION DE L'ENVIRONNEMENT

N°: /W.M/D.E/

ولاية المسيلة

مديرية البيئة

رقم: /و.م.ب/ب/ف ش /2015/

جدول إرسال

إلى السيد:

| ملاحظات  | العدد | التعيين   |
|--|-------|---|
| <p>* لتحصيل الرسم حسب المنشور الوزاري<br/>المشترك رقم 01/أ خ المؤرخ في<br/>2002/05/08<br/>من<br/>طرف أمناء خزائن البلديات<br/>* المادة 07 من القرار المؤرخ في<br/>2005/09/07 المتضمن تجديد خزائن<br/>البلديات وصلاحياتها</p> |       | <p><u>تجدون طي هذا الإرسال:</u><br/>جدول الرسم على الأنشطة الملوثة او الخطيرة<br/>على البيئة<br/>= [REDACTED] =</p> |

المسيلة في:

استلم من طرف السيد/

تاريخ الإيصال/

مدير البيئة

سند تحصيل  
الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة لسنة 2015

إن مدير البيئة لولاية المسيلة

بمقتضى:

- القانون رقم: 91-25 المؤرخ في: 18/12/1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992 لا سيما المادة 117 منه المعدل والمتمم بالمادة 54 من القانون رقم: 99-11 المؤرخ في: 23/12/1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000؛
- القانون رقم: 01-21 المؤرخ في: 22/12/2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002 لا سيما المواد: 12، 38، 202، 203، 204 و 205؛
- القانون رقم: 03-10 المؤرخ في: 19/07/2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
- المرسوم التنفيذي رقم: 93-68 المؤرخ في: 01/03/1993، المتضمن كيفية تطبيق الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة؛
- المرسوم التنفيذي رقم: 06-198 المؤرخ في: 31/05/2006، الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة؛
- المرسوم التنفيذي رقم: 07-144 المؤرخ في: 19/05/2007، الذي يحدد قائمة المطبق المنشآت المصنفة لحماية البيئة؛
- التعليمات الوزارية المشتركة رقم: 1648 المؤرخة في: 18 سبتمبر 1993 والمتضمنة إنشاء رسم للنشاطات الملوثة؛
- المنشور الوزاري المشترك رقم: 01/أخ لسنة 2002، المؤرخ في: 08/05/2002 المتضمن الرسوم البيئية؛
- التعليمات رقم: 105 المؤرخة في: 31 ديسمبر 1991 المتعلقة بتسيير الحساب الخاص لدى الخزينة رقم 302.065 " الصندوق الوطن للبيئة ".

- يقرر-

المادة الأولى: يكلف أمين خزينة بلدية [ ] بتحصيل قيمة [ ] ( )  
بعنوان الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة لسنة 2015  
وفقا لقائمة المعنيين بالرسم المرفق مع هذا السند  
المادة الثانية: يكلف أمين الخزينة بتنفيذ سند التحصيل هذا ابتداءً من تاريخ إمضائه.  
المسيلة في:

مدير البيئة

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

صالحى رقم 04

ولاية المسيلة

مديرية البيئة

## شهادة الإلغاء

الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطرة على البيئة

رقم: 000 / 2015

خزينة بلدية: ..

البلدية: ..

الاسم واللقب: ..

العنوان: ..

النشاط: ..

| السنوات       |      |      |      |      | المجموع |
|---------------|------|------|------|------|---------|
| المبلغ الكلي  | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00    |
| المبلغ الملغى | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00    |
| المبلغ المثبت | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00    |

المبلغ الملغى: 0.00 دج.

المبلغ الملغى بالأحرف: .....

المبلغ المستحق للتسديد: (المبلغ المثبت) .

سبب الإلغاء: ..... (في حالة التوقف عن مزاولة النشاط وشطب السجل التجاري او بطاقة حرفي).....

شهادة شطب السجل التجاري او بطاقة حرفي رقم.....المورخ في ..... والصادر عن.....  
والمتضمن.....

المسيلة في: .....

مدير البيئة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة

مديرية البيئة

ملحق رقم 05

شهادة تعديل

الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطرة على البيئة

رقم: 000 / 2015

خزينة بلدية :.

البلدية :.

الاسم واللقب :.

العنوان :.

النشاط :.

| السنوات       |      |      |      |      | المجموع |
|---------------|------|------|------|------|---------|
| المبلغ الكلي  | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00    |
| المبلغ الملغى | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00    |
| المبلغ المثبت | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00    |

المبلغ الملغى: 0.00 دج.

المبلغ الملغى بالأحرف: .....

المبلغ المستحق للتسديد: (المبلغ المثبت) .

سبب التعديل : ..... (في حالة تغيير النشاط + في حالة الخطأ في وعاء الرسم (مبلغ الرسم)

+ في حالة إضافة نشاط جديد. أو إزالة نشاط من المؤسسة)).....

المسيلة في: .....

مدير البيئة

صالح رقم 06

شهادة تحويل

الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطرة على البيئة

رقم: 000 / 2015

خزينة بلدية:..

البلدية:..

الاسم واللقب:..

العنوان:..

النشاط:..

| السنوات       |      |      |      |      | المجموع |
|---------------|------|------|------|------|---------|
| المبلغ الكلي  | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00    |
| المبلغ الملغى | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00    |
| المبلغ المثبت | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00    |

المبلغ الملغى: 0.00 دج

المبلغ الملغى بالأحرف: .....

المبلغ المستحق للتسديد: .....

سبب التحويل: \* بناء على المقرر رقم .. المؤرخ في .. / .. / .. المتضمن إلغاء السند المنجمي رقم .....

المؤرخ في .. / .. / .. المتضمن الترخيص باستغلال منجمي .. بلدية ..

لفائدة .. وتعيوضه بالسند المنجمي رقم .. مؤرخ في .. / .. / .. المتضمن الترخيص للشركة

باستغلال .. بالمكان المسمى .. بلدية .. دائرة ..

\* محضر معاينة اللجنة الولائية للمقاع والمرامل مؤرخ في .. / .. / .. والمتضمن الموافقة على تحويل النشاط

بلدية .. إلى المكان المسمى .. دائرة ..

\* مراسلة السيد والي ولاية .. رقم .. المؤرخة في .. / .. / .. المتضمنة الموافقة على تحويل الموقع

\* تحويل دفتر تحصيل الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطرة للشركة من خزينة بلدية ..

إلى خزينة بلدية .. تبعا للسند المنجمي المذكور أعلاه.

المسيلة في: .....

مدير البيئة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المسيلة في:

ملف رقم 07

ولاية المسيلة

مديرية البيئة

2015/

رقم:

مدير البيئة لولاية المسيلة

إلى

السيد: أمين خزينة بلدية المسيلة

الموضوع: ف/ي تصحيح اسم الخاضع للرسم.

المرجع: طلب السيد: [REDACTED]

في اعادة النظر في هوية الخاضع للرسم.

بناء على طلب السيد/ [REDACTED] في اعادة النظر في هوية

الخاضع للرسم على الانشطة الملوثة او الخطرة على البيئة.

يشرفني ان أنهي الى علمكم ان الخاضع للرسم هو السيد:

اللقب : [REDACTED]

الاسم : [REDACTED]

ابن : [REDACTED]


النشاط : [REDACTED]

العنوان : [REDACTED]

وليس السيد: [REDACTED]. المولود في [REDACTED] بـ [REDACTED]

بلدية [REDACTED]

مدير البيئة



# قائمة المراجع



## قائمة المراجع:

### أولاً: القرآن الكريم

#### ثانياً: الكتب باللغة العربية

- 1- أسامة حسين شعبان، الأخطار و الكوارث البيئية، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2013.
- 2- ثامر البكري، أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 3- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2010، مصر.
- 4- ستيفن سميث، الاقتصاد البيئي، ترجمة إنجي بنداري، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2014، مصر.
- 5- سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الكويت، 2007.
- 6- شكراني الحسين، نحو مقارنة بيئية للمياه العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2012.
- 7- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- 8- ليزا ه نيوتن: ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد، نحو شركات خضراء (مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة)، شركة مطابع المجموعة الدولية، الكويت، يوليو 2006.
- 9- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، طبعة 2014.
- 10- منور أوسري، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، الجزائر.
- 11- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية ( المبادئ والممارسات ) منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، 2003.
- 12- نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال (المسؤولية البيئية لرجال الأعمال)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

#### ثالثاً: الأطروحات والمذكرات

- 1- أوصالح عبد الحليم، استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وآثارها على التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013 / 2012.

- 2- بن الشيخ مریم ، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة/ دراسة حالة شركة القلد وصنع منتوجات التلحيم TREFISOUD العالمة، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011.
- 3- بن ماضي قمير، دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2012/2011.
- 4- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاد المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2011/2010.
- 5- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 /2012.
- 6- سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية، دراسة للآثار المترتبة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2011/2010.
- 7- سليم بلغري، الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن مقتضيات المنافسة الدولية و المتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2012/2011.
- 8- سناء حم عيد، استراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع: الإدارة البيئية والسياحية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
- 9- عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر/ دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود، مذكرة ماجستير فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2008/2007.
- 10- عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة/ دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009.

- 11- لجدل خالد، دراسة استراتيجية إحلال الطاقات الجديدة والمتجددة في الجزائر / حالة الطاقة الشمسية في الفترة 1995-2010: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2011.
- 12- مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة SCAEK، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2011/2012.
- 13- وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007.

#### رابعاً: المجالات

- 1- إبراهيم أومغار، إشكالية التمويل والرقابة في ميدان البيئة، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014.
- 2- أحمد سليمان محمد الجرجري، تحسين الأداء الاستراتيجي للمنظمة الصناعية في إطار تطبيق استراتيجيات التصنيع البيئي، مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، المجلد 5، العدد 9، العراق، 2012.
- 3- أحمد لعمى، إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مقارنة توفيقية، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.
- 4- أحمد نغاش، أي مكانة للتضريب البيئي؟، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014.
- 5- أرشد عبد الأمير جاسم، مفهوم وفلسفة التسويق الأخضر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، جامعة الكوفة العراق، 2010.
- 6- ثامر البكري، الأبعاد الاستراتيجية لإعادة التدوير في تعزيز فلسفة التسويق الأخضر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت العراق، المجلد 7، العدد 23، 2011.
- 7- رسلان حضور، الاستثمارات البيئية و أبعادها الاقتصادية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 5، 2008.
- 8- شراف براهيمى، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)، مجلة الباحث، عدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 9- عاشور مزريق، الإنتاج الأنظف بين الصيانة الإنتاجية الشاملة وأنظمة التصنيع الحديثة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، 2011.
- 10- عبد الهادي الرفاعي، التلوث البيئي الناجم عن الصناعة الثقيلة و إمكانية قياسه محاسبا، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد 30، العدد 3، 2008.

- 11- عروبة رشيد علي، التسويق الأخضر وأثره في الأداء التسويقي / دراسة ميدانية في مديرية بلدية البصرة، المجلد 28، العراق ، 2011.
- 12- عصام خوري، عبير ناعسة، التحليل الاقتصادي للمشكلة البيئية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 2، 2008.
- 13- عقيل حميد جابر الحلو و آخرون، الآثار الاقتصادية للتلوث البيئي (المخاطر، التكاليف، و المعالجات)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 15، العدد 1، 2013.
- 14- علي قابوسة، حمزة طيبي، منظومة الإدارة البيئية السليمة و التنمية المستدامة في المناطق الريفية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الواد ، العدد الرابع، جانفي 2014.
- 15- عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد 49، أبريل 2011.
- 16- فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2009-2010.
- 17- فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، عدد 11، 2012.
- 18- كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة ، مجلة الباحث ، العدد 5 ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2007.
- 19- محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، عدد 07/2009-2010.
- 20- محمد قودري، إشكالية تحديد التجارة الدولية وقضايا البيئة والتنمية المستدامة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 53، 54/ شتاء - ربيع 2011.
- 21- مصطفى بابكر، السياسات البيئية، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الخامس والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، كانون الثاني/ يناير 2004.
- 22- منور أوسرير، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- 23- موسي عبد الناصر، برني لطيفة، الادارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية ، مجلة البحوث الاقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الرابع ، ديسمبر 2008..
- 24- نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر 2005.

25- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009.

#### خامسا: الملتقيات

- 1- بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث/ دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، مداخلة لفائدة الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012.
- 2- حليلة السعدية قريشي، شهلة قدرى، التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.
- 3- سميرة صالحى، التسويق الأخضر: بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.
- 4- كتوش عاشور، عزوز علي، فاعلية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي، مداخلة لفائدة الملتقى الوطني الخامس بعنوان، اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 21- 22 أكتوبر 2008، الطبعة الأولى، 2010.

#### سادسا: القوانين والمراسيم

- 1- القانون 10/03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو لسنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، المادة 04.
- 2- المرسوم التنفيذي رقم 09-336 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1430 الموافق 20 أكتوبر سنة 2009، يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63.
- 3- القانون 11-16 المؤرخ في 03 صفر 1433 الموافق لـ 28 ديسمبر 2011 يتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72.
- 4- القانون 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43.

## **Les Livres:**

- 1- Aurore Moroncini, Stratégie environnementale des entreprises (contexte, typologie et mise en œuvre), première édition 1998, presses polytechniques et universitaire romandes, ch-1015 LauSanne.
- 2- Bernard Wiesenfeld, L'énergie en 2050 (Nouveaux défis et faux espoirs), EDP Science, France, 2005.
- 3- Gilles Rotillon, économie des ressources naturelles, éditions la Découverte, Paris, 2005.
- 4- Hervé Devillé, Economie et politique de l'environnement, le Harmattan, 2010, Paris.
- 5- Juy –en- Josas, Politique générale de l'entreprise, STRATEGOR, 4 édition, Dunod, 2004.
- 6- la fiscalité, l'innovation et l'environnement, édition OCDE, OCDE, 2010.
- 7- Ordre des experts comptables, la gestion environnementale, Dunod/expert-comptable Média, Paris, 2008.
- 8- TalaDida Thiombiano, économie de l'environnement et des ressources naturelles, Le Harmattan, France, 2004.
- 9- Valérie Baron , pratiquer le management de l'environnement, Edition AFNOR, 2011, paris, France.
- 10- Xavies Michel, Patrice Cavaillé et Coll , Management des Risques pour un développement durable, Dunod, Paris, France, 2009.

## **Thèses et Mémoires:**

- 1- Alfred Pfaller, les écotaxes en Europe, analyses et documents, Friedrich Ebert stifung, pureau de Paris, Mars 2013.
- 2- Delphine Gendre-Aegerter, la perception du dirigeant de PME de sa responsabilité sociale : une approche par la cartographie cognitive, thèse de doctorat, faculté des sciences économiques et sociales, université de Fribourg, Suisse, 2008.
- 3- Erwan Harscoet, Développement d'une comptabilité environnementale orientée vers la création de valeur : l'application a un investissement de prévention des pollutions, thèse de doctorat, école doctorale N : 432 : science de métiers de l'ingénieur (école national supérieur d'arts et métiers), Paris, 2007.

- 4- Halata Lyasmine, impact de la certification environnementale ISO 14001 sur la performance environnementale d'une entreprise Algérienne : cas de l'entreprise nationale des industries de l'électroménager (ENIEM), mémoire de magister, option : management des entreprises, département des science de gestion, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2012.

## **Revues:**

- 1- Pierre Baret, Quatre temps implémenter une stratégie environnementale, Revue de management et avenir, 2009/9 N : 29.
- 2- Sandrine Gherra, stratégies de développement durable, revue Française de gestion 2010/5-n° 204.
- 3- Soumaya Mejbri, Ahlem Soualhia, et M. Habib Affes, Quelques répercussions de l'écologie sur le comportement de l'entreprise, ISSN 2028-2324 Vol 7, No 1 Aug, 2014.
- 4- Imed Zaiem, « le comportement écologique du consommateur » Modélisation des relations et déterminants, la revue des sciences de gestion, 2005 / 4 n° 214-215.
- 5- Alain Mikol, la communication environnementale de l'entreprise, Revue française de gestion, N° : 147, 2003/6.
- 6- Dominique Spaey et Anastasio Sofias, Gestion de l'information environnementale en entreprise, choix et évaluation d'un système, revue documentaliste sciences de l'information, Vol 43, 2006/2.
- 7- Déborah Philippe et Rodolphe Durand, Communication environnementale et réputation de l'organisation, revue française de gestion, N° : 194, 2009/4.
- 8- Stefan Ambec et paul Lanoie, performance environnementale et économique de l'entreprise, revue économie et prévision, N° : 190-191, 2009/4.
- 9- Annickcastiaux, responsabilité d'entreprise et innovation: entre exploration et exploitation, revue reflets et perspectives de la vie économique, tome xl viii, 2009/4.
- 10- Solange tremblay, développement durable et communication, presse de l'université du québec, canada.
- 11- Xavier Galiegue, le regard de l'économiste : portée et limites de l'innovation environnementale, Revue Vie et science de l'entreprise, N° : 191-192, 2012/2.
- 12- Delphine Galland et al, la relation entre innovation environnementale et réglementation une application au secteur agroalimentaire français, Revue innovation, N° : 37, 2012/1.
- 13- Leila Temri, Innovation technologiques environnementales dans les petites entreprises : proposition d'un modèle d'analyse, revue innovations, N° : 34, 2011/1.

- 14- Blandine Laperche et Gilliane Le Febure, stratégie environnementale, innovation et mutation des firmes, revue innovations, N° : 37, 2012/1.
- 15- Éric Pesrais, l'écologie a tout stratégique: une validation de L'approche ressources par la méthode PLS, revue de finance contrôle stratégie, volume 5, N° :3, septembre 2002.
- 16- Albert Louppe, contribution du marketing au développement durable, revue française de marketing, juillet 2006.
- 17- Jürg Bally, Barbara Nageli, l'exemple Suisse de la taxe sur le CO<sub>2</sub> et de la redevance poids lourds liée aux prestations, revue française de finances publiques, France, n°114, Avril 2011.
- 18- Mireille Chiroleu-Assouline, "la fiscalité environnemental, instrument économique par excellence ", revue française publique, France,n°114, Avril 2011.
- 19- Manfred Rosenstock, fiscalité environnementale l'Etat des lieux dans l'Union européenne, revue Française de finance publique, France, n°114, Avril 2011.
- 20- Jürg Bally, Barbara Nageli, l'exemple Suisse de la taxe sur le CO<sub>2</sub> et de la redevance poids lourds liée aux prestations, revue française de finances publiques, France, n°114, Avril 2011.
- 21- Mireille Chiroleu-Assouline, "la fiscalité environnemental, instrument économique par excellence ", revue française publique, France,n°114, Avril 2011.
- 22- Manfred Rosenstock, fiscalité environnementale l'Etat des lieux dans l'Union européenne, revue Française de finance publique, France, n°114, Avril 2011.
- 23- Guillaume Sainteny, l'Eco fiscalité comme outil de politique publique, revue Française l'administration public, 2010-2-n°134.
- 24- Renaud Chartoire, la fiscalité écologique, revue idées économiques et sociales, 2010/3-n°161.
- 25- Gilles Rotillon, la fiscalité environnementale outil de protection de l'environnement?, revue regards croiseur l'économie, 2007/1-n°1.

## **Rapports:**

- 1- Alfred Pfaller, les écotaxes en Europe, analyses et documents, Friedrich Ebert Stiftung, bureau de Paris, Mars 2013.
- 2- Eloi Laurent et Jacques Le Cacheux, présidence Française de l'Union européenne: priorité à la lutte contre le changement climatique, revue de l'ofce, 2008/3-n°106.
- 3- Inventaire des taxes environnementales en France, document de travail n°09, Rapport développement durable, commissariat générale au développement durable, service de l'observation et des statistiques, décembre 2012.

- 4- Inventaire des taxes environnementales en France, document de travail n°09, Rapport développement durable, commissariat générale au développement durable, service de l'observation et des statistique, décembre 2012.
- 5- L'entreprise et l'eau : vers une gestion responsable, Rapport de Deloitte et EPE, 2012.
- 6- Les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'OCDE , rapport ,OCDE, 2001.
- 7- Les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'OCDE , rapport ,OCDE, 2001

### **Séminaires:**

- 1- Boiral. O et G. Croteau, « du développement durable à l'entreprise durable, ou l'effet tour de Babel », une communication dans le cadre de la Xe conférence de l'association internationale de management stratégique, Québec, 11-13 juin 2001.

ثامنا: المواقع الالكترونية

1- جهاد محمد السنباني، الضريبة البيئية ودورها في الحد من الملوثات التي تواجهها البيئة، مقال على

الرابط: [www.althawranews.net/portabl/news-51753.htm](http://www.althawranews.net/portabl/news-51753.htm)

## الملخص:

المؤسسة الاقتصادية عموماً، خاصة تلك الموجه إليها أصعب الاتهام بعدائها للبيئة. يجب عليها أن تأخذ في الحسبان البعد البيئي أثناء ممارسة أنشطتها. لتساهم بذلك في التقليل من حدة التلوث البيئي، كما يجب عليها أن تعتمد الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية وبالأخص القابلة للنفاذ منها لتضمن نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد.

تتدخل الدول لتوجيه هذه السلوكيات من خلال مختلف الضرائب والرسوم البيئية. وحتى تستطيع الضغط على هذه المؤسسة، يجب عليها تفعيل هذه الضرائب والرسوم. هذه الأخيرة بمعدلاتها الضعيفة، أوعيتها وطرق تحصيلها، لم تستطع توجيه السلوك البيئي لهذه المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** الضرائب والرسوم البيئية، السلوك البيئي، البعد البيئي.

## Résumé:

Généralement l'entreprise économique, Surtout les entreprises qui ont connaitre avec leurs contradictoire envers l'environnement. Faut prendre en compte la mansion environnementale pendant l'exercice dans leurs activités. pour la démunissions de pollution environnemental, et Aussi de Agrée la rationalisation en utilisation des ressources naturelles et notamment les ressources faucilles pour garantir la part de la future génération de ces ressources.

L'intervention de l'état pour orienter ces comportements avec l'imposition des divers impôts et taxes environnementales. l'impact sur cette entreprise, faut elle faire face l'efficacité des impôts et Taxes.

Les derniers avec des Taux faibles, ces Assiettes et méthodes de perception, ne fait pas l'orientation correct de ces comportements environnementaux de ces Entreprises économiques en Algérie.

**Mots clés:** impôts et taxes environnementales, comportement environnemental, la mansion environnementale.

**Abstract:**

Overall the Economic Corporation, Especially those directed the finger of accusation their hostility to the environment, they must take into account the environmental dimension in the exercise of their activities, thus contributing to reduce the severity of environmental pollution, and they must rationalize on the use of natural resources especially exhaustible ones to ensure that the share of the next generation of these resources.

State intervention to direct these behaviors through various environmental taxes and charges, so you can pressure on this institution, then the state must activate these taxes and fees, this last feeble rates, tax base and methods of collection, It was unable to guide environmental behavior to these economic institutions in Algeria.

**Key words:** environmental taxes, guide environmental, environmental dimension.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ